

جامعة باجي مختار عنابة
BADJI MOKHTAR-ANNABA- UNIVERSITY



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Faculty of Economics, Commerce & Management
Fa ميدان التكوين في العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

مطبوعة بعنوان

محاضرات في مقياس التدقيق البنكي

المقياس: التدقيق البنكي

التخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

المستوى: سنة ثانية ماستر

د . قصابي الياس

قسم العلوم الاقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة باجي مختار- عنابة-

السنة الجامعية: 2023 / 2024

وحدة التعليم: منهجية

اسم المادة: تدقيق بنكي

الرصيد: 5

المعامل: 2

نمط التعليم: حضوري

أهداف التعليم:

الغرض من هذه المقياس هو تبيان أهمية الرقابة والتدقيق البنكي التي يمكن للبنوك أن تكون طرفا فيها من خلال التعرف على مختلف إجراءات وخطوات الرقابة البنكية وعملية التدقيق البنكي بنوعيه الداخلي والخارجي، والمهمة جدا لتقادي المخاطر البنكية ومن ثم تقادي الأزمات البنكية.

المعارف المسبقة المطلوبة:

أن يكون للطالب معارف مسبقة بشأن البنوك ووظائفها والعمليات المحاسبية التي تتم فيها، وذلك من خلال دراسته لمادة محاسبة البنوك والتأمينات، الاقتصاد البنكي والاقتصاد البنكي المعمق بالإضافة إلى حيازة الطالب على بعض المهارات في مراقبة التسيير والتحليل المالي.

محتوى المادة:

- مدخل للرقابة البنكية والتدقيق (المراجعة)
- المعايير الدولية للتدقيق
- التدقيق الخارجي لدى البنوك
- الرقابة والتدقيق الداخلي لدى البنوك
- تدقيق دورة وسائل الدفع؛
- تدقيق دورة الاعتمادات والالتزامات؛
- تدقيق دورة الودائع؛
- تدقيق دورة عمليات السوق؛
- تدقيق دورة المعاملات المالية؛
- تدقيق دورة حقوق الملكية ومخصصات المخاطر والأعباء.

فهرس المحتويات

الصفحة	المكونات
02	فهرس المحتويات
03	المقدمة
04	الفصل الاول: مدخل للرقابة البنكية
22	الفصل الثاني: المعايير الدولية للتدقيق
26	الفصل الثالث: التدقيق الخارجي في البنوك
54	الفصل الرابع: الرقابة والتدقيق الداخلي في البنوك
63	الفصل الخامس: تدقيق دورة وسائل الدفع؛
69	الفصل السادس: تدقيق دورة الاعتمادات والالتزامات؛
71	الفصل السابع: تدقيق دورة الودائع؛
92	الفصل الثامن: تدقيق دورة عمليات السوق؛
104	الفصل التاسع: تدقيق دورة المعاملات المالية؛
121	الفصل العاشر: تدقيق دورة حقوق الملكية ومخصصات المخاطر والأعباء.
125	المراجع

مقدمة:

يعتبر الجهاز البنكي الركيزة الاساسية التي يبني عليها الاقتصاد بحيث أصبح نجاح النظام الاقتصادي مرهونا بمدى فعاليته و نجاعته وذلك من خلال قدرته على تمويل المشاريع الاقتصادية وقدرته على تجميع فوائد دخول مختلف القطاعات والتنوع للخدمات المصرفية المتعددة التي أصبحت البنوك الحديثة تتنافس من اجل توفيرها لعملائها وكذلك بغرض استعمالها تقنيات أكثر فعالية التحكم في عناصر الاقتصاد الكلي، فنجد ان النظام المصرفي كأداة مالية تستخدم لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية. تعيش الأنظمة المصرفية في السنوات الأخيرة فترة تحول هامة، مرجعها الأساسي الأزمات التي واجهتها وتحرير الأسواق المالية، وبصفة عامة ما يعرف بظاهرة العولمة والشمولية المالية، وحتى يصبح كل بلد يتعامل في مستوى التطورات، عليه أن يمارس سياسة نقدية ومالية لتدعيم نظامه المصرفي ومواكبة هذه المتطلبات الجديدة، بالإضافة إلى وجود أنظمة رقابية فعالة على المجال المصرفي.

فالرقابة والتدقيق البنكي أصبح أمرا لا غنى عنه خاصة وأن البنك ذو تعاملات خدمية مع أطراف عديدة ومختلفة، ونظرا للدور الحساس الذي يلعبه البنك حيث أن افلاس بنك ينتج عنه افلاس مجموعة من المنشآت الاقتصادية، وفي هذا الصدد أصبحت البنوك تكافح من أجل البقاء نتيجة للمخاطر البنكية المتزايدة مع تزايد حجم نشاطها ما استوجب إيجاد حل سريع للحد منها

الفصل الاول: مدخل للرقابة والتدقيق البنكي

المبحث الاول: ماهية التدقيق

المطلب الأول: تعريف التدقيق

يعرف التدقيق بأنه عبارة عن عملية منظمة لجمع وتقييم أدلة إثبات بشكل موضوعي تتعلق بتأكيدات خاصة بتصرفات وأحداث اقتصادية بهدف توفير تأكيد على وجود تطابق بين تلك التأكيدات مع المعايير المقررة وتبليغ تلك النتائج الى المستخدمين المعنيين.

ويعرف المدقق بأنه هو الشخص الحاصل على شهادة سارية المفعول تسمح له بممارسة مهنة، أو فرد حاصل على عضوية من مكتب أو شركة تأهله للقيام بدور المحاسب القانوني، كما يقوم الشخص الذي يحمل المسؤولية الشاملة لإنجاز مهنة التدقيق بتوقيع على التقرير، وبإمكان هذا الفرد تفويض بعض الأشخاص لمساعدته للقيام ببعض المهام المرتبطة بعملية التدقيق .

هو مجموعة من القواعد والإجراءات التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والبنوك بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية للوصول إلى تكوين جهاز مصرفي سليم وقادر يساهم في التنمية الاقتصادية و يحافظ على حقوق المودعين و المستثمرين، ويشمل المراجعة من حيث مبدأ البنوك و المؤسسات المالية التي تتلقى ودائع من الجمهور وتمارس هذا المراجعة بأساليب.

المطلب الثاني: صفات المدقق البنكي وأنواع التدقيق البنكي

أولاً: صفات المدقق البنكي

هناك عدد من الصفات التي يجب أن يتحلى بها المدقق البنكي بالإضافة الى الالمام بالمعلومات والعلوم المرتبطة بعمله منها :

1. أن يكون محافظ على أسرار العميل الذي يدقق أعماله وألا يقوم بالإفصاح عن معلومات اطلعا عليها خلال عمله.

2. أن يكون عملياً ومواكباً لما هو جديد في القوانين والتشريعات.

محاضرات في التدقيق البنكي

3. أن يكون حر غير تابع لأي جهة الا لضميره وأن يهتم بمصلحة عمله على مصالحه الشخصية.
4. أن يتصف بصبر، حيث طبيعة عمله روتينية لما يؤدي للملل .
5. أن يكون عمله في مجال اختصاصه وأن يقدم النصيحة عندما تطلب منه إذا كانت مرتبطة بعمله.
6. أن يكون لبقا في التعامل وأن يكون قادر على التعبير بكل وضوح.
7. أن يكون أمين وواقعي وأن يكون مستقل الرأي.
8. ألا يقبل عمل لأي عميل الا بعد أن يتقهم طبيعة نشاط العميل وأن يقتنع بصحته.

ثانيا: أنواع التدقيق البنكي

وتتمثل فيما يلي :

1.المراجعة الوقائية: تهدف إلى تخفيض معدلات المخاطرة التي يتعرض لها البنك خلال ممارسته لنشاطه والأدوات الموظفة في تطبيق هذا النوع هي التوجيهات والتعاميم الصادرة عن البنك المركزي والموجهة إلى البنوك العاملة بالالتزام بمعايير كفاية الأموال الخاصة ومعدلات السيولة ومعدلات التعرض للمخاطر المسموح بها.

2.رقابة الأداء: السلطات الرقابية تقيم أداء البنوك وادارتها عن طريق تحليل المعلومات والبيانات والإحصائيات المنتظمة الصادرة عن البنوك وفي حالتين للسلطات الرقابية وجود اختلالات و تجاوزات لدى بنك ما، فإنها تناقش هذه الموضوعات مع القائمين على هذا المصرف وتحثهم على تصحيح هذه التجاوزات

3.الرقابة التصحيحية: يهدف لتقويم الاختلاف بين ما هو مخطط وما هو منفذ فعلا على الواقع، وتهدف لمعرفة الأسباب التي تقف وراء هذا الانحراف، والاستفادة من هذه المعرفة لتجنب الوقوع فيه المرات المقبلة.

4.إجراءات المراجعة الداخلية: التغييرات التي حصلت على المستوى الاقتصادي والمالي أدت لظهور عوامل تؤثر على القطاع البنكي، كالقوانين، المنافسة الحادة، تنوع المنتجات و كلها تؤثر على مردودية

محاضرات في التدقيق البنكي

المؤسسات المالية و التي قد تكون ضعيفة بسبب عدم التحكم في الالتزامات والمخاطر و اختلال نظام المراجعة الداخلي لهذه البنوك، و بالتالي لا بد لأنظمة المراجعة في البنوك أن تلعب دورها ويبقى هدفها هو ضمان تنفيذ صحيح لإجراءات المراجعة الداخلي.

المطلب الثالث: مسؤوليات وسلطات المدقق البنكي

تتضمن قائمة مسؤوليات التدقيق الداخلي قسما خاصا بمسؤوليات وسلطات المدقق، وتقضي القائمة في هذا الشأن نظرا لأن وظيفة التدقيق تمارس في ظل سياسات تم وضعها عن طريق الإدارة، فان هناك خطر قائم على استقلاليتها. وقد تضمنت القائمة علاجا لهذا الخطر يشتمل على ما يلي :

1. ضرورة ان يتم التدقيق واعتماد جميع السياسات الخاصة بالتدقيق عن طريق مجلس الإدارة

2. ضرورة وجود لائحة رسمية تحدد حدود وظيفة التدقيق، وتتضمن هذه اللائحة ما يلي:

□ انشاء التدقيق

□ تحديد وضعه التنظيمي ونطاق سلطاته ومسؤولياته

□ منح الصلاحيات للقيام بأعمال الفحص للتدقيق سواء كانت بالسجلات أو الأفراد أو الممتلكات

□ وصف علاقته بالوحدات التنظيمية الأخرى داخل وخارج التنظيم.

3. يجب أن يكون نطاق أعمال التدقيق غير مقيدة، بمعنى أن قسم التدقيق تكون لديه السلطة التي

يحتاجها لمتابعة الإجراءات الرقابية في النظام ككل دون تدخل من الإدارة.

يجب أن يؤدي المدققون مسؤولياتهم بما يتماشى مع المعايير المهنية وقواعد السلوك المهني المتعارف عليها، ويلاحظ انه كلما كانت المعايير والقواعد أكثر تفضيلا ووضوحا كلما توافرت لنا الأسس تحكم أداء المدققين.

المبحث الثاني: خطوات تدقيق حسابات البنوك

المطلب الأول: تدقيق الحسابات البنكية

محاضرات في التدقيق البنكي

يستند الإطار المقترح لتخطيط عملية تدقيق حسابات المصارف بشأن المخاطر إلى معايير التدقيق الدولية وخاصة المعيار الدولي رقم (300) "التخطيط" وبيان ممارسة التدقيق الدولي رقم 1006 المعدل "تدقيق البيانات المالية للمصارف" ، هذا بالإضافة إلى الطبيعة الخاصة للمخاطر الملازمة للمعاملات التي تقوم بها المصارف ، باعتبار أن فهم طبيعة هذه المخاطر مطلب جوهري لعملية التخطيط التي يقوم بها مدقق الحسابات ، حيث أنها تمكنه من تقييم هذه المخاطر من ناحية ، وتحديد درجة الاعتماد على نظم الرقابة الداخلية بالمصرف من ناحية أخرى ، والوقوف على طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق في هذا القطاع من ناحية ثالثة. وتتمثل المحاور الأساسية لهذا الإطار المقترح فيما يلي :

1. الحصول على معرفة كافية بطبيعة عمل المصرف ، وفهم كامل لطبيعة المخاطر المصرفية. ومن متطلبات الحصول على هذه المعرفة أن:

1.1. يحصل المدقق ويحافظ على معرفة جيدة لأنشطة وخدمات المصرف ، ويدرك الاختلافات العديدة والتطورات المستمرة في الصناعة المصرفية تجاوباً مع ظروف السوق. ويحصل المدقق على هذه المعرفة من خلال وسائل وأدوات عديدة منها الاعتمادات المستندية، عقود الصرف الآجلة وعقود المبادلات.

2.1. يفهم المدقق الهيكل الرقابي للمؤسسة المصرفية محل التدقيق ، وظروف البيئة الاقتصادية والتشريعية السائدة في البلدان الرئيسية التي يدير فيها المصرف عملياته وظروف السوق القائمة في كل قطاع من القطاعات التي يعمل بها المصرف.

3.1. يدرك المدقق طبيعة مخاطر الأعمال المصرفية ويفهمها جيداً. ويتطلب ذلك من المدقق التحقق من وجود نظام فعال لإدارة المخاطر بالمصرف يستند على مجموعة من المقومات منها:

- ضرورة وجود رؤية واضحة ومشاركة فعالة من المسؤولين عن العملية الرقابية بالمصرف في وضع السياسات والاستراتيجيات الخاصة بإدارة المخاطر ، والتي يجب أن تتطابق مع استراتيجيات أعمال المصرف ، قوة مركزه المالي ، الخبرة الإدارية والمتطلبات التنظيمية ، وتكون الإدارة مسؤولة عن تطبيق هذه السياسات والاستراتيجيات ، هذا بالإضافة إلى مساهمة المسؤولين عن الرقابة في تأسيس ثقافة داخل المصرف ، تؤكد على التزامهم بضوابط الرقابة الداخلية والمعايير الأخلاقية.

- ضرورة تحديد وقياس وتحليل ومراقبة المخاطر التي تؤثر بشكل ملحوظ على تحقيق أهداف المصرف ، وذلك في ضوء معايير متفق عليها مسبقاً ، على أن يتم ذلك من خلال وحدة مستقلة لإدارة

محاضرات في التدقيق البنكي

المخاطر ، تكون مسئولة عن إجراء القياس والتحليل والاختبار للنماذج المستخدمة. ويأخذ المدقق بعين الاعتبار ما إذا كان سيعتمد على عمل تلك الوحدة وكيف يستخدمه.

- يجب على المصرف إنشاء نظم وسياسات إدارية ملائمة لإدارة المخاطر ، تقوم على أساس الفصل التام بين الواجبات المتعارضة ، وتسوية الأوضاع والنتائج وإعداد التقارير ، والموافقة على الاستثناءات من القيود. على أن يضم تلك السياسات دليل خاص بإدارة المخاطر.

- ضرورة التقييم المستمر لعملية إدارة المخاطر من جانب إدارة التدقيق الداخلي بالمصرف للتأكد من الالتزام بالنظم والسياسات الخاصة بإدارة المخاطر ، ومدى فعالية نظم الرقابة التشغيلية بالمصرف ، وهذا يتطلب وجود خط اتصال دائم بين كل من وحدة إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي.

- يجب على إدارة مخاطر المصرف توفير معلومات واضحة يمكن فهمها بسهولة من جانب المسؤولين عن العملية الرقابية بالمصرف ، تمكنهم من تقييم الطبيعة المتغيرة لصفات مخاطر المصرف .

المطلب الثاني: استخدام عمل التدقيق الداخلي بالمصرف

يتضمن دور التدقيق الداخلي تدقيق النظام المحاسبي ونظم الرقابة الداخلية ذات العلاقة ومراقبة عملياتها ، وتقديم التوصيات لتحسينها ، وكذلك تدقيق الوسائل المستخدمة في القياس والإفصاح عن المعلومات المالية والتشغيلية ، وعمل استفسارات خاصة لبنود معينة من ضمنها اختبارات تفصيلية للمعاملات والأرصدة والإجراءات. ولذا ، يجب على المدقق الخارجي للمصرف ، للاستفادة من عمل قسم التدقيق الداخلي ، التركيز على الجوانب التالية :

- خصوصية المصارف التي لديها انتشار جغرافي واسع للفروع.

- غالباً ما يكون لدى المصرف قسم لفحص القروض ، كجزء من قسم التدقيق الداخلي ، أو كقسم مستقل بذاته ، يقدم تقارير للإدارة حول نوعية القروض ، ومدى الالتزام بالإجراءات الموضوعية لذلك. الأمر الذي يتطلب من المدقق تقييم أداء تلك الأقسام للاستفادة منها ، إلى جانب قسم التدقيق الداخلي.

- إدراك القيود الملازمة للرقابة الداخلية للمصرف ، ومستويات المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة التي تم تقييمها.

محاضرات في التدقيق البنكي

- مراعاة تأثير العوامل البيئية التي تعمل فيها الرقابة الداخلية للمصرف من حيث الهيكل التنظيمي للمصرف ، وطريقة تفويض السلطات والمسئوليات ، نوعية الإشراف الإداري، ومدى فعالية كل من التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر ، وكفاءة ومهارة رؤساء الأقسام ، وطبيعة ونطاق الفحص بواسطة السلطات الرقابية للمصرف.

- أهمية الحصول على تأكيد مناسب يتعلق باكتمال وصحة السجلات المحاسبية ، من خلال التأكد من تسجيل المعاملات المصرفية بطريقة قابلة للتدقيق الداخلي ، وبواسطة عملاء البنوك والأطراف الأخرى. ويوفر معيار التدقيق الدولي رقم (610) إرشادات ملائمة حول استخدام عمل التدقيق الداخلي.

المطلب الثالث: مراحل التدقيق وفحص الحسابات في البنك

التغييرات التي حصلت على المستوى الاقتصادي والمالي أدت لظهور عوامل تؤثر على القطاع البنكي، كالقوانين، المنافسة الحادة، تنوع المنتجات و كلها تؤثر على مردودية المؤسسات المالية و التي قد تكون ضعيفة بسبب عدم التحكم في الالتزامات والمخاطر و اختلال نظام المراجعة الداخلي لهذه البنوك، و بالتالي لا بد لأنظمة المراجعة في البنوك أن تلعب دورها ويبقى هدفها هو ضمان تنفيذ صحيح لإجراءات المراجعة الداخلي، بالتالي، دراسة نظام المراجعة الداخلية يعتبر خطوة أساسية قبل عملية المراجعة ويمكن حصر إجراءات المراجعة الداخلي للبنوك فيما يلي :

1. تحديد واضح للأهداف: غالبا تحدد الأهداف من قبل الإدارة العامة للبنك التي تجد الوسائل المادية و البشرية لضمان سير الأجهزة التنفيذية، ورغم أن لكل مؤسسة مالية خصوصياتها وأهدافها إلا أنها لا تختلف كثيرا عن الأهداف العامة المشتركة والتي تمنح للتدقيق الداخلي كل الوسائل الضرورية لتحقيق الأهداف التالية:

□ المحافظة على تامين العمليات، القيم، الأفراد

□ الرفع من فعالية ونوعية الخدمات.

□ التأكد من احترام تحقيق الأهداف المسطرة من الإدارة.

محاضرات في التدقيق البنكي

2. استعمال دليل الإجراءات: وسيلة فعالة للتحكم في العمليات وتنفيذها خاصة أن نشاط البنوك يتميز بدرجة عالية من المخاطر فلا بد من توجيه الأفراد والمسؤولين إلى تنفيذ العمليات المصرفية الأقل خطورة.

3. الفصل بين الوظائف: تتمثل هذه وظائف التدقيق في:

- مهام التصديق والتصريح: التي غالبا ما يتكفل بها أشخاص معينة من الإدارة العامة.

- مهام خاصة بالتنفيذ للعمليات البنكية: المحاسبة، الخزينة.

- مهام المراجعة والمراقبة لمجمل العمليات والإجراءات: بما أنها متعددة، لا يمكن ضمان فحصها باستمرار، وقد تتلشى خاصية الفصل بين الوظائف التي تستدل بنظام آلي لتنفيذ عملياتها، رغم كفاءته لمعالجة البيانات إلا انه يحول دون الفصل بين اختصاصات ووظائف التدقيق، التسجيل المحاسبي وتدقيقها.

□ الشروط الواجب توفرها لتطبيق التدقيق البنكي الفعال: حيث يجب أن يكون لكل بنك يخضع لهذا النظام مسؤوليات وأهداف واضحة وإدارة مستقلة فضلا عن توافر موارد مالية كافية ووجود إطار قانوني للتدقيق البنكي ونظام لتبادل المعلومات مبني على الثقة بين البنك و المدققين.

□ يمنح الترخيص والهيكل المطلوبة للبنوك: يجب تحديد الأنشطة المسموح بها للبنوك التي تخضع للنظام الرقابي، وتطلق كلمة بنك على المؤسسة التي تمارس العمل البنكي، و يجب توفر السلطة الكافية للمدققين لمراجعة ورفض أي مقترحات لنقل ملكية البنك، وسلطة وضع معايير لمراجعة الاستثمارات لدى البنك.

□ الترتيبات والمتطلبات: يجب أن يقوم المدققين البنكيين بتحديد حد أدنى لمتطلبات رأس المال ومكوناته ومدى قدرته لامتصاص الخسائر علما بأنه يجب ألا تقل هذه المتطلبات عن ما هو محدد طبقا لمعيار رأس المال؛

□ العمل على استقلالية النظام الرقابي في تقييمه لسياسات البنك والإجراءات المرتبطة بمنح وإدارة الائتمانات والمحافظ وتنفيذ الاستثمارات.

محاضرات في التدقيق البنكي

□ أساليب التدقيق البنكية: يجب أن يجمع المراجعة البنكي الفعال بين المراجعة الداخلي والمراجعة الخارجي ويجب أن يكون المدققين على اتصال منظم بإدارة البنك وان يكونوا على علم بكافة أعماله ويكون لهم وسائل لتجميع وفحص وتحليل التقارير والنتائج الإحصائية التي تعرضها البنوك على أسس منفردة أو مجمعة.

□ توافر المعلومات: يجب أن يتأكد المراجعين من احتفاظ كل بنك بسجلات كافية عن السياسات المحاسبية وتطبيقاتها مما يمكن المدقق من الحصول على نظرة ثاقبة وعادلة عن الوضع المالي للبنك ونتائج أعماله كذلك يجب التأكد من أن قيام البنك بنشر ميزانياته التي تعكس مركزه المالي بصورة منتظمة.

□ السلطات الرسمية للمراجعين: يجب أن يتوفر للمدققين البنكيين السلطات الرسمية التي تمكنهم لاتخاذ الإجراءات التصحيحية لمواجهة فشل البنك في الالتزام بحدود معايير المراجعة مثل توافر الحد الأدنى لكفاية رأس المال أو عندما تحدث انتهاكات بصورة منتظمة أو في حالة تهديد أموال المودعين بأي طريقة أخرى.

□ العمليات البنكية على الحدود: يطبق المدققين مراجعة عالمية موحدة للعمل البنكي وبصفة خاصة بالنسبة للفروع الأجنبية والبنوك التابعة الذين تشملهم العملية، كما يجب على المدققين مطالبة البنوك الأجنبية العاملة في الدول المضيفة بأداء أعمالها بنفس مستويات الأداء العالية المطالب بها البنوك المحلية.

الفصل الثاني : معايير التدقيق الدولية

وهي معايير صادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) تهتم كل الدول التي تعتبر كعضو ضمن هذا الاتحاد.

المجموعة الأولى (100 - 199) - قضايا تمهيدية:

وتُبين هذه المجموعة من المعايير المفاهيم الأساسية الخاصة بمعايير التدقيق الدولية والتي تُشير إليها المعايير باستمرار من خلال تفصيل المعايير, وكذلك تُبين أمور عامة تتعلق بشرعية المعايير ومدى أولويتها وأهميتها وأهدافها.

أولاً: الاتحاد الدولي للمحاسبين (International Federation of Accountants) IFAC:

هو منظمة عالمية لمهنة المحاسبة تأسست عام 1977, ويضم في عضويته (158) عضو ومنظمة في (118) دولة يُمثلون أكثر من (2,500,000) محاسب, يهدف الاتحاد الى تعزيز مهنة المحاسبة في العالم والمساهمة في تطوير اقتصاد دولي قوي من خلال إنشاء (وضع) معايير مهنية عالية المستوى, والتشجيع على اعتمادها ولتحقيق مهامه, فإن الاتحاد لديه علاقة عمل وطيدة مع هيئات زميلة ومنظمات محاسبية في مختلف دول العالم, ويهدف أيضاً الى تطوير المعايير الدولية للتدقيق وتطوير أخلاقيات المهنة والتعليم والتدريب المحاسبي.

ثانياً: إصداراته:

في عام 2001 تم إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) تحت مُسمى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وتضمنت دراسة إعادة الهيكلة, بأنَّ المعايير المحاسبية يجب أن تُصمَّم معايير إبلاغ مالي دولية (IFRS) وفي الوقت نفسه تبني المجلس الجديد جميع المعايير الصادرة من لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومع ذلك فقد أجرى المجلس بعض التعديلات على تلك المعايير, ومن المعايير التي تم وضعها:-

المعايير الدولية للتدقيق وخدمات التأكيد.

معايير دولية لرقابة الجودة.

قواعد دولية لأخلاقيات المهنة.

معايير التأهيل الدولية.

معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

ثالثاً: تشكيلاته:

لجنة التعليم:

وتضع معايير التعليم والتدريب التأهيلي اللازم لمزاولة التدقيق (المحاسبة القانونية)، بالإضافة الى التعليم المهني المستمر لأعضاء المهنة على أن تخضع بيانات اللجنة الى موافقة المجلس.

لجنة السلوك المهني:

وتضع معايير آداب السلوك المهني وتعزيز قيمتها وقبولها من قبل المنظمات الأعضاء بموافقة مجلس الاتحاد.

لجنة المحاسبة المالية والإدارية:

وتعمل على تطوير المحاسبة المالية والإدارية عبر ايجاد البيئة التي تزيد من مستوى كفاءة المحاسبين الإداريين في المجتمع بصورة عامة، ولها أن تُصدر البيانات اللازمة مباشرة نيابة عن مجلس الاتحاد.

لجنة القطاع العام:

وتضع المعايير والبرامج الهادفة لتحسين الإدارة المالية للقطاع العام وقدرته المحاسبية.

رابعاً: عضويته:

مجلس معايير المحاسبة الدولية أو (لجنة) معايير المحاسبة الدولية:

(International Accounting Standards Committee (IASC

في عام 1973 أسست (لجنة) مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أثر اتفاق بين الجمعيات والمعاهد المهنية الرائدة في (استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، إيرلندا، الولايات المتحدة)، وكان الهدف من ذلك أن تقوم اللجنة بإعداد ونشر المعايير المحاسبية، وأن تدعم قبولها والتقيّد بها، وتعزيز العلاقة بينها وبين الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) واعتبرت لجنة المعايير بعد تشكيلها الهيئة ذات المسؤولية والأهلية التي تصدر باسمها بيانات في أصول المحاسبة الدولية.

مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) International Accounting Standards Board

بعد حوالي (25) عاماً من البدء في تطوير المعايير، ظهرت الحاجة الى تغيير هيكل اللجنة، والشكل الجديد هو ((مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB))) والذي تقع على عاتقه المسؤولية لتطوير معايير التقارير المالية الدولية، حيث تشكّل المجلس في عام (2001) ليحلّ محل لجنة معايير المحاسبة الدولية.

خامساً: أهدافه:

يهدف الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) الى الآتي:

تطوير ودعم معايير مهنية عالمية وقواعد السلوك المهني.

تشجيع التقارب في المعايير المحاسبية بشكل فاعل، وخاصة فيما يتعلق بالتدقيق وخدمات التأكيد والأخلاقيات والتعليم ومعايير الإبلاغ المالي.

متابعة التحسين المستمر في جودة التدقيق والإدارة المالية.

تشجيع القيم العالية لمهنة المحاسبة، لضمان تحقيق استمرارية جذب أصحاب الكفاءة العالية.

تشجيع الالتزام بشروط العضوية.

المساعدة في تطوير الاقتصاديات النامية، بالتعاون مع الجمعيات المهنية في البلدان المختلفة.

زيادة الثقة في جودة ومصداقية البيانات المالية.

محاضرات في التدقيق البنكي

المجموعة الثانية (200 - 299) - الهدف والمبادئ التي تحكم تدقيق القوائم المالية:

تحتوي هذه المجموعة من المعايير التي تُبَيِّن الهدف من التدقيق والمبادئ العامة التي تحكم عملية التدقيق وشروط اتفاقيات التدقيق والأسس التي تحكم جودة عملية التدقيق، وبيان لمتطلبات توثيق عملية التدقيق ومسؤوليات المُدَقِّق الخاصة بالغش والمخالفات القانونية وموقف المُدَقِّق من ذلك.

أولاً: الهدف من تدقيق القوائم المالية:

إنَّ هدف تدقيق القوائم المالية هو، تمكين المُدَقِّق من إبداء رأيه فيما إذا كانت القوائم المالية قد أُعدَّت من كافة النواحي الجوهرية وفقاً لاطار تقارير مالية مُحدَّدة، وإنَّ العبارات المستعملة لبيان رأي المُدَقِّق هي: « تعبَّر بصورة حقيقية وعادلة » أو « تُمثِّل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية »، لها نفس المعنى.

وبالرغم من أنَّ رأي المُدَقِّق يُعزِّز مصداقية القوائم المالية، إلا أنَّ مُستخدِم هذه القوائم لا يستطيع الافتراض بأنَّ هذا الرأي هو تأكيد لاستمرارية الشركة، وإنَّ هذا الرأي لا يُبيِّن أنَّ الإدارة قد قامت بتمشية أمور الشركة بشكل كفوء وفاعل.

ثانياً: المبادئ العامة لتدقيق القوائم المالية:

على المُدَقِّق الالتزام « بقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين » الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، وإنَّ مبادئ السلوك المهني التي تحكم مسؤوليات المُدَقِّق هي:

الاستقلالية.

الأمانة.

الموضوعية.

الكفاءة والعناية المهنية.

السرية.

السلوك المهني.

المعايير الفنية.

محاضرات في التدقيق البنكي

على المُدقّق تنفيذ عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، هذه المعايير تحتوي على المبادئ الأساسية والإجراءات الجوهرية، وكذلك فإنها تحتوي على الارشادات ذات العلاقة على شكل شرح وايضاحات ومعلومات أخرى.

على المُدقّق تخطيط وأداء عملية التدقيق بطريقة تتضمن شكوكاً مهنية، مُدركاً بأنّ الظروف قد توجد أسباباً تدعو الى الاعتقاد بأنّ القوائم المالية تتضمن معلومات مُظلمة بصورة جوهرية، فمثلاً يتوقّع المُدقّق عادةً أنّ يجد قرائن تدعم اقرارات الإدارة وعدم افتراض ضرورة صحتها.

ثالثاً: نطاق التدقيق:

مصطلح « نطاق التدقيق » يُشير الى إجراءات التدقيق التي تعتبر ضرورية في بعض الظروف لتحقيق هدف التدقيق، إنّ الإجراءات المطلوبة لتنفيذ عملية التدقيق استناداً الى المعايير الدولية للتدقيق يجب أنّ يُحددها المُدقّق بعد أخذه بعين الاعتبار متطلبات المعايير الدولية للتدقيق والهيئات المهنية ذات الصلة بالموضوع والقوانين والتعليمات وشروط كتابة التكاليف بالتدقيق ومتطلبات تقديم التقرير في الحالات المُوجِبَة لذلك.

رابعاً: تأكيدات المُدقّق:

التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق يهدف الى توافر تأكيدات معقولة بأنّ القوائم المالية ككل خالية من أي أخطاء جوهرية، وأنّ التأكيدات المعقولة هو مفهوم يتعلق بأنّ جميع القرائن وأدلة الاثبات في التدقيق ضرورية لتمكين المُدقّق من الاستنتاج بأنه ليس هناك أي خطأ جوهري في القوائم المالية ككل، وأنّ التأكيدات المعقولة ترتبط بشكل وثيق بعملية التدقيق ككل.

خامساً: المسؤولية عن القوائم المالية:

يكون المُدقّق مسؤولاً عن تكوين وإبداء الرأي حول القوائم المالية، وتكون الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية للشركة، وإنّ تدقيق القوائم المالية لا يعفي الإدارة من مسؤولياتها.

كتب التكاليف بمهمة التدقيق:

محاضرات في التدقيق البنكي

من مصلحة العميل والمُدقّق أن يقوم المُدقّق بإرسال كتاب التكاليف, ويُفضّل أن يرسل قبل المباشرة بالمهمة, وذلك للمساعدة في تجنب أي سوء فهم مُتعلق بالمهمة, كتاب التكاليف يُوثّق ويؤكّد موافقة المُدقّق على تعيينه, وعلى هدف ونطاق التدقيق, ومدى مسؤوليات المُدقّق تجاه العميل, وعلى شكل التقرير.

المحتويات الرئيسية لكتاب التكاليف:

إنّ شكل ومحتويات كتاب التكاليف بالتدقيق قد يختلف من عميل الى آخر, إلّا أنه عموماً يتضمن الإشارة الى:

الهدف من تدقيق القوائم المالية.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية.

نطاق التدقيق, متضمناً الى التشريعات والتعليمات ذات العلاقة أو البيانات الصادرة عن الهيئات المهنية التي يلتزم بها المُدقّق.

شكل التقرير أو أية وسيلة أخرى لإيصال نتائج عملية التكاليف.

الحقيقة القائلة بأنه بسبب طبيعة الاختيارات والمحددات الملازمة لعملية التدقيق, إضافة للمحددات الملازمة للحسابات والرقابة الداخلية, فإنّ هناك مخاطر لا يمكن تجنبها في إمكانية بقاء بعض الأخطاء الجوهرية غير المكتشفة.

الاطلاع غير المشروط على كافة السجلات والوثائق والمستندات وأية معلومات وبيانات ذات علاقة بأعمال التدقيق يتم طلبها.

إعادة التكاليف بالتدقيق:

في حالة إعادة التكاليف بالتدقيق, على المُدقّق أن يدرس فيما إذا كانت الظروف تستوجب إعادة النظر في شروط التكاليف بالتدقيق لتعديلها, وإذا كانت هناك حاجة لتذكير العميل بالشروط الحالية للتكاليف, قد يُقرّر المُدقّق عدم ارسال كتاب تكاليف جديد في كل فترة, ومع ذلك فإنّ العوامل الآتية تجعل من المناسب إرسال كتاب جديد:

أي مؤشر يدل على أنّ العميل قد أساء فهم هدف ونطاق التدقيق.

محاضرات في التدقيق البنكي

أية تعديلات أو شروط خاصة بالتكليف.

تغيرات حدثت مؤخراً في الإدارة العليا أو في مجلس الإدارة أو في الملكية.

أي تغيير هام في طبيعة أو حجم أعمال العميل.

متطلبات قانونية.

الموافقة على تغيير التكليف:

على المُدقّق الذي يُطلب منه وقبل إكمال مهمة التدقيق بتغيير التكليف الى تكليف آخر يتضمن مستوى أقل, أن يدرس مدى ملائمة قيامه بذلك.

رقابة الجودة على أعمال التدقيق:

على مكاتب (شركات) التدقيق تنفيذ سياسات وإجراءات رقابة الجودة التي صُممت للتأكد بأنّ كافة أعمال التدقيق قد تمت حسب المعايير الدولية للتدقيق, أو المعايير أو الممارسات المحلية المناسبة.

إنّ اهداف سياسات رقابة الجودة التي تتبناها مكاتب (شركات) التدقيق تتضمن الآتي:

المتطلبات المهنية:

على كافة أفراد المكاتب (الشركات) الالتزام بمبادئ الاستقلالية والأمانة والموضوعية والسرية والسلوك المهني.

المهارات والكفاءات:

على المكتب (الشركة) أن يكون مزوّد بأفراد حصلوا وحافظوا على المعايير الفنية والكفاءة المهنية المطلوبة للقيام بإنجاز مهامهم بالعناية اللازمة.

توزيع المهام:

يجب أن تعهد اعمال التدقيق الى أفراد يمتلكون درجات من التدريب الفني والكفاءة المهنية المطلوبة في مثل هذه الحالات.

الإشراف:

ينبغي أن يكون هناك توجيه وإشراف ومتابعة للأعمال على كافة المستويات, وذلك لتوفير قناعة معقولة بأنَّ العمل المنجز يفي بمعايير الجودة المناسبة.

التشاور:

ينبغي التشاور داخل وخارج المكتب (الشركة) عند الضرورة مع ذوي الخبرة المناسبة.

قبول والمحافظة على العملاء:

ينبغي على المكتب (الشركة) عند إجراء تقييم للعملاء المتوقعين ومراجعة تقييم العملاء الحاليين بصورة مستمرة.

المراقبة:

يجب على المكتب (الشركة) أن تُراقب باستمرار ملائمة وفاعلية تطبيق سياسات وإجراءات رقابة الجودة.

التوثيق في التدقيق:

على المُدقق توثيق الأمور المهمة والتي توفر له قرائن لدعم رأيه, وكذلك قرائن بأنَّ عملية التدقيق قد تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق.

« والتوثيق » يعني « أوراق العمل » الأساسية المُعدّة من قبل المُدقق أو التي تم الحصول عليها والاحتفاظ بها لعلاقتها بعملية التدقيق, وتكون أوراق العمل على شكل معلومات مخزونة في الأوراق أو الأفلام أو الوسائل الإلكترونية أو أية وسائل أخرى.

أهداف التوثيق (أوراق العمل التدقيقي):

تُساعد في تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق.

تُساعد في الإشراف والمتابعة على أعمال التدقيق.

تثبيت أدلة الإثبات الناتجة عن تنفيذ عملية التدقيق لدعم رأي المُدقق.

شكل ومضمون أوراق العمل:

على المُدقق تهيئة أوراق العمل بالشكل الكامل والمُفصل لكي يوفّر فهماً عاماً لعملية التدقيق.

على المُدقق تسجيل المعلومات المتعلقة بتخطيط عملية التدقيق في أوراق العمل, إضافة لتسجيله طبيعة وتوقيت ونطاق وإجراءات التدقيق التي تم تنفيذها, وكذلك تسجيله للنتائج والاستنتاجات المُستخرجة من أدلة الاثبات التي تم الحصول عليها.

يتم تصميم وتنظيم أوراق العمل لمواجهة الظروف ومتطلبات المُدقق لكل عملية تدقيق, وتُسهّل أوراق العمل عملية التكليف بالأعمال وتوفير وسائل للرقابة على جودتها.

الاحتيال والخطأ في التدقيق Fraud and Error:

إنّ اصطلاح « الاحتيال » يُشير الى فعل مقصود من قبل شخص واحد أو عدة اشخاص من الإدارة أو الموظفين أو أطراف ثالثة, والذي ينتج عنه تحريف في القوائم المالية, وقد يتضمّن الاحتيال:

التلاعب والتزيف أو تعديل السجلات أو المستندات.

اختلاس الأصول.

طمس أو حذف تأثيرات المعاملات من السجلات أو المستندات.

تسجيل معاملات وهمية.

سوء تطبيق السياسات المحاسبية.

أما اصطلاح « الخطأ » يُشير الى أخطاء غير مقصودة في القوائم المالية, مثل:

أخطاء محاسبية أو كتابية في السجلات تحت اليد وفي المعلومات المحاسبية.

السهو أو إساءة فهم الحقائق.

سوء تطبيق السياسات المحاسبية.

أولاً: مسؤولية الإدارة عن الاحتيال والخطأ:

محاضرات في التدقيق البنكي

إنَّ مسؤولية منع واكتشاف الاحتيال والخطأ تقع على عاتق الإدارة وذلك من خلال تطبيقها واستمرار استخدامها للنظم المحاسبية الملائمة وللرقابة الداخلية، إنَّ تطبيق هذه النظم والرقابة الداخلية يُقلِّل لكنه لا يلغي إمكانية حدوث الاحتيال أو الخطأ.

ثانياً: مسؤولية المُدقِّق عن الاحتيال والخطأ:

لا يعتبر المُدقِّق ولا يمكن ان يُعتبر مسؤولاً عن منع الاحتيال أو الخطأ، وإنَّ إجراءات التدقيق السنوية مع ذلك قد تكون رادعة.

المجموعة الثالثة معايير التدقيق الدولية (300 - 399) - التخطيط:

تهدف هذه المجموعة من المعايير الى وضع معايير وتوفير ارشادات لتخطيط عملية تدقيق القوائم المالية، إنَّ هذه المجموعة وضعت لتناسب التدقيق متكرر الحدوث. أما في التدقيق لأول مرة فقد يحتاج المُدقِّق لتوسيع عملية التخطيط الى حدود أبعد من هذا السياق.

أولاً: التخطيط لعملية التدقيق:

على المُدقِّق تخطيط عمل التدقيق لكي يتم انجاز التدقيق بطريقة فاعلة.

ونعني « بالتخطيط »: وضع خطة استراتيجية عامة وطرق تفصيلية لطبيعة وتوقيت ونطاق عملية التدقيق المتوقعة، ويُخطط المُدقِّق لإجراء عملية التدقيق بطريقة كفوءة وبالتوقيت المطلوب.

ثانياً: أهمية تخطيط العمل:

إنَّ التخطيط الملائم لعمل المُدقِّق يُساعد في التأكد من أنَّ العناية الملائمة قد أُعطيت للمجالات الهامة في عملية التدقيق، وإنَّ المشكلات المحتملة قد حُدِّدت، وأنَّ العمل سيتم انجازه بسرعة، كذلك يُساعد التخطيط على توزيع الأعمال بشكل ملائم على المساعدين وتنسيق العمل الذي يتم من قبل المدقِّقين الآخرين والخبراء.

إنَّ مدى التخطيط سوف يختلف استناداً الى حجم المنشأة، وتعقيدات عملية التدقيق وخبرة المُدقِّق مع المنشأة ومعرفته بطبيعة العمل.

محاضرات في التدقيق البنكي

إنَّ الحصول على معرفة بطبيعة العمل هو جزء مهم من تخطيط العمل, وتُساعد معرفة المُدقّق لطبيعة العمل بتشخيص الأحداث والمعاملات والممارسات التي قد يكون لها تأثيراً مادياً على القوائم المالية.

قد يرغب المُدقّق بمناقشة أجزاء من خطة التدقيق الشاملة وبعض إجراءات التدقيق مع لجنة التدقيق في المنشأة أو الإدارة أو الموظفين, وذلك لتطوير فاعلية وكفاءة التدقيق ولتنسيق إجراءات التدقيق مع أعمال موظفي المنشأة, ومع ذلك فإنَّ خطة التدقيق الشاملة وبرامج التدقيق تبقى مسؤولية المُدقّق

ثالثاً: خطة التدقيق الشاملة:

على المُدقّق وضع وتوثيق خطة التدقيق الشاملة واضعاً المدى المُتوقَّع من عملية التدقيق وكيفية تنفيذها.

في الوقت الذي يجب أن تحتوي خطة التدقيق الشاملة على تفاصيل كافية للاسترشاد بها عند وضع برنامج التدقيق, فإنَّ التحديد الدقيق لشكل ومضمون الخطة سوف يختلف استناداً الى حجم المنشأة وتعقيدات عملية التدقيق, والمنهجية والتقنية الخاصة المستعملة من قبل المُدقّق.

رابعاً: الأمور التي تؤخذ بعين الاعتبار عند قيام المُدقّق بوضع خطة التدقيق الشاملة:

المعرفة بطبيعة العمل.

فهم النظام المحاسبي والرقابة الداخلية.

المخاطر والأهمية النسبية.

طبيعة الإجراءات وتوقيتها ومداهها.

التنسيق والتوجيه والإشراف والمتابعة.

الأمور الأخرى.

خامساً: برنامج التدقيق:

على المُدقّق وضع وتوثيق برنامج التدقيق بحيث يتضمّن طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق المُخطّطة والمطلوبة لتنفيذ خطة التدقيق الشاملة, ويُعرّف برنامج التدقيق على أنه: « مجموعة

محاضرات في التدقيق البنكي

من التعليمات الى المساعدين المشاركين في عملية التدقيق, وكذلك كأداة للرقابة وتوثيق التنفيذ الملائم للعمل, كذلك قد يحتوي برنامج التدقيق على أهداف التدقيق لكل مجال, وعلى موازنة الوقت التي يتم بها تخصيص الساعات لمختلف مجالات التدقيق وإجراءاته.»

عند إعداد برنامج التدقيق, على المُدقق مراعاة التقديرات الخاصة بالمخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة ولمستوى الثقة المطلوب توفيره بإجراءات جوهرية, كذلك على المُدقق النظر لتوقيت اختبارات الضوابط والإجراءات الجوهرية والتنسيق بين أية مساعدات متوقعة من قبل المنشأة, وعدد المساعدين المتوفر ومن المُدققين الآخرين أو الخبراء.

ويجب إعادة النظر بخطة التدقيق الشاملة وبرنامج التدقيق كلما دعت الضرورة لذلك أثناء عملية التدقيق, ويكون التخطيط مستمراً خلال مدة التكليف بالتدقيق بسبب التغيرات في الشروط أو النتائج غير المتوقعة لإجراءات التدقيق, كما يجب تسجيل أسباب التغيرات الهامة.

معرفة طبيعة عمل المنشأة:

الحصول على المعرفة:

عند إجراء عملية تدقيق القوائم المالية, على المُدقق أن يكون لديه أو أن يحصل على معرفة كافية بطبيعة عمل المنشأة تُمكنه من تحديد وفهم الحالات والمعاملات والممارسات التي يعتقد المُدقق بأن لها تأثير مهم على القوائم المالية او على الاختبارات أو على تقريره.

فمثلاً إن هذه المعرفة يستعملها المُدقق في تقدير المخاطر الضمنية ومخاطر الرقابة وفي تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق.

قبل الموافقة على التكليف بالتدقيق على المُدقق الحصول على معرفة المكلف بتدقيقها, والنظر بإمكانية الحصول على مستوى المعرفة الملائمة لإجراء عملية التدقيق.

وبعد قبول التكليف يتم الحصول على معلومات أخرى أكثر تفصيلاً, فكلما تقدمت عملية التدقيق فإن تلك المعلومات سوف يتم تقييمها وتحديثها.

وإنَّ الحصول على المعرفة المطلوبة لطبيعة العمل هي عملية مستمرة وتراكمية من تجميع المعلومات وتقييمها وربط نتائج المعرفة بأدلة الإثبات وبالمعلومات المتعلقة بكافة مراحل التدقيق.

محاضرات في التدقيق البنكي

إما فيما يتعلق بالتكاليف الخاصة بالتدقيق المستمرة، فعلى المُدقق تحديث وإعادة تقييم المعلومات التي يتم تجميعها سابقاً، ومن ضمنها معلومات مستقاة من أوراق العمل للسنة السابقة.

استعمال المعرفة:

« المعرفة » بطبيعة العمل هي اطار مرجعي يستند إليه المُدقق في إصدار آرائه المهنية.

إنَّ فهم طبيعة العمل واستخدام هذه المعلومات بشكل مناسب سيساعد المُدقق على:

تقدير المخاطر وتشخيص المشكلات.

تخطيط وأداء عملية التدقيق بفاعلية وكفاءة.

تقييم أدلة الاثبات.

توفير خدمات أفضل للعملاء.

وعلى المُدقق التأكد من أنَّ المساعدين المشاركين بعملية التدقيق قد حصلوا على معرفة كافية بطبيعة عمل المنشأة لغرض مساعدتهم في إنجاز أعمال التدقيق التي أُنيطت بهم.

ولكي يتم استخدام المعرفة بطبيعة عمل المنشأة بشكلٍ فاعل، فإن على المُدقق النظر بتأثيراتها على القوائم المالية ككل، فيما إذا كانت التأكيدات في القوائم المالية متفقة مع معرفة المُدقق بطبيعة عمل المنشأة.

الأهمية النسبية (المادية) في التدقيق:

على المدقق الأخذ بنظر الاعتبار الأهمية النسبية وعلاقتها بمخاطر التدقيق عند قيامه بإجراء عملية التدقيق.

وعُرِّفَتْ « الأهمية النسبية » من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية بما يلي: « تكون المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو عرضها بصورة خاطئة يؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات المأخوذة من القوائم المالية، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المُقدَّر في

محاضرات في التدقيق البنكي

الظروف الخاصة بحذفه أو بيانه بصورة خاطئة، وبالتالي فإنَّ الأهمية النسبية تُوفَّر البداية أو القطع بدل كونها صفة نوعية ابتدائية يجب أن تحتويها المعلومات لكي تكون مفيدة.»

تقدير الأهمية النسبية (المادية):

عند تصميم خطة التدقيق، يقوم المُدَقِّق بوضع مستوى مقبول للأهمية النسبية، وذلك لاكتشاف كمية الأخطاء الجوهرية، ومع ذلك فإنَّ كلاً من مبلغ (كمّية) وطبيعة (نوعية) الأخطاء الجوهرية يحتاج الى أن يؤخذ بنظر الاعتبار.

ومن الأمثلة على (نوعية) الأخطاء الجوهرية هو الوصف غير الدقيق أو غير المناسب لسياسة محاسبية عندما يكون من المُرجَّح أن يُظلل مستخدم القوائم المالية بهذا الوصف، وكذلك عند الاخفاق في الافصاح عن عدم تطبيق المتطلبات التنظيمية عندما يكون من المُرجَّح بأنَّ العبء الناتج عن القيود التنظيمية سوف يُضعف الى حدٍ كبير قابلية التشغيل.

ويحتاج المُدَقِّق دراسة إمكانية وجود خطأ متعلق بمبالغ صغيرة نسبياً في حالة تراكمها التي يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على القوائم المالية، فمثلاً الخطأ في إجراء بنهاية الشهر قد يكون مؤشراً على احتمال وجود أخطاء جوهرية في حالة تكرار الخطأ شهرياً.

ويقوم المُدَقِّق دراسة الأهمية النسبية على مستوى القوائم المالية ككل إضافة لعلاقتها بأرصدة حسابات فردية أو مجموعة من المعاملات أو بالإفصاح، وقد تتأثر الأهمية النسبية باعتبارات مثل المتطلبات التشريعية والقانونية، والاعتبارات المتعلقة بأرصدة حسابات القوائم المالية وبالعلاقات، وقد ينتج عن هذه العمليات مستويات مختلفة للأهمية النسبية تعتمد على أمور القوائم المالية المأخوذة بعين الاعتبار، وعلى المُدَقِّق أخذ الأهمية النسبية بعين الاعتبار عندما:

يُقرر طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق.

تقييم تأثير الأخطاء الجوهرية.

العلاقة بين الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق:

عند التخطيط لعملية التدقيق على المُدَقِّق الأخذ بنظر الاعتبار ماهية الأمور التي تجعل القوائم المالية خاطئة بشكل جوهري، إنَّ تقدير المُدَقِّق للأهمية النسبية المتعلقة بأرصدة حسابات معينة أو مجموعة من المعاملات تُساعده على اتخاذ قرار بمسائل منها، البنود التي سيقوم باختبارها ؟ وهل سيقوم باستعمال العينات وإجراءات التحليل ؟، إنَّ ذلك يُساعد المُدَقِّق على اختيار إجراءات التدقيق التي بمجموعها يُتوقَّع ان تؤدي الى تخفيض التدقيق الى مستوى منخفض مقبول.

وهناك علاقة عكسية بين الأهمية النسبية وبين مخاطر التدقيق، أي كلما ارتفع مستوى الأهمية النسبية، كلما انخفضت مخاطر التدقيق والعكس صحيح، ويأخذ المُدَقِّق بالحسبان العلاقة العكسية بين الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق عندما يُقرر طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق، مثلاً - إذا قرَّر المُدَقِّق بعد التخطيط لإجراءات تدقيق مُعيَّنة بأنَّ مستوى الأهمية النسبية مقبول هو أقل، فإنَّ مخاطر التدقيق ستزداد وعلى المُدَقِّق التعويض عن ذلك بإحدى الطريقتين:

تخفيض المستوى المُقرَّر لمخاطر الرقابة، عندما يكون ذلك مُمكنًا، ودعم المستوى المنخفض بإجراء فحوصات موسَّعة أو إضافية للرقابة.

تخفيض مخاطر الاكتشاف بتعديل طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الجوهرية المُخطَّطة.

الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق في تقييم أدلة الإثبات:

قد تختلف تقديرات المُدَقِّق للأهمية النسبية ولمخاطر التدقيق في بداية التخطيط لعملية التدقيق، منها عند تقييمه لنتائج إجراءات التدقيق، ويحدث ذلك بسبب تغيُّر الظروف أو تغيُّر المعرفة التي يمتلكها المُدَقِّق بسبب عملية التدقيق، فمثلاً، في حالة كون التخطيط لعملية التدقيق قد تم قبل انتهاء الفترة فإنَّ المُدَقِّق سوف يتوقع نتيجة النشاط والمركز المالي، وفي حالة كون النتائج الفعلية للنشاط والمركز المالي مغاير تماماً، فإنَّ تقديرات الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق قد تتغيَّر أيضاً، فضلاً عن ذلك فإنَّ المُدَقِّق قد يقوم خلال التخطيط لأعمال التدقيق وبشكل مقصود بتحديد مستوى الأهمية النسبية المقبول بمستوى أدنى من المستوى المُراد استعماله لتقييم نتائج التدقيق، إنَّ هذا الاجراء قد يُتخذ لغرض التقليل من الاحتمال المُرجَّح بعدم اكتشاف معلومات خاطئة وتوفير هامش أمان للمُدَقِّق عند قيامه بتقييم تأثير الأخطاء الجوهرية المُكتشفة خلال عملية التدقيق.

المجموعة الرابعة (400 - 499) - تقدير المخاطر والرقابة الداخلية:

الغرض من هذا المعيار الدولي للتدقيق هو وضع معايير وتوفير إرشادات للحصول على فهم للنظام المحاسبي والرقابة الداخلية، وعلى مخاطر التدقيق ومكوناتها: المخاطر الملازمة، ومخاطر الرقابة، ومخاطر الاكتشاف.

مفهوم النظام المحاسبي:

« يعني سلسلة من المهمات والقيود المحاسبية لمنشأة ما، والتي تعالج معاملاتها بواسطة مسك السجلات المالية، مثل هذه الأنظمة تُحدد وتُجمع وتُحسب وتُصنّف وتُسجّل وتُلخّص وتُقدّم تقريراً بالمعاملات والأحداث الأخرى ».

تقدير مخاطر التدقيق:

ورد مفهوم « مخاطر التدقيق » ضمن معايير التدقيق الدولية بأنها تعني المخاطر التي تؤدي إلى قيام المُدقّق بإبداء رأي غير مناسب عندما تكون القوائم المالية تتضمن أخطاء جوهرية.

وتتكون مخاطر التدقيق من ثلاث أنواع:

المخاطر الملازمة أو الموروثة أو المتأصلة أو المتجزرة: هي قابلية حدوث خطأ مادي مؤثر على رصيد حساب أو مجموعة معاملات متشابهة بشكل فردي أو عندما تُدمج مع أخطاء في أرصدة أو مجموعات أخرى، مع افتراض عدم وجود رقابة داخلية ذات علاقة.

مخاطر الرقابة (أو السيطرة): هي قابلية حدوث خطأ هام في رصيد حساب أو مجموعة معاملات متشابهة بشكل فردي أو عندما تندمج مع أخطاء في أرصدة أو مجموعات أخرى من دون أن تصنع أو تُكتشف وتُصحّح في الوقت المناسب من قبل أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية.

مخاطر الاكتشاف: وهي المخاطر الناتجة عن عدم تمكّن إجراءات المُدقّق التحقيقية (الاختبارات الجوهرية) من اكتشاف الانحرافات المادية، أي أنّ تلك الاجراءات لا تكتشف وجود خطأ في رصيد حساب أو مجموعة معاملات متشابهة قد تكون هامة بشكل فردي أو عندما تُدمج مع أخطاء في أرصدة أو مجموعات أخرى من العمليات.

محاضرات في التدقيق البنكي

∴ مخاطر التدقيق = المخاطر المتأصلة × مخاطر الرقابة × مخاطر الاكتشاف المقبولة

أما مخاطر الاكتشاف = (المقبولة التدقيق مخاطر) / ((الرقابة مخاطر × المتأصلة المخاطر)

الاتجاهات الحديثة في الرقابة الداخلية:

أولاً: مفهومها ومراحل تطورها:

على المُدقق الحصول على فهمٍ كافٍ للنظام المحاسبي والرقابة الداخلية لغرض التخطيط لعملية التدقيق وتطوير طريقة فاعلة لتنفيذها, وعلى المُدقق استخدام اجتهاده المهني لتقدير مخاطر التدقيق وتصميم إجراءات التدقيق للتأكد بأنها قد خُفِضَتْ الى المستوى الأدنى المقبول.

وورد تعريف « الرقابة الداخلية » ضمن معايير التدقيق الدولية كالاتي:

« تعني كافة السياسات والإجراءات (الضوابط الداخلية) التي تتبناها إدارة المنشأة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول الى هدف الإدارة, وهو إدارة العمل بشكل مُنظَّم وكفوء, والمُتضمنة الالتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ومنع اكتشاف الاحتيال والخطأ, ودقة واكتمال السجلات المحاسبية وإعداد معلومات مالية في الوقت المناسب ».

وتُعدّ الرقابة الداخلية حجر الأساس الذي يعتمد عليه المُدقق لإتمام عملية التدقيق, وقد مرّت الرقابة الداخلية بمراحل تطوّر بمفهومها, ففي عام 1936 عرّف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) الرقابة الداخلية بأنها: « مجموعة من الوسائل والطرائق التي تستخدمها المنشأة بقصد حماية النقدية وغيرها من الأصول, ولضمان الدقة المحاسبية للعمليات الواردة في السجلات ».

وفي عام 1949 قام المعهد بتعريف الرقابة الداخلية على أنها: « الخطة التنظيمية للمنشأة, وكافة الطرائق والوسائل التي تتبعها من أجل حماية أصولها والتأكد من صحة وإمكانية الاعتماد على بياناتها المحاسبية وزيادة الكفاءة التشغيلية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية », ويُعدّ هذا التعريف الأكثر شمولاً.

ثانياً: أهدافها:

تهدف الرقابة الداخلية الى:

حماية أصول المنشأة.

التأكد من صحة البيانات والمعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها.

زيادة الكفاءة التشغيلية لجميع أقسام وإدارة المنشأة.

تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية.

ثالثاً: مكوناتها:

تشمل الرقابة الداخلية على خمسة مكونات يتم تصميمها وتنفيذها من قبل الإدارة لتوفير تأكيد معقول على تحقيق أهداف الرقابة, هذه المكونات هي:

بيئة الرقابة:

وتعني الموقف العام للمدراء والإدارة وإدراكهم وأفعالهم المتعلقة بالرقابة الداخلية وأهميتها في المنشأة, ولبينة الرقابة تأثير على فاعلية إجراءات الرقابة.

ففي بيئة رقابية قوية مثلاً, كذلك التي تستخدم الموازنات التقديرية بشكل مُحكم وتُوظف التدقيق الداخلي بشكل فاعل, فإن ذلك سيكتمل بدرجة مهمة بعض إجراءات الرقابة, ومع ذلك فالبيئة القوية لا تستطيع لوحدها ضمان فاعلية الرقابة الداخلية.

تقدير المخاطر:

ونعني به أنّ يتم تحديد طبيعة كل نشاط من أنشطة المنشأة ودراسة المخاطر المرتبطة, وفي ضوء تلك الأنشطة الرقابية التي تُقلل من تلك المخاطر. على سبيل المثال الاحتفاظ بنسخة واحدة من المستندات يرتبط بذلك مخاطر تلف هذا المستند أو ضياعه, أما الاجراءات الرقابية المناسبة فهي الاحتفاظ بأكثر من نسخة من هذه المستندات, ومثال آخر أمين الخزينة من الوظائف التي تعتبر فيها نسبة المخاطر عالية, فاحتمال قيام أمين الخزينة بسرقة الأموال أو التلاعب بها, وكإجراء رقابي هو أنّ يتم تعيين أمين الخزينة ووجود تأمين عليه ضد خيانة الأمانة.

أنشطة الرقابة:

تعتبر أنشطة الرقابة عن السياسات والإجراءات التي تُساعد في التأكد من تنفيذ الإدارة بصورة صحيحة وفي الوقت المُحدّد. وتتعلق أنشطة الرقابة، بالرقابة على التشغيل والرقابة على الالتزام، إذ تهتم أنشطة الرقابة على التشغيل بتقييم الأداء في جميع المستويات الإدارية عن طريق قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالأداء المُخطّط للموازنات التخطيطية، واتخاذ الإجراءات التصحيحية، وكذلك متابعة تقارير التشغيل داخل كل قسم، وتهدف أنشطة الرقابة الى التحقّق من مدى الالتزام بالقوانين واللوائح التي تخضع لها المنشأة.

نظم المعلومات والاتصالات:

ونعني بها ليس فقط النظام المحاسبي للمعلومات، إنما أي نظام آخر يُمكن أن يُوفّر المعلومات الى الإدارة، ويُفترض دراسة متطلبات هذه الأنشطة وفي ضوءها يتم وضع الأنشطة الرقابية، فبالنسبة للنظام المحاسبي يتطلب دراسة نوعية المستندات المطلوبة والسجلات والتقارير، وتحديد أسلوب التسجيل وتحديد الأشخاص المسؤولين عن تنفيذ النظام والذين تتوافر لديهم الكفاءة المطلوبة.

المراقبة (المتابعة):

المراقبة هي عملية يتم من خلالها تقييم جودة اداء الرقابة الداخلية مع مرور الزمن لتوفير تأكيد معقول، إنّ أهداف المنشأة سوف يتم تحقيقها ويجب على الإدارة متابعة الرقابة الداخلية لتحديد الظروف التي تؤدي الى الفاعلية التشغيلية لاسيما أنّ المخاطر هي في تغيّر مستمر، لذلك تحتاج الإدارة الى إعادة تصميم أنشطة الرقابة عندما تتغيّر المخاطر.

رابعاً: مراحل ووسائل فحصها:

يتم فحص الرقابة الداخلية من خلال المراحل الآتية:

المرحلة الأولى: مرحلة جمع المعلومات الأولية عن الرقابة الداخلية وأغلبية هذه المعلومات قد تم جمعها أثناء الإجراءات التمهيدية وأثناء التخطيط للعمل.

المرحلة الثانية: مرحلة فهم الرقابة الداخلية، ويتم في هذه المرحلة فهم طبيعة النظام كما هو مُنفذ من خلال استخدام وسائل عديدة، ومن هذه الوسائل:

الاستبانة:

محاضرات في التدقيق البنكي

هي مجموعة من الأسئلة المكتوبة والتي تتعلق بمختلف المجالات والأنشطة الخاصة بالرقابة الداخلية، حيث أن الأسئلة غالباً ما تُصاغ بطريقة يمكن الاجابة عليها بـ (نعم) أو (كلا)، حيث إن الاجابة بـ (نعم) تعني، أن الرقابة الداخلية قوية أو أن الصفة الرقابية التي يتم السؤال عنها متوفرة، وإن الاجابة بـ (كلا) تعني، أنه يوجد ضعف في الرقابة، أو أن الصفة الرقابية غير متوفرة، وعادة ما تحتوي الاستبانة على أعمدة إضافية، فقد يُضاف عمود لبيان فيما إذا كانت بعض الإجراءات لا تنطبق على وضع المنشأة أو النشاط، ويُضاف عادةً عمود آخر للملاحظات، وتُعتبر الاستبانة من الوسائل التي تتميز بسهولة استخدامها والاجابة عنها والرجوع إليها، وشموليتها واحتوائها على تفاصيل كثيرة، إلا أنها تعني معلومات تتعلق بأجزاء الرقابة بشكل منفرد دون ان تظهر الرقابة الداخلية كوحدة واحدة مترابطة.

التقرير الوصفي:

بموجب هذا الأسلوب يعتمد المُدقق على نفسه بجمع المعلومات من خلال، زيارته لذلك النشاط، والمقابلات مع المسؤولين والوثائق التي يتم جمعها يستطيع من خلال هذه الوسائل كتابة تقرير يصف به العمل داخل الشعبة أو القسم، ومن خلال قراءته للتقرير ومقارنته بما يجب أن تكون عليه الرقابة الداخلية، يستطيع أن يُحدّد نقاط الضعف بالرقابة الداخلية، ومن مزايا هذا الأسلوب أن لا حاجة للقيام بالاختبارات، لأنّ المعلومات يجمعها بنفسه، ولكن من عيوبه أنه يعتمد على درجة كفاءة المُدقق، وأنه لا يُمكن استخدام هذه الوسيلة لكل الأنشطة، خاصة الأنشطة غير المرئية، كما في حالة استخدام الحاسوب.

خرائط النظم والمخططات الانسيابية:

تعتمد هذه الوسيلة على المُدقق في جمع المعلومات، أي أنها مُشابهة للتقرير الوصفي، ولكن بدلاً من كتابة التقرير، يقوم المُدقق برسم خرائط من خلال مجموعة من الرموز والاشارات المتعارف عليها، ومن مزايا هذا الأسلوب أو الوسيلة، أنها تعتمد على المُدقق بجمع المعلومات، ومن عيوبها أن هناك صعوبة في عملية رسم الخرائط.

المُلخّص التذكيري:

بموجب هذا الأسلوب يُثبت المُدقق الأنشطة الرقابية الأساسية التي يجب أن تتوفر بكل نشاط من أنشطة المشروع، ويقوم باختبارها والتأكد من وجودها داخل المنشأة، ومن أهم عيوب هذا الأسلوب أنه يتطرق فقط للأنشطة الرئيسية، ولا يهتم بالتفاصيل.

المرحلة الثالثة: مرحلة كتابة التقرير، ويتم من خلال هذه المرحلة كتابة تقرير يُوضّح نقاط الضعف بالرقابة الداخلية ويمكن للمُدقّق أن يعتمد على هذا التقرير في تحديد حجم العينة، ويمكن للمُدقّق أيضاً أن يُزوّد العميل بنسخة من هذا التقرير كنوع من الخدمات الاستشارية.

المجموعة الخامسة (500 - 599) - أدلة الإثبات:

الغرض من هذه المجموعة من معايير التدقيق الدولية، هو لوضع معايير وتوفير إرشادات لكمية ونوعية أدلة الإثبات التي يتم الحصول عليها عند القيام بعملية تدقيق القوائم المالية، وإجراءات الحصول على هذه الأدلة:

أدلة الإثبات وفقاً للمعايير الدولية:

تُعرّف أدلة الإثبات على أنها: « المعلومات التي يحصل عليها المُدقّق للتوصّل الى استنتاجات يبنى على أساسها رأيه المهني، وتشمل أدلة الإثبات المستندات والسجلات المحاسبية المتضمنة للقوائم المالية والمعلومات المؤيدة من المصادر الأخرى ».

أدلة الإثبات الكافية والملائمة:

الكفاية والملائمة ترتبط بعلاقة متبادلة، وتُطبّق على أدلة الإثبات التي يتم الحصول عليها من اختبارات الرقابة والإجراءات الجوهرية، والكفاية هي قياس لكمية أدلة الإثبات، أما الملائمة فهي قياس لنوعية أدلة الإثبات ومدى صلتها بتأكيد خاص وموثوقيتها، وعادةً ما يجد المُدقّق بأنّ من الضروري الاعتماد على أدلة الإثبات المقنعة وليست القاطعة، وغالباً ما يسعى للحصول على أدلة اثبات من مصادر مختلفة أو ذات طبيعة مختلفة لدعم نفس التأكيد.

إنّ كفاية وملائمة أدلة الإثبات تتأثر بعوامل عدة منها:

تقدير المُدقّق لطبيعة المخاطر الملازمة على مستوى القوائم المالية وعلى مستوى رصيد الحساب أو مجموعة من المعاملات.

طبيعة النظام المحاسبي والضبط الداخلي وتقدير مخاطر الرقابة.

الأهمية النسبية للبند الذي يتم اختباره.

محاضرات في التدقيق البنكي

الخبرة التي تم الحصول عليها من عمليات التدقيق السابقة.

نتائج إجراءات التدقيق وبضمنها الاحتيال والخطأ اللذان قد يتم اكتشافهما.

مصدر وموثوقية المعلومات المتوفرة.

وهناك نوعين من أدلة الاثبات، النوع الأول - المباشرة، أي يمكن الوصول إليها مباشرة، وهذا النوع يشمل السجلات المحاسبية والمستندات والاحتساب والمشاهدة الفعلية للأصول، أما النوع الثاني - فيشمل الأدلة التي تم إنشاؤها لتلبية احتياجات المُدقِّق، وتشمل المعلومات المُقدمة من الإدارة والعاملين، وتقويم الأنظمة والمصادقات الخارجية وغيرها.

وواجب المُدقِّق أن يحصل على الأدلة التي تُبَيِّن أنَّ القوائم المالية تتصف بالخصائص النوعية التي حدّتها اللجان والهيئات المُتخصصة والمعنية بإصدار معايير المحاسبة، مثل لجنة معايير المحاسبة الدولية، ومجلس معايير المحاسبة في الولايات المتحدة، وهذه الخصائص تشمل:

أن تكون القوائم المالية ملائمة أو مناسبة وذات صلة.

ان تكون القوائم المالية ذات مصداقية وموثوقية.

القابلية للفهم.

القابلية للمقارنة.

مصادر الحصول على ادلة الاثبات:

إنَّ موثوقية أدلة الاثبات تتأثر بمصادرها: الداخلية أو الخارجية، وبطبيعتها: المرئية أو المُوثقة أو الشفهية، وبينما تعتمد موثوقية أدلة الاثبات على الظروف الخاصة، إلاَّ أنَّ العموميات الآتية ستُساعد على تقدير مدى موثوقية أدلة الاثبات.

إنَّ أدلة الاثبات من المصادر الخارجية (مثلا، المصادقات المستلمة من طرف ثالث) هي أكثر موثوقية من تلك التي تم الحصول عليها داخلياً.

محاضرات في التدقيق البنكي

وأدلة الاثبات التي تم الحصول عليها داخلياً أكثر موثوقية عندما يكون النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية ذوي العلاقة فاعلين.

وأدلة الاثبات التي يحصل عليها المُدقّق مباشرة أكثر موثوقية من تلك التي يحصل عليها من المنشأة.

كما إنّ أدلة الاثبات التي تكون على شكل وثائق أو المكتوبة أكثر موثوقية من تلك الشفهية.

أنواع أدلة الاثبات:

أولاً: الفحص الفعلي:

يُعدّ من أقوى أنواع الأدلة، ويعتمد على الوجود الفعلي، ويشمل قيام المُدقّق بفحص أو عدّ الأصول الملموسة، مثل المخزون والنقدية والأصول الثابتة، ومُطابقة ذلك مع السجلات، ولا بد من التمييز بين المستندات التي تُمثّل قيمة بحد ذاتها والمستندات التي تُعدّ مُؤيدة لقيم مُعينة، حيث أنّ فحص المستندات ذات القيمة أو التي تُمثّل قيمة بحد ذاتها مثل، الشيكات وشهادات السهم وأوراق القبض، يُعدّ نوع من الفحص الفعلي، بينما فحص فواتير البيع والشيكات المُلغاة أو الكمبيالات المُلغاة وما شابهها، فإنه يُعدّ تدقيق مستندي.

ثانياً: المصادقات:

هي إجابات مكتوبة أو شفهية يحصل عليها المُدقّق من أطراف خارجية، حيث يتم المصادقة على أرصدة مُعينة أو بيان الأرصدة الموجودة لدى الطرف الآخر أو الاستفسار عن معلومات أخرى، وغالباً ما تكون المصادقة مكتوبة، حيث يقوم العميل بكتابتها على أوراقه الخاصة بناءً على طلب المُدقّق وتُرسل تحت إشراف المُدقّق، حيث يطلب العميل من الطرف الآخر إعادة الجواب الى المُدقّق مباشرةً.

وتُقسم المصادقات بشكل رئيس الى قسمين:

المصادقات الايجابية: وفي هذا النوع يُطلب من الطرف الآخر بيان الرصيد لديه أو المصادقة على الرصيد المكتوب في الرسالة المُرسلة، وإعادة الجواب الى المُدقّق في حالة المُطابقة أو عدم المُطابقة، ويُفضّل استخدام هذا النوع من المُصادقات عندما تكون الرقابة الداخلية ضعيفة أو تكون

محاضرات في التدقيق البنكي

الأرصدة ذات أهمية نسبية حتى يكون هناك ضمان لاستلام الودود, وهناك نوعان من المصادقات الايجابية:

النوع الأول - يُسمى المصادقات العمياء, حيث يُطلب من الطرف الآخر كتابة الرصيد لديه دون أن يكون هذا الرصيد مذكور في الرسالة المُرسلة إليه, وغالباً ما يُستخدم هذا النوع في مُصادقات الذمم الدائنة, أما النوع الثاني - فيُطلب من الطرف الآخر بيان مدى مُطابقة الرصيد المذكور في الرسالة مع الرصيد لدى ذلك الطرف.

المصادقات السلبية: وفي هذا النوع يُطلب من الطرف الآخر إعادة الجواب للمُدقق إذا كان الرصيد المكتوب في الرسالة المُرسلة إليه لا يتطابق مع الرصيد المُسجل في دفاتره, وقد سُمي مُصادقة سلبية, لأنه يتم الاجابة في حالة كونها سلبية, وعادةً ما يُستخدم هذا النوع من المصادقات عندما تكون الرقابة الداخلية قوية, أو تكون الأرصدة ليست ذات أهمية مادية.

ثالثاً: التوثيق والفحص المُستندي:

يقوم المُدقق بتدقيق الدفاتر والسجلات والمستندات والوثائق الأخرى التي قد يكون مصدرها من داخل شركة العميل او مصدر خارجي, ويمكن أن يقوم المُدقق بالتدقيق من الأسفل الى الأعلى, أي من مستندات القيد الأصلي الى القوائم المالية, حيث يكون الهدف الأساس في هذا النوع من التدقيق هو التأكد من الاكتمال, أي التحقق من أن جميع العمليات التي حدثت في المنشأة وتخصها قد سُجلت بالكامل, وقد يقوم المُدقق بالتدقيق من الأعلى الى الأسفل, حيث يبدأ من القوائم المالية من أجل التحقق من أن الأرصدة الظاهرة في القوائم المالية هي أرصدة ناتجة عن عمليات حدثت في المنشأة وتخصها, وهو ما يُسمى الحدوث.

رابعاً: الملاحظة:

حيث يقوم المُدقق باستخدام حواسه المختلفة سواءً كان بالنظر أو الاستماع لتحقيق أهداف تدقيق مُعينة, فقد يقوم بملاحظة الإجراءات التي يقوم بها الموظفون عند أدائهم للنشاطات, أو ملاحظة بعض الأصول, فعلى سبيل المثال, قد يقوم المُدقق بملاحظة الموظفين الذين يقومون بالجرد لمعرفة فيما إذا كانوا يلتزمون بإجراءات الجرد المعروفة والتي تم بيانها في دليل إجراءات خاص بها لدى المنشأة, فيتبين

محاضرات في التدقيق البنكي

على سبيل المثال فيما إذا كان هناك اهتمام بكشف الجرد، ويتأكد من تدفق دخول البضاعة الى المستودع وخروجها منه خلال عملية الجرد ... وغيرها.

خامساً: الاستفسارات من العميل:

حيث يحصل المُدقق على معلومات من العميل وموظفيه، وقد تكون هذه المعلومات مكتوبة او شفوية، وقد تتعلق هذه الاستفسارات بالرقابة الداخلية من حيث التحقق من وجود السياسات والإجراءات الواضحة التي تؤدي الى توفير متطلبات الرقابة الداخلية، وقد تتعلق هذه الاستفسارات بالالتزامات المُحتملة والأحداث العادية واللاحقة وأية امور أخرى.

سادساً: إعادة التشغيل:

ويتمثل هذا النوع من الدلة بقيام المُدقق بإعادة بعض العمليات التي قام بها المحاسبون، مثل عمليات احتساب فحص الديون المشكوك فيها، والاندثار، وإعداد مُذكرة تسوية المصرف من جديد.

سابعاً: إعادة الاحتساب:

حيث يقوم المُدقق بالتحقق من عملية الاحتساب رياضياً، كالقيام بعمليات الجمع والطرح والضرب، وذلك للتأكد من الدقة الحسابية.

ثامناً: الفحص التحليلي:

أي استخدام ادوات التحليل المالي، كالنسب المالية والتحليل الأفقي والعمودي، ومن خلال الفحص التحليلي يمكن الوصول الى بعض الحقائق حول الحدّ الفاصل أو استمرارية المشروع أو صحة العرض والإفصاح.

الإجراءات التحليلية كإحدى الوسائل المستخدمة للحصول على أدلة الاثبات:

بيّن معيار التدقيق الدولي رقم (520) أنّ الإجراءات التحليلية « هي عملية فحص المعلومات الموجودة في حسابات وسجلات المنشأة ومقارنتها مع المعلومات الأخرى والبيانات الداخلية والخارجية بهدف الخروج برأي حول مدى تجانس هذه المعلومات مع ما هو معروف عن هذه المنشأة وأنشطتها».

محاضرات في التدقيق البنكي

وَعُرِّفَتْ أيضاً بأنها « تحليل العلاقات بين بنود القوائم المالية وغير المالية لنفس الفترة, ومقارنتها مع المعلومات المالية وغير المالية لفترات أخرى, وذلك من أجل تحديد مدى التجانس بين المعلومات وأية فروقات أو تذبذبات او علاقات غير مُتوقعة, وبالتالي الخروج بنتيجة عن هذه الاختبارات».

وفي الحقيقة أنّ هدف الإجراءات التحليلية في أي مرحلة من مراحل التدقيق التي يبحث فيها المُدَقِّق عن أدلة, هو توجيه المُدَقِّق نحو الأدلة المطلوبة والتي تُمكنه من الخروج بالنتائج عن العملية التدقيقية وإصدار رأيه.

إنّ عملية التدقيق هي عملية بحث عن أدلة, وإنّ عملية التدقيق تتم بناءً على أسس تفصيلية وضمن اطار واضح ومفهوم حتى تُحقَّق النجاح.

وتتضمّن الإجراءات التحليلية ما يلي:

دراسة مقارنة لمعلومات الوحدة الاقتصادية المالية, على سبيل المثال:

المعلومات المقارنة للفترات السابقة.

النتائج المُتوقَّعة للوحدة الاقتصادية, مثل الموازنات التقديرية والتنبؤات, وتوقعات المُدَقِّق مثل تقدير الاستهلاك.

معلومات الصناعة المُشابهة, كمقارنة نسبة مبيعات الوحدة الاقتصادية الى الذمم المُدِينة لها مع المعدلات السائدة في الصناعة أو مع منشآت أخرى ذات حجم مُماثل في نفس المجال من الصناعة.

دراسة العلاقات:

بين مكونات المعلومات المالية التي يُتوقَّع أن تمتثل لنمط يمكن التنبؤ به اعتماداً على خبرة الوحدة الاقتصادية, مثل معدلات هامش الربح الاجمالي.

بين المعلومات المالية وغير المالية ذات العلاقة, مثل تكاليف الرواتب مع عدد الموظفين.

الاعتماد على إجراءات تحليلية جوهرية او اختبارات التفاصيل:

محاضرات في التدقيق البنكي

قد تكون الإجراءات الجوهرية الخاصة بالمُدقّق في مرحلة التأكيد عبارة عن اختبارات التفاصيل أو إجراءات تحليلية جوهرية أو مزيجاً منها. ويعتمد القرار حول أي من إجراءات التدقيق سيتم أداؤها، بما في ذلك ما إذا كان سيتم الانتفاع من الإجراءات التحليلية الجوهرية، على حكم المُدقّق على الفاعلية والكفاءة المُتوقّعة لإجراءات التدقيق المتوافرة لتخفيض مخاطر التدقيق في مرحلة التأكيد إلى مستوى متدنّي مُناسب.

إجراءات تحليلية قامت بها الوحدة الاقتصادية:

قد يستعلم المُدقّق من الإدارة عن توافر المعلومات اللازمة وموثوقيتها لتطبيق الإجراءات التحليلية الجوهرية، وعن نتائج أي إجراءات تحليلية قامت بها الوحدة الاقتصادية، وقد يكون فاعلاً استخدام البيانات التحليلية التي أعدتها الإدارة بشرط أن يكون المُدقّق مقتنعاً بأن مثل هذه البيانات مُعدّة على النحو المناسب.

فوائد الإجراءات التحليلية:

بشكلٍ عام تعود الإجراءات التحليلية بفوائد مختلفة على المُدقّق في كافة مراحل التدقيق، وتشمل هذه الفوائد:

تمكين المُدقّق من فهم نشاط العميل وتقييم مخاطر وجود تحريفات مادية تتعلق بالبيانات المالية، وتكوين فكرة مُناسبة عن نشاط العميل من خلال مقارنة النسب المالية له مع المنشآت الأخرى في الصناعة التي يعمل فيها.

يمكن أن تُوجّه المُدقّق إلى بعض المشكلات المالية التي يواجهها العميل.

تمكين المُدقّق من تقييم قدرة العميل على الاستمرار.

يمكن أن تُنبّه المُدقّق إلى الانحرافات الموجودة في الحسابات.

يمكن أن تؤدي إلى تخفيض حجم الاختبارات التفصيلية.

تمكين المُدقّق من تكوين الصورة النهائية عن البيانات المالية للعميل.

محاضرات في التدقيق البنكي

مراحل استعمال الإجراءات التحليلية من قبل المُدقِّق وأهداف كل مرحلة:

بيّنت معايير التدقيق الدولية المراحل التي يمكن أن يستخدم فيها المُدقِّق أدوات الفحص التحليلي، ومدى إلزامية كل مرحلة وأهدافها، ومن المهم في أي مرحلة من مراحل عملية التدقيق أن يكون هناك مقارنة بين النتائج التي يحصل عليها المُدقِّق وتوقعات المُدقِّق، وهذه المراحل هي:

المرحلة الأولى – مرحلة التخطيط لعملية التدقيق:

وذلك في بداية عملية التدقيق، إذ تعتبر الإجراءات التحليلية في هذه المرحلة إلزامية، وأهدافها هي:

الهدف الأساسي يتمثل في تمكين المُدقِّق من فهم نشاط العميل وتقييم مخاطر وجود تحريفات مادية في البيانات المالية.

معرفة فيما إذا كانت الأرقام الأولية مُتطابقة مع توقعات المُدقِّق بناءً على دراسته لنشاط العميل والبيئة المحيطة والصناعة.

تحديد نقاط الضعف المُحتملة فيما يتعلق بالعمليات أو النواحي المالية بشكلٍ عام.

توجيه موارد التدقيق الى الأمور الأكثر أهمية.

المرحلة الثانية – مرحلة الاختبارات التفصيلية (الجوهرية):

وقد اعتبرت معايير التدقيق الدولية القيام بالإجراءات التحليلية في هذه المرحلة اختيارية، وأهم أهدافها في هذه المرحلة هي:

تزويد المُدقِّق بمستوى مناسب من الثقة، فضلاً عن مستوى الثقة في الرقابة الداخلية ونتائج الاختبارات التفصيلية، مما يُمكن المُدقِّق من الاقتناع بأنَّ مخاطر التدقيق في أدنى حدٍ لها، وبالتالي تخفيض حجم الاختبارات الجوهرية الأخرى. وقد بينت المعايير الدولية للتدقيق أنه على المُدقِّق إذا قرَّر استخدام الإجراءات التحليلية من ضمن الاختبارات الجوهرية أن يأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

مراعاة أهداف الإجراءات التحليلية وتحديد إمكانية الاعتماد على نتائجها.

محاضرات في التدقيق البنكي

طبيعة الوحدة الاقتصادية التي يقوم بتدقيق حساباتها، ومدى وجود أقسام وفروع ومعلومات خاصة بهذه الأقسام والفروع، وبالتالي تحديد ما إذا كان من المناسب القيام بالإجراءات التحليلية للوحدة ككل أو للأقسام والفروع.

مدى توافر المعلومات اللازمة للقيام بعملية التحليل، سواءً كانت المعلومات مالية أو غير مالية، مثل المعلومات الخاصة بعدد وحدات الانتاج أو عدد الوحدات المباعة.

تحديد فيما إذا كانت المعلومات المتوفرة تُمثّل أهداف تسعى الوحدة لتحقيقها أم أنها توقعات.

مصدر المعلومات المتوفرة هل هي معلومات داخلية أم خارجية.

أن يأخذ المُدقّق بعين الاعتبار المعلومات السابقة المتوفرة لديه من خلال تدقيقه السابق.

المرحلة الثالثة - المرحلة النهائية في التدقيق:

وذلك عندما يقوم المُدقّق بتقييم الأدلة المختلفة والخروج بالرأي النهائي. وقد اعتبرت معايير التدقيق الدولية هذه الخطوة إلزامية، وتهدف هذه الخطوة بشكلٍ رئيسي الى تمكين المُدقّق من تقدير مدى سلامة وعدالة وصدق القوائم المالية بشكلٍ عام، بالإضافة الى إمكانية الحكم على استمرارية الوحدة، أي أنّ الهدف الرئيسي من وراء استخدامها في هذه المرحلة، هو تمكين المُدقّق من تكوين الصورة النهائية عن القوائم المالية.

المجموعة السادسة (600 - 699) - التدقيق الداخلي:

مفهوم التدقيق الداخلي:

تطوّر مفهوم التدقيق الداخلي مع تزايد الحاجة إليه للمحافظة على الموارد المتاحة واطمئنان مجالس الإدارة الى سلامة العمل، وحاجتها الى بيانات دورية دقيقة لمختلف الأنشطة من أجل اتخاذ القرار المناسب واللازم لتصحيح الانحرافات ورسم السياسة المستقبلية، وقد ظهرت الحاجة للتدقيق الداخلي كما هو معروف بهدف اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب، وازدادت الحاجة إليه بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بسبب كبر حجم المنظمات وتوسّعها الجغرافي، وزيادة التعقيد في العمليات ولا مركزية الإدارة والتغيرات التكنولوجية المُتسارعة.

محاضرات في التدقيق البنكي

كما أسهمَ في ازدياد الحاجة الى هذه الوظيفة، اعتماد المُدقق الخارجي على عمل المُدقق الداخلي واعتماده على العيّنات الاحصائية، بدلاً من الفحص الشامل، الأمر الذي حدّد من قدرته على دراسة جميع النواحي المالية والإدارية بالوحدة الاقتصادية، وهذا ما دفع الاتحاد الدولي للمحاسبين الى وضع معيار خاص بالتدقيق يتعلق بمدى استفادة المُدقق الخارجي من المُدقق الداخلي.

العوامل التي أسهمت بتطور التدقيق الداخلي:

توسّع حجم المشاريع وانفصال الملكية عن الإدارة.

تغيّر طبيعة عمل المُدقق والهدف، والحاجة الى المعلومات الدقيقة.

إنشاء معهد المُدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية.

التعريف والأهداف:

في عام 1999 أصدر معهد المُدققين الداخليين أحدث تعريف للتدقيق الداخلي، حيث عُرف على أنه: « نشاط مُستقل وتأكيد موضوعي ذو طبيعة استشارية يهدف الى إضافة قيمة للشركة، وتحسين عملياتها، ويُساعد التدقيق الداخلي الشركة على تحقيق أهدافها من خلال، انتهاج مدخل موضوعي لتقويم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر وفاعلية الرقابة الداخلية وفاعلية الحوكمة ».

وقد حدّد معهد المُدققين الداخليين الأمريكي اهداف التدقيق الداخلي بالآتي:

التأكد من أنّ السياسات والخُطط والإجراءات الموضوعية من قبل الإدارة تُنفّض كما هي دون أي انحراف.

تدقيق وتقييم مدى كفاءة وفاعلية وسائل الرقابة المالية والمحاسبية التي تتبعها المنشأة.

التأكد من توفّر حماية كافية لأصول الوحدة الاقتصادية ضد السرقة والاختلاس والاسراف.

التحقق من إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية والاحصائية المثبتة في دفاتر وسجلات المنشأة.

تقويم الأداء على مستوى مراكز المسؤولية.

أنواع التدقيق الداخلي:

التدقيق المالي Financial Audit:

ويُقصد به تحليل نشاط الوحدة الاقتصادية وتقييم الأنظمة المحاسبية وأنظمة المعلومات والتقارير المالية ومقدار الاعتماد عليها.

تدقيق الالتزام Compliance Audit:

وهو مراجعة الضوابط الرقابية والمالية والعمليات التشغيلية للحكم على جودة الأنظمة وملائمتها التي وُضعت للتأكد من الالتزام بالأنظمة والتشريعات والسياسات والإجراءات.

التدقيق التشغيلي Operational Audit:

وهو مراجعة شاملة للوظائف المختلفة داخل المنشأة للتأكد من كفاءة هذه الوظائف وفعاليتها وملائمتها، عن طريق تحليل الهيكل التنظيمي، وتقييم حجم كفاءة الأساليب الأخرى المُتبعة للحكم على مقدار تحقيق أهداف المنشأة عن طريق هذه الوظائف.

معايير التدقيق الداخلي:

وتشمل المعايير الدولية للتدقيق الداخلي، معايير الخصائص اللازم توافرها ومعايير الأداء، فأما معايير الخصائص اللازم توافرها فتتناول، خصائص الأجهزة والأفراد الذين يتولون أداء أنشطة التدقيق الداخلي، وأما معايير الأداء فتُحدّد طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي، وتُعد بمثابة معايير للجودة، بما يمكن معه من تقييم أداء تلك الأنشطة على أساسها، وتتضمن خدمات التأكيد التي يشملها نشاط التدقيق الداخلي، قيام المُدقق الداخلي بإجراء تقييم للأدلة الثبوتية اللازمة، بما يكفل إبداء رأي أو استنتاج موضوعي فيما يتعلق بأي عملية أو نظام أو أي موضوع آخر يكون داخلياً في نطاق أعمال التدقيق التي يقوم بها، ويُحدّد المُدقق الداخلي طبيعة ونطاق عملية التأكيدات التي يزعم القيام بها.

محاضرات في التدقيق البنكي

المجموعة الأولى - معايير الخصائص:

الهدف والصلاحيه والمسئولية:

ينبغي تحديد هدف وصلاحيه ومسئولية نشاط التدقيق الداخلي تحديداً رسمياً ضمن نظام التدقيق الداخلي, بما يتماشى مع المعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي, على أن يُصادق عليها مجلس الإدارة.

الاستقلالية والموضوعية:

ويتم ضمان استقلالية المُدقق من حيث جعل ارتباطه الإداري بأعلى سلطة مُمكنة مُستقلاً عن الجهات التي يُدقق أعمالها, كذلك عدم تكليف المُدقق بالقيام بمهام تنفيذية فيما بعد قد يقوم بتدقيقها, كذلك وضع مقاييس أو معايير للعمل تُساعد في الوصول الى نتائج موضوعية.

المهارة والعناية المهنية اللازمة:

ويهتم هذا المعيار بالتأهيل العلمي والعملية للمُدقق وبقواعد السلوك المهني التي يُفترض أن يلتزم بها في تعامله مع الآخرين.

جودة عمل المُدقق:

ويتم ضمان هذه الجودة من خلال, مدى التزامه بالمعايير الخاصة بعمله وواجباته الوظيفية, ويتولى قياس الجودة جهات خارجية مُتمثلة بالمُدقق الخارجي أو جهات داخلية مُتمثلة بالإدارة أو لجنة التدقيق أو رئيس الجهاز.

المجموعة الثانية - معايير الأداء:

وهي المعايير التي تُوضح أداء العمل للمُدقق الداخلي, وتحتوي على سبعة معايير رئيسية:

معيار إدارة العمل:

محاضرات في التدقيق البنكي

ويُلخّص هذا المعيار واجبات رئيس جهاز التدقيق الداخلي من خلال وضع الخطة السنوية والبرامج، وتقسيم العمل وتقييم أداء الموظفين، ومحاولة تطوير كفاءتهم من خلال الدورات التدريبية، كذلك التنسيق مع المُدقّق الخارجي.

معيار التخطيط للعمل:

ويُوضّح هذا المعيار ضرورة وضع خطة سنوية للعمل وتنفيذ العمل من خلال برامج خاصة وليس بشكل ارتجالي.

معيار تنفيذ العمل (أداء العمل):

يرتبط هذا المعيار بإجراءات التدقيق وجمع أدلة الإثبات.

معيار توصيل النتائج:

يرتبط هذا المعيار بالتقارير التي يُقدّمها المُدقّق للجهات المعنية والتي يُلخص فيها أهم النتائج التي وصل إليها.

معيار متابعة النتائج:

حيث يقوم المُدقّق بمتابعة مدى الأخذ بملاحظاته التي قدّمها سابقاً من خلال تقاريره.

معيار نطاق العمل:

ويُوضّح هذا المعيار مدى عملية التدقيق والجوانب التي تشملها، وحدد نطاق عمل المُدقّق بفحصه أنشطة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وقواعد التحكم المؤسسي.

معيار تحديد مستوى المخاطر المقبول:

حيث يُسهّم المُدقّق مع الإدارة في تحديد مستوى المخاطر الذي يتم قبوله في أعمال المنشأة.

الفصل الثالث: التدقيق الخارجي

أ: ماهية التدقيق الخارجي

: تعريف التدقيق الخارجي.

رغم تعدد صيغ التعاريف التي تناولت التدقيق الخارجي، إلا أن جميعها تتفق في مضمون الأهداف التي يسعى التدقيق إلى تحقيقها وفيما يلي استعراض لبعض تلك التعاريف:

" - يطلق على هذا النوع من التدقيق بتدقيق الحسابات المستقلة أو المحايدة وهو الفحص الانتقادي المنظم الأنظمة الرقابة الداخلية . وفحص المستندات الدالة على إثبات العمليات في الدفاتر والسجلات فحصا فنيا للتحقق والتأكد من صحة تحركات العمليات المالية خلال تاريخان معينان وللتثبت من أنها تمت في إطار إجراءات صحيحة . "

" -الخارجي هو عملية فحص القوائم المالية وهي في الغالب قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وعمل انتقادات للدفاتر والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية، والتحقق من أرصدة بنود قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، والحصول على الأدلة الكافية والملائمة لإبداء الرأي الفني المحايد على صدق وسلامة القوائم المالية".

" -هو التدقيق الذي تقوم به هيئة خارجية غير تابعة لإدارة أو ملكية المنشأة والهدف منه تقرير حيادي حول عدالة القوائم المالية وعرض الوضع المالي عن طريق الميزانية وقائمة الدخل لفترة مالية معينة".

وكتعريف شامل للتدقيق الخارجي والذي يطلق عليه أحيانا التدقيق المستقل :

" -هو الفحص الانتقادي المنظم الأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر و السجلات ومفردات القوائم المالية لإعداد تقرير يحتوي رأيا فنيا محايدا عن صحة القوائم المالية ومدى الاعتماد عليها للدلالة على المركز المالي للمنشأة . "

الرقابة الخارجية:

- تعتمد الرقابة الخارجية على البنوك التجارية على فهم طبيعة أنشطتها و معرفة العوامل المؤثرة في هذه الأنشطة حيث تكون هذه الرقابة من طرف هيئات غير مرتبطة بإدارة البنك و لهذا تقسم الرقابة الخارجية إلى نوعين : رقابة قانونية و رقابة مؤسساتية ، و هذا ما يتم التطرق إليه في هذا المطلب حيث يتم عرض الرقابة القانونية في الفرع الأول و الرقابة المؤسساتية في الفرع الثاني.

الفرع الأول: الرقابة القانونية

-الرقابة القانونية هي الرقابة التي تلزم البنوك التجارية بنشر قوائمها في فترات دورية منتظمة لتمكين البنك المركزي و أصحاب الودائع و المساهمين من حقيقة المركز المالية لهذه البنوك في فترات متقاربة و منتظمة و تتمثل أساسا في محافظ الحسابات ، هذا الأخير هو شخص مؤهل عمليا لتدقيق حسابات المؤسسة ، كما أنه يتمتع باستقلالية تامة في ممارسة مهامه² و يتولى مهنة محافظ الحسابات طرف محايد و مستقل عن المؤسسة محل التدقيق و الهدف منه هو رأيه المهني و عليه و جب تحديد مفهوم لمحافظ الحسابات و الالتزامات التي تقع على عاتقه و كذا مسؤوليته.

- أولا : مفهوم محافظ الحسابات

- يعتبر محافظ الحسابات شخص مهني مؤهل و مستقل التعبير عن رأيه الغني المحاييد حول مدى عدالة القوائم المالية و حسابات النتائج و مدى تعبيرها عن المركز المالي الحقيقي³ للمؤسسة ، إلا أنه تعددت تسمياته بحيث هناك بعض القوانين يسميه ب المراجع الخارجي أو المدقق الخارجي

ثانيا : تعريف محافظ الحسابات أو المدقق الخارجي و تعيينه

أ- عرفته المادة 22 من القانون 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد على أنه "كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص و تحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات المؤسسات و الهيئات و انتظامها و مطابقتها لأحكام التشريع المعمول بها.

ب- تعيين محافظ الحسابات : طبقا لما جاء في المادتين 26-27 من القانون رقم 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد فإن تعيين محافظ الحسابات يكون من

محاضرات في التدقيق البنكي

قبل الجمعية العامة و ذلك على أساس دفتر الشروط من بين المهنيين المعتمدين و المسجلين في جدول الغرفة الوطنية و تحدد عهدة محافظ الحسابات بثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة 5.

يرتكز العمل الرئيسي لمراجع حسابات البنك على التأكد من أن الحسابات الختامية للبنك تعطي صورة صحيحة و صادقة عن المركز المالي و ذلك من خلال إتباع الخطوات التالية 1 :

- التحقق من تطبيق القوانين و الأنظمة في حسابات البنك
 - التحقق من أن الميزانية تعبر بصدق عن المركز المالي للبنك في ختام السنة المالية.
 - الإشراف على مختلف عمليات الجرد و إجراءاته و طريقة تقييم الأصول
 - مواجهة الأخطار المتوقعة بتخصيص مؤونات لقيم الأصول.
 - التأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية و خطواته
 - التحقق من القوائم المالية و مدى تطابقها مع معايير المحاسبة.
- و حسب أحكام الأمر 10-04 و لا سيما المادة 100 منه فإنه يجب على كل بنك أو مؤسسة مالية و على كل فروع من فروع بنك أو مؤسسة مالية أجنبية أن يعين بعد رأي اللجنة المصرفية و على أساس المقاييس التي تحددها محافظين (2) للحسابات على الأقل مسجلين في قائمة نقابة الخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات.

ثالثا : مهام محافظ الحسابات

بالنسبة للمهام المنوطة بمحافظي حسابات البنوك التجارية في الجزائر فإنه حسب المادة 101 من الأمر فإنه يتعين عليهم زيادة على التزاماتهم القانونية القيام بما يلي

- أن يعلم فورا محافظ بنك الجزائر بكل مخالفة ترتكبها المؤسسة الخاضعة لمراقبتهم و يجب أن يسلم هذا التقرير في جل أربعة(4) أشهر ابتداء من تاريخ قفل كل سنة مالية.

محاضرات في التدقيق البنكي

- أن يقدم للجمعية العامة تقريراً خاصاً حول منح التسهيلات الائتمانية كما يحدد قانون 10-01 مهام محافظ الحسابات فيما يلي:

- يشهر بأن الحسابات السنوية منتظمة و صحيحة و مطابقة تماماً لنتائج عمليات السنة المنصرمة
- يفحص صحة الحسابات السنوية و مطابقتها للمعلومات المبينة في تقدير التسيير الذي يقدمه المسكرون المساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة.

رابعا : الدور الرقابي لمحافظ الحسابات

يتمتع محافظ الحسابات لمجموعة من الالتزامات التي يجب مراعاتها أثناء تأدية مهامه و في حالة مخالفتها فإنه يتعرض إلى جزاءات و عقوبات يتحمل مسؤوليتها.

أ- التزامات محافظ الحسابات

يتمتع المدقق الخارجي بمهام واسعة في مجال الرقابة حيث يؤدي مهامه عن طريق فحص المستندات م قيم و وثائق المؤسسة أو الهيئة محل الرقابة و الشهادة على صحة و صدق تلك الحسابات و الكشوفات و كذا التأكد من الوضعية المالية للبنوك و المؤسسات المالية و مدى التزامها للأحكام القانونية المطبقة عليهم.

1-الالتزامات العامة :

تعد الرقابة المنوطة للمدقق الخارجي مهمة قانونية ممدودة و واسعة حيث تعتبر بمثابة الغير بالنسبة للمؤسسة ، إذ يتمتع بمهمة مستمرة و مستقلة يقوم بإبلاغ السلطات المختصة عن المخالفات 1 التي تم إكتشافها ، حيث يطلب من البنك أو المؤسسة المالية تسوية حالتها في أقرب وقت ممكن.

حيث يشهد محافظ الحسابات أن الحسابات السنوية منتظمة و صحيحة و مطابقة تماماً لنتائج عمليات السنة المنصرمة و إعطاء صورة وافية و حقيقية عن الوضعية المالية للمؤسسة

1- الالتزامات الخاصة

محاضرات في التدقيق البنكي

2- يخضع المدق الخارجي إلى التزامات خاصة أثناء تأدية مهامه و المتمثلة في الالتزام بالإعلام حيث يتعين على محافظ حسابات البنوك و المؤسسات المالية إعلام الحافظ عن كل مخالفة للأحكام التشريعية و التنظيمية عملاً بنص المادة 101 - الفقرة الأولى.

إلى جانب الالتزام بتقديم تقرير حول المراقبة التي قاموا بها لمحافظ بنك الجزائر و تبليغه بنتائج التحقيق و الرقابة و يجب أن يسلم هذا التقرير للمحافظ في أجل 4 أشهر ابتداء من تاريخ قفل كل سنة مالية إلى جانب تقديم تقرير خاص للجمعية العامة عن حالة البنك و الحسابات التي يقدمها أعضاء مجلس الإدارة.

ب- مسؤولية محافظ الحسابات

1- المسؤولية المدنية

أقر المشرع الجزائري لمحافظ الحسابات المسؤولية المدنية بحيث يعد مسؤولاً عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه و يتحمل بالتضامن سواء اتجاه الشركة أو الهيئة أو الغير ضرر ينتج عن مخالفة أحكام هذا القانون و لا يتبرأ محافظ الحسابات من مسؤوليته فيما يخص المخالفات التي لم يشترك فيها إلا إذا أثبت أنه قام بالمتطلبات العادية لوظيفته و أنه بلغ مجلس الإدارة بالمخالفات و إن لم تتم معالجتها بصفة ملائمة خلال أقرب جمعية عامة بعد إطلاعه عليها و في حالة معارضة مخالفة اثبت أنه أطلع وكيل الجمهورية لدى المحكمة المختصة 2.

ومن وجهة نظر المؤسسة محل الرقابة ، يكون هناك خطأ عندما لا يتولى المحافظ أداء مهمة معينة على أكمل وجه أو عندما يتخلى على إحدى التزاماته مثل غياب أو عدم كفاية الرقابة التي مارسها أو عدم كشف بعض الحقائق المتعلقة بأعمال الغش و التلاعبات لمجلس المساهمين.

و لكي تقوم المسؤولية المدنية على محافظ الحسابات ، يجب أن تتوفر 3 أركان هي :

- حالة إهمال المحافظ في قيامه بأداء عمله و عدم بذل العناية المهنية اللازمة.

- حالة وقوع المحافظ في بعض الأخطاء أثناء مراجعته

- عدم قيامه نهائياً بأداءه لعمله

2-المسؤولية الجنائية

تتمثل المسؤولية الجنائية في ارتكاب المدقق الخارجي لبعض التصرفات الضارة بمصلحة المؤسسة عن عمد ، كما يتحمل المسؤولية الجزائية طبقا لقانون الإجراءات الجزائية اتجاه كل تقصير في القيام بالتزام قانوني كما ينص القانون المنظم لمهنة على أن يعاقب كل من يمارس بصفة غير قانونية مهنة محافظ حسابات بغرامة مالية 1.

و من بين التصرفات أو الأفعال التي يمكن أن يرتكبها محافظ الحسابات و التي يرتب عليها المسؤولية الجنائية مايلي :

- تأمر محافظ الحسابات مع مجلس الإدارة في مجال اتخاذ قرارات معينة، الظاهر على أنها تؤخذ لصالح المؤسسة و لكن في حقيقة الأمر تكون ضارة بها.
- تأمر المحافظ على الإدارة بتوزيع أرباح صورية على المساهمين حتى لا تظهر القصور والإهمال في إدارة المؤسسة.
- تقديم تقارير غير مطابقة للحقيقة
- إغفال محافظ الحسابات و تغاضيه عن بعض الانحرافات التي ارتكبها بعض المسؤولين في المؤسسة.
- عدم احترام سر المهنة في حالة تسريب أسرار خاصة بالمؤسسة.

3-المسؤولية التأديبية

تتعلق المسؤولية التأديبية بالأعمال المخلة بأخلاقيات و كرامة المهنة ، حيث يجب على المحافظ أن يتصرف بشكل يسيئ إلى سمعته المهنية و يتحمل المسؤولية التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقلالهم من مهمهم عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم.

الفرع الثاني : الرقابة المؤسساتية

محاضرات في التدقيق البنكي

إن التطرق إلى الرقابة المؤسساتية بنوعها : الرقابة المستندية و الرقابة الميدانية ، يقودنا إلى التعرف على الهيئات المسؤولة عن انجاز و تنفيذ هذه الرقابة و المتمثلة في أساسا في اللجنة المصرفية ، المديرية العامة للمفتشية العامة.

أولا : اللجنة المصرفية : تعتبر اللجنة المصرفية الهيئة المكلفة بمراقبة مدى حسن تطبيق القوانين و الأنظمة من طرف البنوك و المؤسسات المالية ، إذ أنشأت بموجب قانون 90-10 للنقد و القرض كسلطة إدارية مستقلة مهمتها مراقبة تطبيق قوانين المهنة المصرفية² ، إذ تنص المادة 105 من هذا القانون على أنه "تؤسس لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين و الأنظمة التي تخضع لها البنوك و المؤسسات المالية و بمعاقبة المخلفات المثبتة³".

أ- تشكيلة اللجنة المصرفية : تتكون اللجنة المصرفية من 4 من : المحافظ رئيسا ، ثلاثة (03) أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي و المالي و المحاسبي.

قاضيين (2) ينتدب الأول من المحكمة العليا و يختار رئيسها الأول و ينتدب الثاني من مجلس الدولة و يختار رئيس مجلس الدولة بعد استشارة المجلس من بين المستشارين الأوليين.

و أخيرا ممثل عن الوزير المكلف بالمالية.

و يعين الأعضاء لمدة 5 سنوات بمرسوم يصدر عن رئيس الحكومة و يمكن تجديد عهدهم و لا يمكن لهم أن يمارسوا أي نشاط أو مهنة ما عدا تمثيل الدولة لدى المؤسسات الدولية النقدية أو المالية أو الاقتصادية.

ولا يجوز لهم خلال سنتين بعد نهاية المدة أن يديروا أو يعملوا في مؤسسة خاضعة أو مراقبة بنك الجزائر و لا أن يعموا وكلاء أو مستشارين لمؤسسات أو شركات مماثلة.

ب- مهام اللجنة المصرفية:

تتأكد اللجنة المصرفية من أن البنوك أو مؤسسات القرض تقوم بأداء مهامها في إطار الامتثال للنصوص التشريعية و التنظيمية و تكلف اللجنة الرقابة المصرفية حسب الأمر 10-04 بما يلي 1 :

-مراقبة مدى احترام البنوك و المؤسسات المالية للأحكام التشريعية و التنظيمية المطبقة عليها.

محاضرات في التدقيق البنكي

- تفحص اللجنة شروط استغلال البنوك و المؤسسات المالية و تسهر على نوعية وضعياتها المالية.

- تسهر على احترام قواعد حسن سير المهنة و المعاقبة على الاخلالات التي تتم معاينتها

- وتنظم اللجنة المصرفية برامج عمليات المراقبة التي تقوم بها تحت إشراف بنك الجزائر معتمدة على تصريحات البنوك فيما يتعلق بعمليات المراقبة على الوثائق و المستندات و على مهام التفتيش التي تجرى بصفة منتظمة على مستوى البنوك و المؤسسات المالية فيما يتعلق بالمراقبة في عين المكان و هذا بفضل فرق التفتيش الخاصة التابعة للمديرية العامة المفتشية العامة ببنك الجزائر و المكلفة بالقيام بكل عمليات المراقبة و التفتيش لصالح اللجنة المصرفية.

ثانيا : المديرية العامة للمفتشية العامة

بالنظر إلى كثافة شبك البنوك و المؤسسات المالية و قصد التكفل الجيد بتقوية الرقابة على الوثائق و المستندات ، فقد تم إنشاء مصلحة أو هيئة مختصة على مستوى بنك الجزائر هي "المديرية العامة للتفتيش العام " DGIG عام 22001.

تضطلع لمهمة التدقيق الميداني للتأكد من صحة البيانات الواردة في الوثائق و المستندات المفصح عنها من قبل البنوك حيث ترسل تقارير الرقابة الجنة المصرفية لتتخذ القرارات المناسبة بصدد البنك و المديرية العامة المفتشية العامة لبنك الجزائر مسؤولة بالنيابة عن اللجنة المصرفية لأداء الرقابة على أساس الوثائق و ممارسة الرقابة في عين المكان من خلال عملائها.

مهام المديرية العامة المفتشية العامة:

لهذه الهيئة عدة مهام حسب النظام 02-03 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية من بينها :

-لتحقق من دقة و صدق المعلومات المقدمة و القيام بتقدير المناهج المحاسبية المعتمدة من قبل البنك أو المؤسسة المالية المعنية.

-تقدير نوعية المراقبة الداخلية لاسيما تناسق أنظمة التقييم المراقبة و التحكم في المخاطر.

محاضرات في التدقيق البنكي

- مراقبة شروط تقييم و تسجيل و حفظ المعلومات المحاسبية و المالية.

- مراقبة نوعية أنظمة الإعلام و الاتصال.

و يكون التصريح القانوني للمفتشية على أساس سنوي ، نصف سنوي ، فصلي و شهري حسب نوع المعلومات المبلغ عنها.

بعد التعرف على الهيئات المسؤولة عن تنفيذ الرقابة المؤسساتية و التي يمارس بنك الجزائر من خلالها نوعين من الرقابة:

1- الرقابة المستندية:

تعتبر الرقابة المستندية أو المكتبية من أهم أنواع الرقابة الخارجية التي يقوم بها البنك المركزي حيث تعمل هذه الرقابة على تطوير منهج رقابي فعال لتحليل المخاطر التي يتعرض لها كل بنك بحيث يمكن نتبع أنواع و تطور المخاطر التي تواجه البنوك و تقييم مدى تأثير بعض الأحداث على البنوك و كذا تطوير نظام إنذار مبكر يسمح للبنك المركزي باتخاذ إجراءات إستباقية للتأكد من أمان و سلامة الجهاز المصرفي.

1- تعريف الرقابة المستندية:

ترتكز الرقابة المستندية على فحص الوثائق و المستندات المحاسبية و الاحترازية حيث تنجز هذه الرقابة على أساس المستندات المحاسبية التي ترسلها البنوك إلى اللجنة المصرفية بانتظام كما تدعم أيضا بالمقابلات المنتظمة التي تجريها المكلفون بالرقابة مع إطارات و مسيري مؤسسات القرض 1 حيث تتم هذه الرقبة عن طريق مراجعة و تحليل البيانات المالية المقدمة إلى السلطات النقدية من قبل البنوك حيث أن فحص هذه التقارير و تحليل البيانات و الإحصائيات يسهل عملية الرقابة و وقوف على الوضع المالية و الإداري و معرفة مدى تقييد هذه المؤسسات بالأنظمة و القوانين و التعليمات 2.

2- ممارسة الرقابة المستندية:

تتمثل المهمة الأساسية للرقابة المستندية في فحص الوضعية المالية لمؤسسات القرض بانتظام و ذلك لتحقيق الأغراض التالية :

محاضرات في التدقيق البنكي

• توضيح التطورات المعاكسة (أو غير الملائمة) خاصة فيما يتعلق بمخالفات القوانين التنظيمية، اقتراح و مباشرة بعض الأعمال، إلزام مؤسسة ما على وضع حد لنشاطها قبل أن تصبح غير مليئة.

• حيث يمارس البنك المركزي عن طريق إجراء فحوصات دورية على البيانات التي يطلبها من البنوك التي تكون تحت تصرفه من أجل الإشراف على حقيقة مراكزها المالية و درجة الكفاءة التي تمارس بها الوظائف ، و من بين هذه البيانات نجد عناصر الأصول ، الخسائر و الميزانية ، حيث تقوم البنوك عادة بموافاة المعلومات للبنك المركزي و التي تكون على فترات دورية تبعا لمقتضيات العمل و لمتطلبات البنك المركزي.

• يمارس البنك المركزي هذا النوع من الرقابة عن طريق حصوله على المعلومات و الكشوفات في المواعيد المحددة ، حيث تكون هذه الكشوفات و البيانات الدورية إما بشكل يومي مثل : الكشف اليومي و الذي يحتوي على رصيد الحساب الجاري للبنك المرخص لدى البنك المركزي و يكون الهدف منه معرفة الرصيد و الاحتساب الاحتياطي النقدي لكل بنك من البنوك المرخصة ، كما يمكن أن يكون شهري كالبيان الشهري الذي هو عبارة عن ميزانية شهرية لكل بنك تعكس كافة نشاطاته حيث يتم تحليلها بهدف مراقبة الأداء و احتساب النسب النقدية و المالية المتعددة ، و كشوفات الاستثمارات و العقارات و كذا كشوفات ربحية عن كفاية رأس المال و التوزيع القطاعي للودائع و التسهيلات و حسابات مالية ربح سنوية ، و كشوفات السيولة حسب مبدأ الاستحقاق.

2-الرقابة الميدانية :

• يسمح هذا النوع من الرقابة من التأكد من صحة النتائج المتوصل إليها من خلال الرقابة المستندية ، و يتضمن القيام بمهام تفتيش ميدانية للبنوك للتأكد من مدى التزامها بالقوانين و التشريعات البنكية و بالأنظمة و التعليمات الصادرة عن بنك الجزائر ، بالإضافة إلى تقييم أوضاع جميع البنوك و التأكد من سلامة أوضاعها المالية و من كفاءة إدارتها و إتباعها معايير الحوكمة و مدى كفاية أنظمة الضبط و التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر³

1-تعريف الرقابة الميدانية : (التفتيش الدوري)

يقصد بالتفتيش الدوري الرقابة الميدانية التي تعني بها تلك الرقابة التي يمارسها أحد أجهزة أو موظفي البنك المركزي على البنوك التجارية و المؤسسات المالية في عين المكان¹ يجريها البنك المركزي عن

محاضرات في التدقيق البنكي

طريق إيفاء مندوبية بالتفتيش بهدف التأكد من صحة السياسات الوظيفية التي يتبعها البنك التجاري و مدى سلامة القروض التي يمنحها م يمنحها من الوجة الفنية2.

في حالة ما إذا رأى البنك المركزي بعد التفتيش أن أعمال البنك المرخص قد سارت في غير صالح المودعين أو المساهمين ، عليه أن يشعر البنك المرخص بذلك خطيا ، و أن يطلب منه بيان لرأيه المفصل في نتائج التفتيش ، و من تم إصدار البنك المركزي أوامر بتصحيح الأوضاع الناجمة عن تلك الأعمال.

و تتضمن الرقابة الميدانية على ما يلي3:

- تقييم تنظيم البنك أو المؤسسة المالية، خاصة الهياكل المكلفة بالمحاسبة و الإعلام الآلي و الخزينة، و الالتزامات و تسيير التجارة الخارجية.

- تحليل و تقييم نشاط الإقراض

- تقييم الهيكل المالي (خطر القرض، وضعية الالتزامات، معدلات الملاءة...).

- تحليل الحسابات المختلفة و فحص احترام القوانين التنظيمية للصرف فيما يتعلق بتسيير عمليات التجارة الخارجية، كما تسمح الرقابة الميدانية برصد الوضعية المحاسبية و التنظيم الإعلامي المحاسبي و الإداري، حيث يسمح هذا الرصد من مدى احترام البنك للقوانين التنظيمية المحاسبية.

أهداف الرقابة الميدانية

يهدف التفتيش الميداني على البنوك و المؤسسات المالية الإبقاء على الثقة العامة في نزاهة الجهاز المصرفي بشكل عام و البنوك بشكل خاص و ذلك يكون بالتحقق من الأهداف التالية أثناء القيام بالرقابة الميدانية :

- التحقق من صحة المعلومات التي يقدمها البنك للسلطة النقدية

- التحقق من مدى مطابقة الحسابات و التأكد من مدى فعالية لتقدير مفصل حول نتائج أعماله تضمننا المخالفات و الملاحظات.

محاضرات في التدقيق البنكي

- التأكد من سلامة و متانة الوضع أو المركز المالي للبنك من خلال نظام (CAMELS) الذي يشير إلى الأحرف الأولى من نشاطات البنك و هي رأس المال، نوعية الموجودات الإدارية، الربحية، السيولة و من تم حساسية الموجودات لمخاطر السوق.

- تأكد المدقق الخارجي و التحقق من وجود أنظمة ضبط و رقابة داخلية و الاطلاع على الهيكل التنظيمي و تركيبة مجلس الإدارة.

- التحقق من ربحية البنك و سيولته و مدى تقيد البنك بالقوانين و الأنظمة و التعليمات النافذة.

المطلب الثالث : أهداف التدقيق الخارجي

تتلخص أهداف التدقيق في الاتي:

1- الوجود والتحقق:

يكون الهدف من التدقيق الخارجي في هذه الحالة هو التحقق من الوجود أو الحدوث ، أي التأكد من أن الأصول المختلفة مثل المخزون والنقديات والآلات موجودة بالفعل في الميزانية التي يتم تدقيقها لإبداء الرأي عنها وأن العمليات المختلفة الظاهرة في القوائم المالية مثل المبيعات والمشتريات قد تمت فعلا أثناء الفترة محل التدقيق.

2- الشمولية أو الكمال:

الهدف من التدقيق الخارجي هنا التحقق من الاكتمال، أي أن كل ما حدث ووقع أثناء السنة المالية موضوع الفحص تم تسجيله وإظهاره في القوائم المالية

3- التقييم أو التخصص:

يهدف التدقيق الخارجي في هذه الحالة إلى التحقق من صحة التقييم وأنه تم تخصيص تكلفة المخصصات وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، كتكوين المخصصات اللازمة للأصول المحتمل تعرض قيمتها للهبوط كالعملاء والمخازن ... الخ.

4- الملكية والمديونية:

محاضرات في التدقيق البنكي

يسعى التدقيق الخارجي إلى التحقق من الملكية وأن الأصول الظاهرة في الميزانية هي ملك للشركة وأنه لا توجد عليها أية حقوق للغير .

-5 العرض والإفصاح:

الهدف من التدقيق الخارجي في هذا الإطار فحص القوائم المالية للشركة ، وذلك حتى يستطيع المدقق الخارجي إعطاء رأي موضوعي في تقارير حول الأنظمة والإجراءات المعنية بحماية ممتلكات الشركة ، إضافة للتحقق من سلامة وتبويب وتصنيف الحسابات المختلفة والإفصاح عن كل المعلومات اللازمة.

-6التسجيل المحاسبي:

نقصد بهذا المبدأ أن كل العمليات قد تم جمعها بطريقة صحيحة كما تم تسجيلها وتركيزها باحترام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وبعائد طرق ثابتة من دورة إلى أخرى ، ونقصد بالتسجيل أن كل العمليات سجلت أي أدرجنا فيها ما يجب .

-7إبداء الرأي:

يسعى المراجع من خلال عملية المراجعة إلى إبداء رأي فني محايد حول المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المولد لها ، ويتمثل ذلك في تقريره الذي يقوم بإعداده في نهاية عملية المراجعة.

والجدير بالذكر، أن الأهداف السابقة للمراجعة تعتبر تقليدية في ظل التغيرات في بيئة الأعمال التي ظهرت في الآونة الأخيرة من المنافسة الشديدة والعولمة وظهور الشركات متعددة الجنسيات وما ترتب عن ذلك من ظهور الانحرافات المالية في العديد من الشركات القيادية في البورصات العالمية ، حيث ظهرت مجموعة من الأهداف الحديثة لعملية المراجعة منها:

-مراقبة الخطط والسياسات ومتابعة درجة التنفيذ وأسباب الانحرافات.

-تقييم الأداء ونتائج الأعمال المحققة من قبل المؤسسات.

-تحقيق أقصى كفاية اقتصادية وإنتاجية ممكنة.

-المصادقة على الوثائق المالية والتقارير المودعة من طرف الإدارة ، لإعطائها مصداقية أكثر حتى تساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات.

محاضرات في التدقيق البنكي

-مساعدة الإدارات المالية للمؤسسات في تحديد الوعاء الضريبي ، ومن ثم مبلغ الضريبة الواجب دفعها؛
-المشاركة في تخطيط الاقتصاد الوطني بمساعدة الجهات الحكومية.

يهدف التدقيق الخارجي بشكل أساسي إلى تقرير أن البيانات المالية (الميزانية العمومية والحسابات الختامية الأخرى) تمثل الوضع الحقيقي لأعمال المؤسسة خلال الفترة المالية المبينة في البيانات المالية ، ويمثل هذا التدقيق الرأي المحايد المستقل.

المطلب الرابع : أهمية التدقيق الخارجي

تعود أهمية التدقيق إلى كونه وسيلة لا غاية ، ولهذه الوسيلة أهمية كبيرة هذا بالنظر إلى الخدمة التي تقدمها لمختلف الجهات التي تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها. تتمثل هذه الجهات في:

1-أهمية التدقيق بالنسبة لإدارة الشركة والمساهمين:

أ- أهمية التدقيق الخارجي بالنسبة لإدارة الشركة : عند قيام إدارة الشركة بالتخطيط تعتمد بدرجة كبيرة على المعلومات التي يشترط فيها الصحة والدقة ، وهذا لتحقيق الأهداف المسطرة للشركة، ولا يمكن الوثوق في هذه المعلومات بصفة مطلقة إلا إذا كانت معتمدة ومصادق عليها من طرف شخص محايد وذلك بإعطاء رأي محايد حول صدق البيانات والقوائم المالية التي تساعد على اتخاذ القرارات المالية بكل دقة وموضوعية.

ب- أهمية التدقيق الخارجي بالنسبة للمساهمين : بالنسبة للمساهمين التدقيق الخارجي يمكنهم من الوقوف على ممتلكاتهم ، وضمان استخدام الموارد المتاحة استخداماً أمثلاً وكفاءة عالية ، فالمدقق الخارجي يقوم بإعداد التقرير يتضمن رأياً سليماً حول عدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي للشركة ونتائج الدورة المالية.

2-أهمية التدقيق الخارجي بالنسبة لإدارة الضرائب وللموردين:

أ- أهمية التدقيق الخارجي بالنسبة لإدارة الضرائب : تعتمد إدارة الضرائب على التدقيق الخارجي في تحديد الوعاء الضريبي واحتساب الضريبة التي تحصل عليها من إدارة الشركة ، فإن إدارة الضرائب لا

محاضرات في التدقيق البنكي

يمكنها التعرف على ذلك إلا إذا قام شخص موثوق فيه ومستقل عن الشركة بفحص عملياتها ونتائجها ، مما يعطي لإدارة الضرائب صورة واضحة عن المركز المالي للشركة ونتائجها

ب- أهمية التدقيق الخارجي بالنسبة للموردين: يسمح التدقيق الخارجي للموردين بالإطلاع على الوضعية المالية الحقيقية للشركة ، مما يحدد درجة التعامل معها ، فإذا اتضح للمورد أن الوضعية المالية جيدة بالنسبة للشركة وأنها قادرة على الوفاء بالتزاماتها في آجال استحقاقها، يصبح أكثر ثقة وليونة في التعامل معها.

3-أهمية التدقيق الخارجي لنقابة العمال وتسيير الموارد المتاحة:

أ- أن أهمية التدقيق الخارجي لنقابة العمال : يعطي التدقيق الخارجي الصورة الحقيقية عن الوضعية المالية للشركة ، مما يساعد نقابة العمال على المطالبة بحقوق العمال ، ففي حالة تمتع الشركة بمركز مالي جيد ، وينعكس ذلك بالمقابل قيمة الأجور للعمال.

ب- أهمية التدقيق الخارجي في تسيير الموارد المتاحة : يتوصل المدقق الخارجي أثناء القيام بعملية الفحص والتدقيق إلى نقاط الضعف في التسيير فيقوم بتحديدتها، والعمل على التقليل منها .

المبحث الثاني :الإطار العام لمهنة المدقق الخارجي

المطلب الأول : تعريف المدقق الخارجي

تعددت الألقاب التي تطلق على المراجعين الخارجيين ، واختلفت من دولة إلى أخرى ، فعلى سبيل المثال يطلق عليه في الجزائر " محافظ الحسابات " وفي بعض الدول يطلق عليه " مراقب الحسابات " أو " مندوب الحسابات " أو " المحاسب القانوني " ولكن هذه الألقاب لم تغير من الدور الأساسي له . فهو بذلك شخص مؤهل ومدرب ومستقل ومحاييد و مسؤول عن إبداء رأي فني حول مدى دلالة القوائم المالية الختامية للمؤسسة على المركز المالي لها.

المدقق المستقل الخارجي:

هو ذلك الشخص المؤهل والمستقل والمجاز لانجاز تدقيق البيانات المالية وتقديم تقريره حولها إلى الجهة أو الجهات التي عينته ، وعلى سبيل المثال مدقق حسابات الشركات المساهمة العامة والذي يقدم تقريره إلى الهيئة العامة التي عينته أو إلى مجلس الإدارة والمساهمون.

محاضرات في التدقيق البنكي

المدقق الخارجي هو وكيل المساهمين الذين يعتمدون على البيانات المالية المدققة ، وعلى المدقق الخارجي التحقق إذا كانت الإدارة كفؤة في إدارة أموالهم ، وعلى المدقق أو من ينوب عنه حضور اجتماع الهيئة العامة وتلاوة تقريره والإجابة عن استفسارات أعضاء الجمعية العامة (المساهمين)

المدقق الخارجي هو طرف خارجي يزاول مهنة المراجعة من خلال مكتب خاص ، ويفترض منه صفة الاستقلال وعادة ما يقوم بمراجعة القوائم المالية المنشورة للشركات سواء كانت شركات تجارية أم خدمية . ويتم مزاوله هذه المهنة بترخيص خاص معتمد وفقا لقوانين مزاوله المهنة . وبالإضافة إلى مراجعة القوائم المالية للشركة ، فإن المدقق الخارجي يمكنه أيضا القيام بمهام مراجعة الالتزام والمراجعة التشغيلية لنفس الشركة ، كما يمكنه مزاوله المهنة كفرد أو من خلال عضويته منشأة مكتب مراجعة وتتطلب المعايير المنظمة للمهنة أن يتصف المدقق الخارجي بالاستقلال والحياد حتى يمكنه أداء مهمته بموضوعية ودون .

المطلب الثاني : خدمات المدقق الخارجي

الخدمات التي يقدمها المدقق القانوني إما خدمات يقوم بتقديم تقرير حولها يبين رأيه حول عدالة أو عدم عدالة البيانات المالية المحضرة والمقدمة من قبل طرف آخر ومن هذه الخدمات ما يلي:

أ. فحص البيانات المالية : ويمثل تدقيق البيانات المالية ، لأجل إعطاء الرأي حول عدالتها وهذا النوع من التدقيق يشمل الحصول وتقييم القرائن حول البيانات المالية التاريخية والتي تحتوي على إقرارات الإدارة.

ب. الإطلاع : ويشمل الاستفسارات من إدارة المؤسسة والتحليل للبيانات المالية . الإطلاع هو أقل درجة من التدقيق . تقرير التدقيق يشمل العبارة التالية " البيانات المالية تمثل بعدالة وحسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (المبادئ المحاسبية الدولية) ". أما تقرير الإطلاع ينص : " لم يأتي إلى علمنا أية معلومات مادية تتطلب التعديلات في البيانات المالية لأجل أن تطابق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. "

هذا النوع من الخدمات تقوم بها المؤسسات التي لا تقوم بالتدقيق ، لأنه أكثر كلفة ، أو تقوم بها المؤسسات بالنسبة إلى البيانات المالية المرحلية.

محاضرات في التدقيق البنكي

ج. الإجراءات المتفق عليها : وهي خدمة يتفق عليها العميل والمدقق ، ومثال على ذلك القيام بتدقيق حساب الأرباح والخسائر فقط ، وتقديم تقرير حوله.

أما الخدمات الأخرى التي يقوم بتقديمها المدقق القانوني بحكم تأهيله العلمي والعملية والتي لا يقدم تقريراً بشأنها في:

-خدمات مسك الدفاتر: المدقق القانوني ربما يطلب منه العميل القيام بخدمات مسك الدفاتر ، أي التسجيل في اليومية العامة أو اليوميات المساعدة وترحيلها إلى سجل الأستاذ العام ، أو سجلات الأستاذ المساعدة ولغاية تحضير البيانات المحاسبية ، وعلماً أن بعض المؤسسات الحكومية أو الجمعيات المهنية تمنع المدقق القانوني من القيام بهذه الخدمة ، وعلى سبيل المثال ، هيئة الأوراق المالية في الولايات المتحدة.

-الاستشارات الضريبية : الأشخاص والمؤسسات والشركات عليها تقديم كشوفات إلى هيئات الضريبة لأجل دفع الضريبة وحسب القانون . المدققون القانونيون مؤهلون للقيام بهذه الخدمة ، وفي بعض الأقطار تمثل هذه الخدمات النشاط الأكبر مقارنة بالخدمات الأخرى ، لأن قانون هذه البلدان تسمح للمدقق تمثيل العميل أمام سلطات الضريبة.

-الاستشارات الادارية : تتعلق بمدى فقدان المدقق القانوني لاستقلالته بعد قيامه بهذه العمليات

المطلب الثالث : مسؤوليات المدقق الخارجي.

تقع على المدقق مسؤوليات عدة وهي التأديبية والجزائية والمدنية وفيما يلي شرح موجز لكل من هذه المسؤوليات:

-1المسؤولية التأديبية : إن أي إخلال بكرامة المهنة أو مقتضياتها يعد ذنباً تأديبياً ، ويعرض المدقق نفسه لمثل هذه المسؤولية في حالة عدم محافظته على سر المهنة أو مخالفته للنظام أو القانون المعمول به..

-2المسؤولية الجزائية: وتتضمن نصوص قوانين الشركات تحديد المسؤوليات الجزائية عن بعض الأفعال وهي:

- جريمة نشر وقائع كاذبة.

محاضرات في التدقيق البنكي

- جريمة تنظيم ميزانية غير مطابقة للواقع أو إعطاء معلومات غير صحيحة.
- كتم معلومات وإيضاحات أوجب القانون ذكرها ، قصد إخفاء حالة المؤسسة الحقيقية.
- جريمة تقديم تقارير غير مطابقة للحقيقة ، أو مخالفة أحكام القانون قصد الإضرار بالمؤسسة
- 3المسؤولية المدنية: وتتجر عن هذه المسؤولية عن الأخطاء المرتكبة من قبل المدققين أثناء قيامهم بأعمالهم، كإخلال المدقق بأحد الواجبات المحددة في القانون أو العقد. ويستطيع المدقق رفع المسؤولية المدنية إذا استطاع أن يثبت أنه مارس حذره المهني و قام بجميع الالتزامات المترتبة عليه وسائر الواجبات الأخرى .و تتمثل اركان انعقاد المسؤولية المدنية لمدقق الخارجي في:

أ- خطأ يصدر من المدقق: لا يسأل المدقق مدنيا الا إذا توفر الخطأ من جانبه أو إذا أهمل في الرقابة على حسابات المؤسسة

ب- ضرر يصيب المدعي: لا يكفي المسائلة المدقق إلا إذا أصاب المدعي ضررا نتيجة خطأ المدقق الخارجي أو إنحرافه عن مسلك المراقب العادي، فإذا لم يثبت وقوع الضرر فلا محل للبحث في مسؤوليته المدنية.

ج- رابطة السبب بين الخطأ والضرر: بالإضافة إلى خطأ المدقق وحدث الضرر للمدعي يجب أن يكون هذا الضرر نتيجة حتمية لخطأ أو إهمال، وكذا يجب ان يثبت المدعي علاقة السببية بين خطأ أو إنحراف المدقق وبين الضرر الذي أصابه به

المطلب الرابع : هيئات ومعايير التدقيق الخارجي

الفرع الاول : الهيئات

أولا: الاتحاد الدولي للمحاسبين(IFAC)

الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC هو المنظمة التي ترعى مهنة المحاسبة على نطاق العالم. و يعمل الاتحاد مع أعضائه ومنتسبيه البالغ عددهم 159 المنتشرين في 124 دولة لحماية المصلحة العامة من خلال تشجيع المحاسبين بكافة أنحاء العالم على استخدام ممارسات مهنية عالية الجودة. يمثل أعضاء

محاضرات في التدقيق البنكي

ومنتسبوا الإتحاد الدولي للمحاسبين، و أغلبهم هيئات محاسبية مهنية وطنية 2,5 مليون محاسب يعملون في مزاولة المهنة و في القطاع العام و في مجالات الصناعة و التجارة والمجالات الحكومية والأكاديمية.

يقوم الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC من خلال مجالسه المستقلة المختصة بوضع و تطوير معايير دولية في مجالات سلوك وآداب المهنة والمراجعة والتأكدات و التعليم و المعايير المحاسبية للقطاع العام. كما أنه يصدر وثائق إرشادية لدعم المحاسبين المهنيين والموظفين العاملين بالمكاتب الصغيرة و المتوسطة والمحاسبين العاملين في القطاعات التجارية ، و الدول النامية.

ثانياً: مجلس معايير المراجعة والتأكد الدولية:(IAASB)

احد لجان الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) والتي تحدد المعايير الدولية للمراجعة أو التدقيق، ويتمثل هدفها في تحسين درجة توحيد ممارسات المراجعة والخدمات ذات الصلة عبر دول العالم، عن طريق إصدار تعليمات عن مجموعة وظائف المراجعة والتدقيق.

يخدم مجلس المعايير الدولية للمراجعة و التأكدات IAASB المصلحة العامة من خلال:

-القيام بشكل مستقل و بموجب الصلاحية المناطة به، بوضع معايير أداء عالية الجودة تعالج عمليات المراجعة، الفحص، عمليات التأكد الأخرى، الرقابة النوعية والخدمات ذات العلاقة.

-القيام بتسهيل التقارب بين المعايير الوطنية و المعايير الدولية.

بحيث يساهم ذلك في تعزيز جودة الممارسة و توحيدها على نطاق العالم.

IAASB أصدر مجموعات عديدة من المعايير الدولية التي يتعين تطبيقها على خدمات المراجعة

والتأكد، وهي:

- معايير دولية عن المراجعة.(IASs)

- معايير دولية عن خدمات التأكد.

- معايير دولية عن رقابة الجودة.

الفرع الثالث: المعايير المتعارف عليها :

محاضرات في التدقيق البنكي

1- المعايير العامة : تتكون من:

- أ. التدريب المهني والكفاءة المهنية : أي أن يقوم بعملية تدقيق الحسابات شخص أو أشخاص لديهم التدريب المهني الكافي والكفاءة المهنية اللازمة كمدقق الحسابات.
- ب. الاستقلالية (الحياد) : في كل الأمور ذات العلاقة بالموضوع المطلوب تدقيقه وإبداء الرأي فيه، أي يتوفر في مدقق الحسابات الاستقلال الفكري والعملي.
- ج. العناية المهنية الكافية :أي على مدقق الحسابات أن يتوخى الدقة والحذر عند إعداده لتقريره(رأيه).

2-معايير العمل الميداني : تتكون من:

- أ. التخطيط والإشراف الكافيين: أي على مدقق الحسابات أن يخطط لعملية التدقيق بشكل سليم وأن يشرف على تنفيذ إجراءات التدقيق إشرافا كافيا وفعالا أيضا.
- ب. المعرفة والإلمام بنظم الرقابة الداخلية: للموضوع المطلوب إبداء الرأي فيه.
- ج. الحصول على أدلة الإثبات الكافية والمناسبة والموضوعية: على المدقق الحصول على الإثبات اللازمة عن طريق الفحص أو الملاحظة والاستفسارات والتأييد ، بغرض الوصول إلى قناعة معقولة وضمنان كافي لإبداء رأيه في البيانات الحسابية الختامية موضوع الفحص.

3-معايير التقرير : تتكون من:

- أ. التوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما :أي على مدقق الحسابات أن يذكر في تقريره أن المبادئ المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات الحسابية الختامية موضوع تقريره متفقة مع أصول المحاسبة المقبولة قبولا عاما.
- ب. الثبات والاستمرارية في استخدام المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما: وذلك من سنة إلى أخرى وإذا لم يتم استخدام أصول المحاسبة المتعارف عليها لسنة ما بما كان مستخدما منها في السنة السابقة، يجب على مدقق الحسابات الإشارة إلى ذلك في تقريره وعليه أيضا أن يشير إلى مدى تأثير ذلك على المركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة.

ج. الإفصاح الكافي: على مدقق الحسابات أن يتأكد من كفاية الإفصاح بالبيانات المحاسبية الختامية موضوع فحصه وفيما عدا ذلك يجب أن يشير في تقريره إلى الجوانب التي يرى أن الإفصاح حولها غير كافي.

د. صياغة النتائج ورأيه في التقرير: يجب أن يتضمن تقرير المدقق رأيه الفني المحايد في البيانات الختامية مأخوذة كوحدة واحدة استناداً إلى أعمال التدقيق الذي قام بها، أو الامتناع عن إبداء الرأي في فيها، وفي مثل هذه الحالة يجب على مدقق الحسابات أن يضمن تقريره الأسباب المهنية التي أدت إلى ذلك. ويجب عليه أن يذكر في تقريره مدى القناعة التي توصل إليها في البيانات المالية موضوع الفحص وحدود مسؤوليته حيال البيانات المالية

الفصل الرابع: التدقيق الداخلي:

ماهية التدقيق الداخلي

أصبح التدقيق الداخلي ذو أهمية في وقتنا الحالي باعتباره وسيلة للحذر، وذلك من أجل محاربة كل من الغش والإهمال، الأخطاء المهنية و المخالفات ،فمن الممكن الارتكاز عليه في معرفة الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي

- يعرف التدقيق الداخلي على أنه "وظيفة تقويم مستقلة يتم إنشائها داخل المنشأة لفحص و تقويم أنشطتها المختلفة و هدف التدقيق الداخلي هو مساعدة أعضاء التنظيم في تنفيذ مسؤوليات بفعالية و ذلك بتزويدهم بالبيانات و المعلومات التحليلية و عمل الدراسات و تقديم المشورة و التوصيات المناسبة بصدد الأنشطة التي يتم تدقيقها .

- كذلك عرف المجمع العربي للمحاسبين التدقيق الداخلي بأنه " وظيفة داخلية تابعة لإدارة المنشأة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبية لتقييم مدى تمشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة أو للعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القسوى.

يلاحظ من خلال استعراض التعريفات السابقة التطورات و الاتجاهات الحديثة للتدقيق الداخلي في الآتي:

• نشاط داخلي مستقل في المنشأة.

محاضرات في التدقيق البنكي

- أداة رقابية بغرض انتقاد و تقييم جميع الرقابات الأخرى التي تكو الإدارة.
- وظيفة استشارية أكثر منها وظيفية تنفيذية.
- يمتد نشاطها إلى جميع الرقابات الإدارية، بما فيها الرقابة المحاسبية، و الضبط الداخلي.
- تعمل على تقييم الرقابة المحاسبية.
- المدقق الداخلي لا يجب أن يقوم بأي عمل من أعمال التنفيذ أو يشترك في أداء عمل سوف يقوم بتدقيقه.

المطلب الثاني: أركان و أهداف التدقيق الداخلي

أولاً: أركان التدقيق الداخلي

لإكمال عملية التدقيق الداخلي و تحقيق الأهداف المرجوة منها و تنفيذها بالنهج الصحيح يجب توفر مجموعة من عناصر و أركان تتمثل فيما يلي :

1- الفحص و التدقيق: يعتبر الفحص عنصراً و ركناً أساسياً من أركان التدقيق الداخلي و الذي يدور

حول

التأكد من مدى صحة العمليات المالية و المحاسبية من حيث:

- الدقة في تسجيل هذه العملية دفترياً؛

- التوجه المحاسبي للعمليات المالية و التحديد السليم لطرفي العملية (مدين، دائن)

- مدى صحة و قانونية المستندات الدالة على حدوث العمليات المالية باعتبارها من القرائن الأساسية أو

الرئيسية للتدقيق ؛

2- الالتزام: يتمثل هذا العنصر في الإجراءات التي يضعها المدقق الداخلي في سبيل التأكد من مدى

الالتزام

محاضرات في التدقيق البنكي

العاملين في المنشأة بالسياسات الإدارية المرسومة و أداء العمليات وفقا للنظم الموضوعة و القرارات المتخذة.

3-التحليل :يتمثل هذا العنصر في عملية الفحص الانتقادي للسياسات الإدارية و إجراءات الرقابة الداخلية والسجلات و التقارير لتحديد نقاط الضعف.

4-التقييم:و يتمثل هذا في تحديد العناصر السابقة على أن المدقق الداخلي يركز في هذا العنصر حول تقييم

مايلي:

-مدى كفاءة السياسات الإدارية المختلفة و الإجراءات في تحقيق الأهداف ؛

-مدى فعالية هذه السياسات و الإجراءات في تحقيق الأهداف ؛

5-التقرير:يعتبر التقرير العنصر الأخير من عناصر التدقيق الداخلي باعتباره الأداة الرئيسية التي يعبر فيها المدقق عما يلي:

-المشاكل التي واجهها و أسبابها؛

-نقاط الضعف في السياسات و الإجراءات ؛

-التوصيات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف و محاولة حل أي مشكل ؛

-بلورة النتائج النهائية التي توصل إليها نتيجة عملية التدقيق الداخلي الذي قام به، و يرفع هذا التقرير إلى الإدارة العليا لتنفيذ ما جاء في التقرير من توصيات و أداء و ملاحظات و تحفظات.

ثانيا:أهداف التدقيق الداخلي

يمكن تلخيص الأهداف في بعض النقاط الأساسية و هي :

1) تأكد من دقة الأنظمة الرقابية و ذلك من خلال تحقق من مدى الالتزام بالسياسات و الإجراءات و المسائل الرقابية.

2) التحقق من مدى الكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام المؤسسة.

محاضرات في التدقيق البنكي

3) كفاءة و كفاءة الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي، و ذلك كمؤشر يعكس بصدق نتائج العمليات و المركز المالي.

ولتنفيذ هذه الأهداف، يتطلب الأمر أن يقوم المدقق الداخلي بدور فعال داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة، بحيث يتولى المهام التالية:

- رقابة قبل الصرف ،للتحقق من سلامة الإجراءات قبل إتمام الصرف الفعلي.
- رقابة بعد الصرف (اللاحقة)، للتأكد من أن جميع المصروفات قد صرفت في أغراض محددة، و مرتبطة بأعمال المؤسسة.
- التأكد من مدى مسايرة العاملين بالمؤسسة للسياسات و الخطط و الإجراءات الإدارية الموضوعية.
- التحقق من صحة المعلومات المحاسبية و الإحصائية التي تقدمها الأقسام للإدارة العليا.

المطلب الثالث:أنواع التدقيق الداخلي

يوجد هناك أربع أنواع للتدقيق الداخلي و المتمثلة في:

1) التدقيق التشغيلي و تدقيق الأداء :يتضمن التدقيق التشغيلي (الشامل)مراجعة الطرق و الإجراءات التشغيلية للمؤسسة من اجل تحديد كفاءتها و فعاليتها ،و ذلك من اجل تقديم التوصيات لتحسين الإجراءات ،و التدقيق التشغيلي غالبا ما يتضمن مراجعة السياسات في الحالات التي يجب أن تعمل بكفاءة من اجل تلبية أهداف المؤسسة(الفاعلية)و تحقيق الأهداف في أحسن ما يمكن و بالطريقة الأقل هدرا للموارد (الكفاءة)،.

2) التدقيق المالي:

إن احد الأهداف وراء التدقيق المالي هو مساعدة المدققين الخارجيين عند قيامهم بالتحقيق المالي التقليدي ،و ينتج عن هذه التدقيقات تقارير .و يمكن أن تشمل خصائص التدقيقات المالية الأتي:

a. أن يكون هدف التدقيق المالي إضافة المصدقية لتمثل الإدارة في القوائم المالية؛

b. إن المدقق شخص مستقل عن إدارة المؤسسة ؛

محاضرات في التدقيق البنكي

c. تكوين المدققين لأمرائهم على أساس العدالة الشاملة،

d. في الوقت الذي يكون فيه المدققين غير متأكدين بشكل قطعي، فإن التدقيق المالي يمكن أن يقدم تأكيدا معقولا بان القوائم المالية خالية من التحريف المادي؛

3) تدقيق تكنولوجيا أو نظم المعلومات:

يقصد بتدقيق تكنولوجيا (الالكتروني) أو نظم المعلومات عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في التخطيط و الرقابة و توثيق أعمال التدقيق "لذا فان التدقيق الالكتروني يتمثل في استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق.

4) تدقيق الالتزام(التطابق)

إن خدمات تدقيق الالتزام تقيس مدى التزام التدقيق و مطابقتها مع بعض المعايير الموضوعية مسبقا، و التي يمكن إن تكون بحاجة إلى مراجعة، و تشمل الأتي:

• تحديد الالتزام بالسياسة أو الإجراءات الموضوعية مسبقا من قبل الإدارة؛

• تحديد مدى الالتزام بالقوانين و التشريعات.

المبحث الثاني: أساسيات التدقيق الداخلي

سنتناول في هذا المبحث التزامات و أساسيات التدقيق الداخلي التي تحكمه و المتمثلة في: معايير أداء ووظيفة التدقيق الداخلي، مراحل و أدوات التدقيق الداخلي.

المطلب الأول: معايير و صلاحيات التدقيق الداخلي

أولا: معايير التدقيق الداخلي

أصبح يوجد الآن معايير خاصة بوظيفة التدقيق الداخلي، هذه المعايير الصادرة عن معهد المدققين الداخليين

و تتمثل هذه المعايير في خمس معايير التالية:

1) الاستقلالية:

محاضرات في التدقيق البنكي

معيار الاستقلال و الحياد يعني أن يكون المدقق بعيدا عنا تأثير الجهة التي يقوم بتدقيق أعمالها فيتوفر له الاستقلال التام عنها و لا يكون لها أي تأثير عليه.

أ.مكانة المدقق الداخلي في المؤسسة (الوضع التنظيمي)

يجب أن يكون لقسم التدقيق الداخلي وضع تنظيمي يسمح لها بأداء مسؤوليات و يجب أن يحصل المدقق الداخلي على دعم من الإدارة العليا و من مجلس الإدارة و ذلك لكي يكون الأفراد الخاضعين للتدقيق متعاونين .

ب.الموضوعية:

- يجب أن يكون المدقق الداخلي موضوعيا عند أدائه لوظيفة التدقيق الداخلي.
- يجب أن لا يجعل المدقق نفسه في وضع يجعله غير قادر على إبداء رأي موضوعي.
- يجب أيضا أن يتقاضي المدقق الداخلي أداء أي مهام تشغيلية حيث أن أداء أي من المهام التشغيلية التي سيدققها فيما بعد سيجعل من موضوعيته غير متوافرة.

2-الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي:

يجب أن يمتلك المدققين الداخليين المعارف و المهارات و الكفاءات المهنية المطلوبة لأداء مسؤولياتهم الفردية ويتحقق هذا المعيار من خلال العناصر التالية:

- تحديد مواصفات و مؤهلات و خبرات من يعمل داخل إدارة أو قسم التدقيق الداخلي من حيث:
 - الكفاءة العلمية؛
 - الخبرة العلمية؛
 - فهم المبادئ الإدارية؛
 - دراسة و فهم العلوم السلوكية؛
 - توافر الصفات الخلقية؛

محاضرات في التدقيق البنكي

□ وضع برنامج تدريب مستمر لرفع كفاءة العاملين في قسم التدقيق الداخلي و تحسين العناية المهنية.

3- نطاق التدقيق الداخلي:

نصت معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي على أن مجال عمل التدقيق الداخلي يجب أن يتضمن فحص و تقييم سلامة و فعالية نظم الرقابة الداخلية المعمول بها في المؤسسة و جودة الأداء في تنفيذ المسؤوليات المحددة فيها.

و على ذلك نجد أن نطاق عمل التدقيق الداخلي يشمل فحص و تقييم مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة و مدى كفاءة أداء المهام المحددة و يتم ذلك من خلال:

□ فحص و تقييم مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة و مدى تحقيق أهدافها

□ فحص مدى جودة و فعالية الأداء و مدى تحقيق الأهداف و النتائج المرجوة بفاعلية.

4- أداء عمل التدقيق الداخلي:

نصت معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي على ضرورة أن يشمل عمل التدقيق تخطيط عمل التدقيق، فحص و تقييم المعلومات، إبلاغ نتائج التدقيق ثم المتابعة. و على ذلك يجب على المدقق الداخلي أن يخطط لعملية التدقيق الداخلي و يتوصل إلى النتائج بطريقة سليمة، و يجب عليه أن يقوم بفحص و تقييم المعلومات و التحقق من مدى صحتها و إعداد التقارير اللازمة في الوقت المناسب.

5- إدارة قسم التدقيق الداخلي:

تقتضي معايير التدقيق الداخلي بضرورة أن يتولى المدقق الداخلي إدارتها بطريقة مناسبة. و يكون مسؤولاً عن تلك

المؤسسة بحيث :

1) تحقق أعمال التدقيق الأغراض العامة و المسؤوليات التي اعتمدت الإدارة العليا و قبلها مجلس الإدارة

محاضرات في التدقيق البنكي

- 2) تستخدم الموارد المتاحة لإدارة التدقيق الداخلي بكفاءة و فعالية؛
- 3) تتماشى جميع أعمال التدقيق الداخلي مع معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.
- و حتى يتمكن هذا المدير من إدارتها بما يحقق تلك الأهداف العامة فإنه يجب عليه أن:
- تكون لديه لائحة بأهداف و سلطات و مسؤوليات الإدارة؛
 - يقوم بوضع خطط لتنفيذ مسؤوليات الإدارة؛
 - يوفر سياسات و إجراءات مكتوبة تكون مرشدا للعاملين معه في الإدارة؛
 - يضع برنامجا لاختيار و تطوير الموارد البشرية في إدارة التدقيق الداخلي؛
 - يقوم بالتنسيق بين جهود كل من إدارة التدقيق الداخلي و المدقق الخارجي ؛
 - يقوم بوضع و تنفيذ برنامج للتأكد من جودة أعمال المؤسسة و تقييم أعمالها بصفة مستمرة؛
 - السياسات و الإجراءات المناسبة لطبيعة أعمال القسم؛
 - إدارة الأفراد العاملين في القسم ؛
 - الضمانات الإضافية لجودة عمل التدقيق الداخلي الارتقاء مستوى أداء التدقيق الداخلي لأعلى مستوى ممكن و يكون ذلك بما يتفق و معايير الممارسة المهنية للمدقق الداخلي.
- ثانيا: صلاحيات التدقيق الداخلي
- حتى يستطيع المدقق الداخلي إدارة عمله بكفاءة و فعالية، ينبغي عليه أن يكون على علم بكامل مسؤوليته و
- صلاحياته ،وفقا لما تقتضي به و مبادئ و معايير التدقيق الداخلي.
- و حتى يتمكن التدقيق الداخلي من تحقيق ذلك من تحقيق ذلك الغرض بكفاءة و فعالية فإنه لا بد أن يكون مدير و مدققي قسم التدقيق الداخلي متمتعين بمجموعة من الصلاحيات أهمها ما يلي:
1. الوصول غير المشروط أو المقيد لجميع أنشطة و سجلات و ممتلكات و موظفي المؤسسة.

محاضرات في التدقيق البنكي

2. تحديد نطاق عمل التدقيق، بما فيها اختيار الأنشطة و تطبيق الأساليب و التعليمات المطلوبة لتحقيق أهداف التدقيق.

3. الحصول على المساعدة المطلوبة من موظفي المؤسسة في كافة قطاعات، أي أن على جميع موظفي المؤسسة مساعدة المدققين الداخليين و التعاون معهم.

4. الحق في طلب خدمات خاصة من خارج المؤسسة إذا لزم الأمر.

المطلب الثاني: أدوات التدقيق الداخلي

يستخدم المدقق الداخلي في إطار مهمته عدة أدوات لتحقيق الأهداف التي يريد التوصل إليها،

و يمكن تصنيف هذه الأدوات إلى نوعين أساسيين: الأدوات الوصفية و الأدوات الاستفهامية.

أولاً: الأدوات الوصفية

أ.السير الإحصائي:هو أداة تسمح انطلاقاً من عينه محددة، يتم اختيارها بطريقة عشوائية،من محل الدراسة إلى تعميم الصفات الملاحظة في العينة.

ب.تصور السير:يقوم المدقق الداخلي بتحقيق الهدف أو الأهداف المراد تحقيقها و هو ما يسمح بتحديد الرقابة ,و يقوم ب:

1. تحديد كل المعلومات التي نرغب في تكوين رأي حولها و ذلك حسب أهداف المدقق المراد تحقيقها.

2. تحديد درجة الثقة المرغوب فيها و التي تتماشى مع الموضوع المراد دراسته.

3. تحديد معدل الخطأ المقبول أي الحد الأعلى كنسبة مئوية للخطأ المقبول.

ثانياً: الأدوات الاستفهامية

و نميز الملاحظة المادية، السرد، المخطط الوظيفي، جدول تحليل الأعمال، مخطط التدفق، فيما يلي

سنتطرق لها بالتفاصيل :

محاضرات في التدقيق البنكي

ا.ملاحظة مادية: من الممكن أن يعتمد المدقق في عملية التدقيق على الملاحظة المادية المباشرة للتحقق من تطابق ما هو مدون على الوثائق مع ما هو موجود فعلا في الواقع ،و يتعلق الأمر ب:

□ الملاحظة المادية للإجراءات : دف ملاحظة الإجراءات إلى تحديد المراحل التي تمر بها عملية أو نشاط ما للتحقق من تطابقه مع ما هو مدون في دليل الإجراءات و احترام الأفراد لها؛

□ الملاحظة المادية للوثائق: دف إلى التحقق من الوثائق المحاسبية المختلفة التي تستخدمها المؤسسة من حيث تصميمها، كيفية استخدامها، و انتقالها؛

ب.السردي:تتميز بعض مراحل التدقيق بصعوبة وصفها و يلجا المدقق إلى السرد لوصف النظام،و تميز بين

نوعيين :

-السرد الذي يقوم به الشخص الخاضع للتدقيق:يكون في بداية مهمة التدقيق و يقوم المدقق بالاستماع إلى السرد الذي يقوم به الشخص الخاضع للتدقيق

- سرد يقوم به المدقق:يقوم المدقق بسرد ملاحظاته المادية و نتائج الاختبارات التي توصل إليها في حلة صعوبة وصفها عن طريق مخططات تدفق المعلومات و على المدقق أن يستغل ما قدمه جميع الأطراف؛

ج.مخطط الوظيفي: يقوم المدقق الداخلي بإعداد المخطط الوظيفي انطلاقا من المعلومات التي تحصل عليها من عمليات الاستجواب و الملاحظة و السرد التي قام □ ا في بداية المهمة ،و يغرض هذا المخطط مختلف الوظائف في المؤسسة إلى جانب الأشخاص المسؤولين عن القيام بها.

د.جدول تحليل الأعمال:يستخدم هذا الجدول لتحليل الوظائف أو الإجراءات محل الدراسة إلى أعمال أولية تحديد نقائص الفصل بين الوظائف داخل المؤسسة و معالجتها.

هـ.خرائط التدفق:تبين هذه الخرائط دورة انتقال بين مختلف الوثائق ،و مراكز المسؤولية، و يتم من خلالها تحديد أصل الوثيقة و القنوات التي تمر بها حتى تصل إلى المستخدم النهائي ،و هي تقدم نظرة كاملة عن تسلسل المعلومات و إجراءات انتقالها.

و.قوائم الاستقصاء :

محاضرات في التدقيق البنكي

و تسمى كذلك قوائم الاستبيان و هي قائمة نموذجية تشمل مجموعة واقعية من الأسئلة و التي تتناول جميع نواحي النشاط داخل مؤسسة،و خاصة العمليات المعتادة مثل العمليات النقدية،عمليات الشراء و البيع،أرصدة الدائنين و البنوك...الخ.

المطلب الثالث:مراحل عملية التدقيق الداخلي

تتميز مهمة التدقيق الداخلي بكونها تتبع نفس المنهجية مهما كان الهدف المسطر و يستخدم في ذلك تقنيات

معترف بها لقواعد محددة يستوجب احترامها لتحقيق عمل،كامل،فعال،و تتكون مهمة التدقيق الداخلي من

ثلاث مراحل أساسية و هي :

أولاً:مرحلة التحضير للمهمة:

إن مهمة التدقيق الداخلي تستوجب تحضيراً جيداً حتى تتمكن لها من تحقيق أهدافها المسطرة و التي تعتبر بمثابة الإطار الذي يحدد مجال تدخلها ،و فيما سنستعرض مراحل الفرعية لهذه المرحلة:

أ.الأمر بالمهمة :يتمثل الأمر بالمهمة في الوثيقة المسلمة من طرف الإدارة العامة للمؤسسة إلى قسم التدقيق الداخلي من اجل إعلام المسؤولين بالانطلاق في عملية التدقيق.

ب.خطة التقرب :بعد حصول إدارة التدقيق الداخلي على الأمر بالمهمة ،تنطلق في جمع معلومات أولية حول المحيط الاقتصادي الجبائي، معلومات حول السوق هيكل القسم تنظيمها و النتائج المسجلة من طرفها.

ج. جدول القوى و الضعف: هذا الجدول يعتبر كخاتمة لمرحلة تحليل المخاطر المعدة على أساس الأهداف المعرفة في خطة التقرب فهو يعرض بطريقة موجزة و مبررة لملاحظات أو رأي المدقق حول كل ما قام بدراستهن فهو يشكل نقاط القوى و الضعف الحقيقية.

د.التقرير التوجيهي :

يعرف التقرير التوجيهي أساس تحقيق مهمة التدقيق الداخلي و حدوده، و يعرض الأهداف التي يجب الوصول إليها من طرف التدقيق و المعنيين به .

التحقق

و.برنامج

: يستعمل هذا البرنامج لتحقيق الأهداف المسطرة في التقرير التوجيهي، فهو بمثابة وثيقة داخلية بقسم التدقيق ، موجه للتعريف بالمهمة، توزيع الفريق، التخطيط و متابعة أعمال المدققين ، فهو يعرف أعمال المدققين و ذلك للتحقق منها،و من حقيقة نقاط القوة و الضعف .

ثانيا :العمل الميداني للمهمة(مرحلة تنفيذ المهمة)

تعتبر هذه المرحلة كإطلاقا الرسمية لعملية التدقيق التي تهدف إلى الوصول لنتائج و أجوبة لتساؤلات مسيري المؤسسة الطالبين لخدمتها، فهذه المرحلة تحتوي أيضا على مراحل فرعية و هي:

أ- تخطيط عمل التدقيق :

يعمل على تنظيم مهمة التدقيق زمانا و مكانا فهو يعتبر كوسيلة لمراقبة مدى التقدم في عمل المدققين الداخليين المنقدين للمهمة، فيمكن اعتبار هذا التخطيط لعمل التدقيق بمثابة برنامج لها.

ب. ورقة التغطية:

هي وثيقة تعطي في نفس الوقت، وصف لطريقة تنفيذ العمل المعروف في برنامج التحقيق، و إبراز النتائج المتخلصة في هذا الأخير كما تعتبر وثيقة التغطية وسيلة للربط بين برنامج التحقق و العمل الميداني لقسم أو جزء منه بنتائجه .

ج. ورقة إبراز و تحليل المشاكل:

ترتبط هذه الورقة بالمشاكل الميدانية التي يلقي المدقق الداخلي عند قيامه بمهمته، و نعني عدم إمكانية تطبيق إجراء معين أو غيابه كلية، فكل ورقة يقابلها مشكل في إجراء معين، و عند جمع و ترتيب مجمل هذه الأوراق يمكن تشكيل التقرير النهائي لهذه الأوراق يمكن تشكيل التقرير النهائي.

ثالثا: مرحلة عرض النتائج إنهاء المهمة

تعتبر هذه المرحلة كمرحلة أخيرة لمهمة التدقيق الداخلي و التي تنتهي بإعطاء تقرير نهائي يسلم إلى إدارة العليا أو لطالب خدمات و بدورها أيضا تتضمن مراحل فرعية و هي:

1/هيكل التقرير :

محاضرات في التدقيق البنكي

يتكون هيكل التقرير من المشاكل المذكورة في ورقة إبراز و تحليل المشاكل من جهة و النتائج المذكورة في ورقة التغطية فيما يخص النقاط الإيجابية من جهة أخرى، كما يعتبر أساس لتحضير التقرير النهائي للمهمة.

2/الاجتماع النهائي أو الإقبال :

يجتمع المشتركين في الاجتماع الافتتاحي لمهمة التدقيق، الاستماع إلى نتائج التي تم التوصل إليها، و يجب أن يتبع هذا الاجتماع بخمسة مبادئ أساسية.

□ الكتاب المفتوح: لن يتضمن التقرير النهائي إلا ما قد تم عرضه و التعليق عليه من قبل المدققين، و منه يجب عرض الوثائق وعناصر الإثبات التي أدت تلك الملاحظات، طرح الشكوك و التأكيدات المناقشة، ملاحظة التناقضات □ دف المصادقة الكاملة على أعمال التدقيق.

□ خط الانتظار: يجب أن تعرض نتائج التدقيق بداية على الطرف الذي خضع للتدقيق و بالضبط المسئول المباشر و الذي سيتم معه المصادقة على النتائج، و لا يتم نشر التقرير إلا بعد الاجتماع النهائي و بعد المصادقة عليه.

□ الترتيب : يتضمن هذا المبدأ على عدم تقديم الأهمية لما لا يستحقها و عليه يتم عرض توصيات المدققين حسب أهميتها انطلاقاً من الملاحظات التي تم عرضها على أوراق إبراز و تحليل المشاكل و العواقب.

□ مبدأ التدخل الفوري: أي □ رد تبليغ المدقق عن المشاكل يتم تشجيعه للقيام الفوري بأعمال التصحيحية إذا توفرت له الوسائل اللازمة ، و يتم الإشارة إلى ذلك في تقرير التدقيق.

□ مبدأ المعرفة المشتركة : يجب التأكد من أن كل الأطراف المشاركة على علم بالمشاكل الملاحظة و ألا يتم طرح مشاكل لم يتم التطرق إليها من قبل، و تقوم الأطراف المشاركة في الاجتماع النهائي بالمصادقة على التقرير الذي يوزع على المشاركين مسبقاً، و يتم عرض الملاحظات التي تم تحريرها على أراق إبراز و تليل المشاكل مدعمة بأمثلة واقعية و مرفقة بأوراق العمل و أدلة الإثبات، و يقدم المدققون و التوصيات المناسبة لتصحيح المناسبة لتصحيح المشاكل.

3/تقرير التدقيق الداخلي

يعد تقرير المدقق الداخلي الخط الأخيرة و الهامة في إبلاغ الإدارة عن نتائج العمليات و أنشطة المختلفة و أوجه الخلل و القصور في نظام الرقابة الداخلية و عدم الالتزام بالقوانين و الأنظمة و التعليمات و تنبيه الإدارة على مخاطر هذا الخلل ، حيث يتضمن التقرير برنامج الأعمال التصحيحية ، كما يحتوي التقرير على الملاحق لتقادي إثقال النص كجدول النصوص الرسمية، القواعد و الإجراءات مع وضع فهرس يسمح بترتيبها.

الفصل الخامس: تدقيق دورة وسائل الدفع

2 المخاطر المرتبطة بوسائل الدفع

المخاطر التشغيلية الرئيسية المرتبطة بطرق الدفع هي التالي.

1.2 مخاطر تكنولوجيا المعلومات

الأنظمة المسؤولة عن إدارة ومعالجة طرق الدفع في معظم الحالات متكاملة تمامًا وبالتالي "غامضة":

- القيود المحاسبية الناتجة عن البيانات المدخلة عند تسجيل الفعل الاقتصادية الأولية في النظام الفرعي المنبع.

- المعلومات الأولية التي يتم إدخالها في أغلب الأحيان بواسطة مستخدم غير محاسبي، أو من البيانات المرسله بواسطة أنظمة خارجية (أنظمة السوق)؛

- في هذا النوع من التنظيم الوثيقة المولدة للقيود المحاسبي والقيود غالبًا ما يتم فصل المحاسبة نفسها بفواصل طويلة و معقدة، لأنها موضوع التبديلات بين الأنظمة الفرعية.

علاوة على ذلك، فإن مسار التدقيق يضعف بسبب ميل البنوك إلى التفضيل تكييف الأنظمة مع احتياجاتها على حساب متطلبات

المتبع؛ بسبب ضعف الوثائق الموجودة على هذه الأنظمة وبسبب استخدام المقاولين من الباطن لا يخضع دائماً لضوابط كافية

2.2 المخاطر المرتبطة بالموارد البشرية

وترتبط المخاطر المرتبطة بالعامل البشري بما يلي:

- النقص المتكرر في مستويات التوظيف؛

- قلة الموارد المنفذة في مواجهة تعقد العمليات.

احتمال الاعتماد المفرط على مقدمي الخدمات الخارجيين. علاوة على ذلك، يواجه المراجع مخاطر "خارجية"، مثل الاعتماد لجودة المعالج من المؤسسات الشريكة الأخرى.

المخاطر الإدارية والمحاسبية تؤدي إلى عيوب في تبرير الحساب، فقدان مسار التدقيق أو التأخير في معالجة المعاملات أو عدم المعالجة الكاملة للعمليات.

3.2 مخاطر الاحتيال والاختلاس

وهذه مخاطرة حقيقية، ولكن من الصعب فهمها نظراً لحجمها العمليات وتعقيد الأنظمة والخطط المحاسبية و سياقات الاختلالات الدورية المذكورة.

ويأتي من مصدرين في الممارسة:

- الاحتيال الخارجي (تزوير الشيكات والفرسان وغيرها): يجب أن يكون ممكناً الكشف عنها ومعالجتها عن طريق الإجراءات؛

- الاختلاس الداخلي: يصعب تحديده بقدر الإمكان يتم تشغيلها في بيئة غير مستقرة في بعض الأحيان.

أدت مراجعة معايير تدقيق الاحتيال إلى:

- مشاركة أكبر من محافظ الحسابات في الكشف عن الحالات الشاذة في الحسابات الناتجة عن الاحتيال والأخطاء، مع التركيز بشكل خاص على التحليل عوامل خطر الاحتيال؛

- تعزيز متطلبات التوثيق والاتصال حول هذا الموضوع للشركات.

4.2 مخاطر الطرف المقابل

إن مخاطر الطرف المقابل المرتبطة بوسائل الدفع محدودة، مع الأخذ بعين الاعتبار نظرا للأمن الذي توفره الآن الأنظمة المحلية. ومع ذلك فهو يبقى، في حالات معينة (مثل الفشل قبل الانتهاء من العملية (في نظام صافي)، أو عدم وجود توفير). إن مخاطر الطرف المقابل جيدة زيادة الأمان في حالة التأخير في المعالجة أو إتمام العملية.

3 مجالات الخطر

يتم بشكل عام تدقيق طرق الدفع بشكل سيئ في المؤسسات الخدمات المصرفية. وبالفعل فإن العمليات وأنظمة المكان التي يتم بها

إن عمليات العبور معقدة في التعامل معها، ومستعرضة لمختلفها المهن المصرفية.

بالإضافة إلى ذلك، هذه العمليات مؤتمتة للغاية ويتم إكمالها بسرعة. في التشغيل العادي فهي نشاط تدفق، سيئة التكيف تقنيات التدقيق المعتادة، بناءً على مراجعات المخزون. ومع ذلك، أصبحت مجالات المخاطر هذه مهمة بالنسبة لمعظم البنوك،

في حالات الأزمات في مجال وسائل الدفع داخل المنشآت تمت مواجهة البنوك بعد التحول في عام 1999 إلى البورصات في يورو بين المراسلين في أوروبا، ثم خلال إصلاح نظام تقيير الشيكات (تبادل صور الشيكات) عام 2001 بعد تفكيك غرف المقاصة،

كان لإصلاح مظام تبادل صور الشيكات تأثيرات على المؤسسات المالية:

- تغييرات كبيرة في عمل المكتب الخلفي؛

- تسريع استخدام التعاقد من الباطن؛

- تحسين أداء وجودة معالجة الشيكات؛

- أتمتة وأمن معالجة الشيكات؛

- توفير الوقت والإنتاجية.

محاضرات في التدقيق البنكي

حالات الأزمات واختلالات السوق فيما يتعلق بوسائل الدفع، وشارك في ظهور، ثم ظهور مفهوم المخاطرة التشغيلية في عالم البنوك:

- الوعي الحديث بالمكان، نقلاً عن التطورات التنظيمية

- التطوير المستمر لوظائف "المخاطر التشغيلية" المخصصة داخل الشركة المؤسسات الكبيرة.

يتم تحديد مجالات المخاطر في دورة وسائل الدفع بشكل خاص، مقارنة بفئات المخاطر المصرفية التقليدية (مخاطر الطرف المقابل والسوق) بطابع أكثر انتشاراً، مرتبطاً بالاحتمالات متعددة ومتنوعة.

وتتطلب مراجعة هذه الدورة تنفيذ مشاريع طويلة الأجل

حل الكميات الكبيرة من المبيعات المحاسبية.

وتتوافق المبالغ المستحقة مع مبالغ كبيرة في كثير من الأحيان، على نطاق واسع المنشآت التي تم النظر فيها، أو المبالغ التي تم جمعها بشكل خاطئ أو المبالغ التي سيتم إعادتها إلى الوطن أطراف ثالثة بعد الشذوذ.

العوامل الرئيسية للخلل هي:

- التطورات التقنية التي لا تخضع لرقابة داخلية جيدة:

- الضعف التقليدي في مهارات الفرق المخصصة للعمليات وسيلة دفع ؛

- عدم كفاية الإجراءات التي تتوقع التطورات: التكيف الأولي للمنظمات والأنظمة وتدريب الموظفين وما إلى ذلك.

- العوامل الخارجية التي تضخم الصعوبات:

- زيادة استخدام المقاولين من الباطن، وهم أنفسهم في كثير من الأحيان غير كاف المعدة

- شخصية "متبادلة" ومشاركة بين جميع اللاعبين المشاركين في الصعوبات التي واجهتها، مما أدى إلى إبطاء حل حالات الخطأ.

4 أسلوب التدقيق

طبيعة وتعقيد العمليات المتعلقة بوسائل الدفع من الضروري اتباع نهج عملي، مستقل عن النهج الذي تتبعه المهنة حيث أن العمليات تتعلق بعدة مهن. نهج التدقيق هو يعتمد بشكل أساسي على تقييم الرقابة الداخلية وضوابط الحسابات ليست سوى تكملة لهذا التقييم.

1.4 تقييم نظام الرقابة الداخلية

يجب التعامل مع الرقابة الداخلية من خلال العملية (وبالتالي بطريقة عرضية على الخدمات المختلفة)، يجب أن يركز تحليلها في المقام الأول على تلك التي من المرجح أن تثير الصعوبات. تحديد الأعطال يمكن تنفيذها باستخدام مراجعة لمستوى المعلقة المحاسبية،

شكاوى العملاء، أو بناء على الأعمال التي تقوم بها مختلف هيئة الرقابة (المراجعة الداخلية والتفتيش).

ومن ثم تتم المراجعة وفق أربعة محاور للتحليل:

- أمن وكفاءة نظم المعلومات بناء على المراجعة خرائط التطبيق؛
- مستوى الإجراءات التشغيلية وتطبيقها الفعال في المنطقة المكاتب الخلفية والمراكز الفنية؛
- فهم تفصيلي للخطط المحاسبية، من أجل الحكم على مدى كفايتها مع العمليات، ووجود مسار التدقيق؛
- تحليل الرقابة المحاسبية التي يجب أن تكون قادرة على تحديد أي شذوذ بفضلها أدوات تحليل الحساب توفر عرضاً موجزاً للقضايا المعلقة المحاسبة حسب طبيعتها والأسبقية والمبلغ وما إلى ذلك.

4.2 التحكم في الحساب

ثلاثة أنواع من الحسابات المرتبطة بعمليات الدفع يجب أن تكون موضوع التحليل: حسابات الزملاء والمراسلين (نوستري ولوري) و

حسابات تشويق بالمعنى الواسع. وتشمل هذه: حسابات التحصيل غرفة المقاصة أو الحسابات المعلقة أو المعلقة. ال

يجب أيضًا أن تخضع الحسابات النقدية (النقدية) لمراجعة مبنية على أسس متينة بشأن الحصول على وتحليل كشوفات المخزون والأرصدة غير النمطية (سجلات النقد

الدائنين على وجه الخصوص).

• حسابات Nostri هي الحسابات التي يفتحها البنك مع الآخرين المؤسسات المالية، حيث تتم معاملات الدفع. وتتضمن مراجعتهم تحليلاً للتسويات والضوابط المصرفية التي أجراها البنك بشأن هذه التسويات، وخاصة التحليلات السابقة، طبيعة وحجم التسويات القائمة.

• حسابات لوري هي حسابات مفتوحة من قبل مؤسسات مالية أخرى بالقرب من البنك ; يتم أيضًا حل معاملات وسائل الدفع على هذه الحسابات. اندماج البنوك يتم عن طريق البناء تتم مراجعة هذه الحسابات من قبل الطرف المقابل وليس من قبل البنك من خلال تحليل الشكاوى الواردة من المرسلين.

• يتم تحليل حسابات التشويق أو التحصيل أو المرور اتصال مع فهم وتحليل الرسوم البيانية المحاسبية التي نفذت خلال لمراجعة الرقابة الداخلية. وسوف تتكون من الاعتماد على التحليلات التي تم إجراؤها من قبل البنك فيما يتعلق بعدد وطبيعة وتاريخ . يمكن إجراء الاختبارات اعتمادًا على مستوى المخاطر المحدد، وسيتعين عليها التركيز ليس فقط على إزالة التشويق، بل أيضًا أصله وشروط تنظيمه.

من الصعب فهم دورة وسائل الدفع من حيث التدقيق. الصعوبات تأتي من ناحية من نشاط التدفق، غير مناسب ل تقنيات التدقيق الأكثر شيوعًا، بناءً على مراجعات المخزون.

إن الاختلالات التي تولد التشويق ليست مرئية بالضرورة المحاسبة (نوع التشويق على حسابات nostri). بالعكس مستوى ظاهري مرتفع من المعاملات المعلقة قد تتوافق مع مخاطر حقيقية محدودة. الحجم الكبير المعتاد للمعاملات المجهزة والمواعيد النهائية الفنية يجب تحديد تصفية الحسابات وأخذها بعين الاعتبار. وأخيرًا، هو اللازمة لتسوية الحسابات، وتسليط الضوء على المعاملات

التي حدثت فيها اخطاء.

هناك ثلاثة أنواع محتملة من التنظيم للتشويق:

– من خلال التأثير على الحساب المعلق: التأثير على الميزانية العمومية فقط؛

محاضرات في التدقيق البنكي

- من خلال التأثير على حسابات الطرف الثالث: لا يوجد تأثير على النتائج، ما لم يكن هناك خطر على العميل أبرز؛

- من خلال التأثير على بيان الدخل (نادراً ما يكون ذلك بشكل مسبق - خسارة الأرباح بشكل أساسي). على عكس الدورات الأخرى التي يتم إنشاؤها بشكل عام بواسطة المهن، فإن الوسائل الدفع عبارة عن عمليات مستعرضة في مهن مختلفة لنفس المنشأة.

5 أدوات العمل

لتسهيل عمله، يقوم المدقق بتطوير الاستبيانات. ورقة الأسئلة ليس المقصود أن تكون شاملة: فهي تقدم سلسلة من الأسئلة التي قد تكون كذلك أن يطلب من المحاورين المعنيين. ومن ثم يحدد الاختبارات التي سيتم تنفيذها.

وأخيراً يقوم بتنفيذ برنامج تحكم يسمى برنامج العمل الذي يظهر في شكل قائمة مرجعية يجب استكمالها لكل دورة مدققة. البرنامج

يستأنف العمل اختبارات التحقق من الصحة ويتضمن الإجراءات الخاصة به لغرض التحقق من التشريع. ويجب أيضاً أن تأخذ في الاعتبار الأحداث بعد إقفال الحسابات وحتى تاريخ الاجتماع عام عادي.

5.1 استبيان الرقابة الداخلية

1. أنظمة الدفع الآلي

هل يخضع نظام تكنولوجيا المعلومات لعمليات تدقيق منتظمة؟

هل يتيح نظام الكمبيوتر إمكانية معالجة جميع العمليات باستخدام الحد الأدنى من إعادة المعالجة اليدوية؟

هل الوسائط المغناطيسية محمية بما فيه الكفاية؟

هل تضمن الإجراءات نقل جميع المعاملات في مركز المعالجة؟

هل يسمح تنظيم العلاجات بالالتزام بالمواعيد النهائية؟

2. التحويلات

هل يتم التصريح بالتحويلات الدائمة مسبقاً؟

هل يتم تخزينها في ملفات؟

هل يتم إلغاؤها تلقائياً في الموعد النهائي الذي حدده العميل؟

هل يتم التصريح بالتحويلات الأخرى مسبقاً من قبل المدير؟

3. الاقتطاعات

هل تفويضات الخصم المباشر الواردة من العملاء معتمدة من قبل المدير؟

حساب الاتفاق؟

هل هي محفوظة في ملف؟

هل يتم استلام الديون المباشرة مقارنة بتفويضات العملاء من قبل النظام

علوم الكمبيوتر؟

هل الحالات الشاذة (عدم الترخيص، المبالغ أو التواريخ غير المتوافقة)

هل تم تصحيحها من قبل شخص مخول بالاتصال بالعميل؟

الفرق بين تواريخ القيمة المطبقة على العملاء وتواريخ القيمة المطبقة من قبل هيئة إدارة النظام هل هي

إيجابية؟

4. المراسلون

هل القيم محمية بشكل كافي ضد مخاطر فقدان والسرقة. والحوادث؟

يتم تحديد الحسابات المدينة بشكل غير منتظم على الفور لتمكينها رفض محتمل؟

هل الإجراءات المعمول بها تضمن سرعة تحصيل القيم؟

محاضرات في التدقيق البنكي

المقدمة من قبل العملاء أو المراسلين؟

هل يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشكل منتظم لإعادة إطلاق المراسلين والعملاء في حالة التأخير؟

رسوم التحصيل وتواريخ القيمة المطبقة من قبل المراسلين

هل تم التحقق منها ومطابقتها للاتفاقيات المبرمة أو الشروط عام؟

هل الحسابات مبررة بانتظام فيما يتعلق بالحسابات القائمة والمراقبة من قبل شخص مخول؟

القيم المستحقة الدفع بعد التحصيل والتي لم يتم تسجيلها هي اليافوخ خاضعة للمراقبة أو المحاسبة المادية؟

الفرق بين تواريخ القيمة المطبقة على العملاء وتواريخ القيمة تطبيقها على المراسلين هل هو إيجابي؟

الفرق بين العمولات المحصلة من العميل والعمولات المدفوعة للمراسلين هل هو إيجابي؟

5. بطاقات الائتمان والدفع

هل إصدار البطاقات يخضع لتصريح مسبق من قبل الشخص تمكين؟

هل يتم إرسال الرموز السرية وإشعارات التوفر مباشرة إلى العميل، دون المرور عبر الخدمة؟

هل البطاقات التي تنتظر السحب محفوظة في شروطها مرضية؟

هل يتم استلام العمولات في الوقت المحدد؟

يتم الإبلاغ عن البطاقات المفقودة أو المسروقة على الفور إلى مركز المعالجة؟

6. نظام المعلومات

هل يتيح النظام قياس نتائج طرق الدفع - في اللجان؟

هل يتم إجراء الدراسات بانتظام من أجل:

- تحديد تكلفة طرق الدفع؟

- تحليل قنوات التجميع المختلفة؟

- تحديد ربحية كل منهم؟

- إصدار التوصيات؟

- إعادة التفاوض على الشروط التي يطبقها المراسلون؟

5.2 الاختبارات التي سيتم إجراؤها

1. التحويل (الورقي والإلكتروني)

اختيار عينة من التحويلات الصادرة والتأكد من:

- وجود تأشيرات متحققة: التحكم في توقيع العميل (أو توثيقها)؛

- إذن بالتحويل من قبل مدير الحساب، تأشيرة الشخص المسؤول مخول بإصدار التحويلات كتعويض؛

- أن يتم تأكيد التحويلات الهاتفية من قبل العميل؛

- التوفيق بين إجمالي التحويلات المرسله بواسطة الخدمات والإجمالي تتم معالجتها عن طريق التعويض؛

- أن تكون التحويلات موثقة بشكل كافٍ.

اختيار عينة من التحويلات الواردة والتأكد من:

- إرسال إشعارات المعاملات دون المرور عبر الخدمة،

- أن هذه التحويلات قد تم إضافتها بشكل صحيح إلى حسابات العملاء.

مراجعة الأساس المنطقي للحسابات المستخدمة للتحويلات.

الخصم المباشر (الورقي والإلكتروني)

حدد بضعة أيام من العينات المستلمة، وتأكد من:

- أن هذه تمت مقارنتها بملف التفويضات؛
- أنهم مرخصون من قبل مديري الحسابات؛
- أن الشذوذات قد تم تقديمها إلى مديري الحسابات الذين قاموا بإلصاقها تأشيرتهم.
- اختر عينة تمثيلية لتفويض أخذ العينات وتأكد من:
- أنه تم التحقق من توقيع العميل (في حالة عدم تجسيد ذلك التحكم، مقارنة توقيع العميل بعينته)؛
- أن الخصم قد تم اعتماده من قبل مدير الحساب.

3. المراسلون

- تحديد القيم المرسلة للتحصيل من المراسلين، و التأكد من :
- أوقات التجميع سريعة؛
- الشروط المطبقة من قبل المراسلين تتوافق مع الاتفاقيات، ولا تولد هذه العمليات خسائر أو نقصا.
- تحقق من خلال أخذ عينات من التصنيف الصحيح للقيم المرسلة للتجميع في الحسابات المناسبة مراجعة مبررات حساب الاستلام.
- التأكد من عدم وجود أي متأخرات أو مبالغ غير مدفوعة.

4. بطاقات الائتمان أو بطاقات الدفع

- المضي في أخذ العينات للتحكم في إصدار البطاقات للتأكد من الالتزام بها الإجراء:
- الترخيص المبدئي؛
- الإرسال المباشر للرموز السرية وإشعارات التوفر.
- فحص مخزون البطاقات التي تنتظر التسليم للتأكد من مطابقتها لها الإجراء :
- الأمن فيما يتعلق بتخزين البطاقات؛

- مراقبة المخزون؛

- وجود إيصال العميل للبطاقات الصادرة.

مراجعة دعاوى القضاة الجارية لاكتشاف نقاط الضعف المحتملة.

5. نظام المعلومات الإدارية

- دراسة الكشوفات والدراسات المعدة حول طرق الدفع.

ناقش محتواها مع الرقابة الإدارية أو المنظمة حسب الاقتضاء. نقدر جودتها والإجراءات المتخذة لتحسين ربحية وسيلة دفع.

5.3 برنامج العمل

يتضمن برنامج العمل اختبارات التحقق من الصحة ويتضمن الإجراءات تهدف إلى التحقق من التشريع.

بالنسبة لدورة "وسائل الدفع" يعتمد البرنامج بشكل أساسي على تحليل التسويات المصرفية المعلقة (حسابات nostri) والمبالغ في النزاع (حسابات لوري).

يجب أن يتم التحليل بالمقارنة مع مستوى "معياري" من التدقيق يتم تحديدها على أساس كل حالة على حدة في المؤسسات.

ومقارنة أخرى تتمثل في دراسة تطور هذه المواقف فيما يتعلق التدريبات السابقة.

العمل الذي يتعين القيام به

نوستري

• استغلال التعميم (يتكون "التعميم" من أسأل الشركات فيما يتعلق بإنشاء

التأكد من أرصدة الديون والذمم التي يحملها من هذه الشركات).

• يتم إعلامك بالحسابات التي لم تتغير (أو بالكاد). أكثر من سنة واحدة.

• دراسة الأسباب والتأكد من اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنب الاستخدام الاحتمالي لهذه الحسابات تؤخذ.

محاضرات في التدقيق البنكي

- ناقش مع أصحاب الحسابات مدى استصواب لإحاطة.
- الحصول على وتحليل إحصائيات التسوية المعلقة البنك: بالطبيعة، بالأسبقية، بالطرف المقابل، بالمخاطر، في العدد والكمية.
- يمكن إجراء هذا التحليل من قبل البنك، أو القيام به في استرجاع البيانات من أداة التسوية التلقائية تستخدم عموماً.

لوري

- وبما أن الطرف المقابل هو الذي يقوم بالمصالحة، يمكن التعامل مع الحالات الشاذة المحتملة من خلال مراجعة الشكاوى الواردة من المرسلين.
- وبنفس الطريقة بالنسبة للتشويق في المصالحة البنك، يمكن تحليل الشكاوى حسب طبيعتها الأسبقية، حسب الطرف المقابل، حسب المخاطر، من حيث العدد والمبلغ.
- يمكن إجراء هذا التحليل من قبل البنك، أو القيام به في استرجاع البيانات من أداة تتبع الشكاوى (إذا كانت موجود واحد).

حسابات التعليق

- يتم تحليل المخاطر على هذه الحسابات بشكل عام مقارنة التشويق المتبقي مع المدة العادية تخلص.
- يجب أن يعتمد هذا التحليل على أدوات المراقبة التي يجب أن تكون التي أنشأها البنك، بهدف تحليل التشويق بطبيعته، بالأسبقية، بالاعتبار، بالمخاطرة، في العدد والمبلغ.
- يجب إجراء تحليل لمراسلات الحساب من أجل لضمان اكتمال وجودة المراقبة.

الفصل السادس: تدقيق دورة الاعتمادات والالتزامات

1 تقديم الدورة

وفي سياق يتسم بالتركزات وإعادة الهيكلة المصرفية، ويفضل المستوى المتزايد من المتطلبات من مختلف شرائح العملاء، النشاط

لقد دخل الائتمان التقليدي إلى عالم تنافسي متزايد.

قد أدت هذه البيئة الجديدة إلى انخفاض هوامش العمليات من الائتمانات التقليدية التي تسعى البنوك إلى تعويضها من خلال الأنشطة المأجورة عن طريق اللجان. تتكون هذه الأنشطة بشكل رئيسي من التوزيع وتخصيص عرض الائتمان (التمويل المتخصص، تحسين منح المواعيد النهائية، وما إلى ذلك) وتستند إلى ظهور جديد قنوات التوزيع (الخدمات المصرفية عبر الهاتف والإنترنت).

ويتميز النشاط الائتماني أيضًا بتحديات جديدة من حيث المراقبة وإدارة المخاطر، مستوحاة بشكل خاص من عمل اللجنة بازل (تطوير نماذج التصنيف الداخلي، المساعدة في منح القرارات القروض أو توفير الائتمان المستحق).

تحدد المادة L 313-1 من القانون النقدي والمالي المعاملة الائتمانية ككل عمل يقوم به الشخص الذي يتصرف بعوض بوضع أو وعد

لإتاحة الأموال لشخص آخر أو أخذها لمصلحة هذا، التزام بالتوقيع، مثل التظهير أو الضمان

يلبي النشاط الائتماني الاحتياجات التمويلية المختلفة للأفراد، المهنيين والشركات. نحن نميز قانونيا بين العملاء الماليين، العملاء غير الماليين من القطاع الخاص والعملاء غير الماليين من القطاع العام.

يمكننا تجميع أنواع الائتمان المختلفة في فئات بناءً على كل منها الخصائص الأساسية:

- الاعتماد بالتوقيع يتوافق مع التزام البنك تجاه عميله دون التدفق النقدي على رأس المال. ولذلك سيتم احتسابها خارج الميزانية العمومية للبنك؛

- يتميز الائتمان "الكلاسيكي"، على عكس اعتماد التوقيع، بالحركات النقدية مع العملاء: ولذلك يتم تسجيلها في أصول الميزانية العمومية للمؤسسة التي منحتها؛

محاضرات في التدقيق البنكي

- تمثل المستحقات التجارية شكلاً محدداً من نشاط الائتمان المصرفي في إعادة تمويل الأعمال.
 - اعتمادات التصدير، والتي تتبع نفس منطق التمويل ولكن منها - قد تكون شروط التنفيذ أكثر تعقيداً، ربما أن تكون مدرجة أيضاً في هذه الفئة؛
 - تشمل الحسابات الائتمانية العادية أيضاً على سحب على المكشوف غير مصرح به التي تسمح بها تسهيلات النقد أو السحب على المكشوف بشكل عام لتمويل العمليات اليومية للشركات.
 - وبعيداً عن الاختلافات الخاصة بكل مؤسسة مصرفية، نجد بشكل عام، من حيث التنظيم، المهام الرئيسية التالية:
 - الوظيفة التجارية التي يمكن ممارستها على مستوى الشبكة ومن خلالها من خلال مقدمي الأعمال؛
 - قسم الالتزامات وهو المسؤول بشكل رئيسي عن مراقبة السياسة وشروط منح الاعتمادات نيابة عن الإدارة العامة؛
 - وظيفة مراقبة ومراقبة المخاطر المسؤولة عن جودة محفظة العميل. يجب على مؤسسات الائتمان قياس المخاطر من خلال
 - على أساس استخدام الإحصاءات الداخلية أو تنفيذ الصكوك قياس المخاطر. هذه المهمة هي أيضا جزء من الاحترام اللوائح المصرفية وتوصيات لجنة بازل؛
 - المكاتب الخلفية والخدمات الإدارية تهتم بالجانب الإداري في تجميع الملفات وحفظ الوثائق الأساسية؛
 - خدمات ما قبل التقاضي والتقاضي هي المسؤولة عن نشر الوسائل اللازمة لضمان الاسترداد الصحيح للديون التي أصبحت غير مؤكد أو مشكوك فيه
- 2 المخاطر المرتبطة بالأنشطة الائتمانية
- يشكل تدقيق الشبكات المصرفية الكبيرة واحدة من أكثر المجالات تعقيدا في مراجعة البنوك بسبب:
- المخاطر المحتملة العالية تعتمد بشكل كبير على العوامل الاقتصادية الخارجية ويصعب قياسها على الفور (لا سيما مخاطر الطرف المقابل)،

- بحجم كبير بشكل عام مما يجعل النهج غير كاف تقليدية تعتمد على مراجعة المخزون؛
- المسافة الجغرافية بين المكاتب الأمامية والمكاتب الخلفية والمكاتب المقر الرئيسي الذي يتطلب رقابة داخلية منظمة للغاية ونظام إدارة وتصفية المعلومات المعقدة؛
- إطار تعاقدى يصعب فهمه بالكامل (الطبيعة والتسعير العرض التجاري، الخدمات الداخلية، إدارة الشراكة).

2.1 مخاطر الطرف المقابل

وترتبط مخاطر الائتمان أو مخاطر الطرف المقابل بتدهور الوضع المالي المقترض أو قيمة الضمانات التي حصلت عليها المنشأة مما يؤدي إلى عدم سداد الدين جزئياً أو كلياً (وبالاستيعاب، عندما تكون الدولة

(ب) يسمى الدفع كضمان للالتزامات المقدمة). يمكن لهذه المخاطر يمكن تكثيفها بسبب حالة أسواق أو قطاعات معينة من النشاط ولكن

وكذلك من خلال سياسة منح وتوزيع المبالغ المستحقة التي تعتمد عليها المنشأة.

2.2 المخاطر القطرية

تتعلق مخاطر الدولة بالذمم المدينة أو الالتزامات خارج الميزانية العمومية المدينون من القطاع الخاص أو العام المقيمون في البلدان التي قد يكون وضعها المالي كذلك تبرير وضع الأحكام، وعلى الأخص إعادة جدولة الديون في إطار متعدد الأطراف أو انقطاع لمدفوعات بسبب ديونهم.

وبالتالي، على عكس مخاطر الطرف المقابل، عدم قدرة المدينين على القيام بها مواجهة التزاماتهم أمر غير وارد، فإن البلاد تخاطر بالاستلقاء على العجز تحويل المبالغ المقابلة وعدم امتثالها للالتزاماتها من البلد الذي يوجد فيه المقترضون.

2.3 المخاطر التشغيلية

تنشأ المخاطر التشغيلية من عدم كفاية إجراءات المنح الاعتمادات أو مراقبتها الإدارية، ولا سيما فقدان المعلومات، سيئة حفظ المستندات القانونية اللازمة لاسترداد المبالغ المستحقة أو مراقبة المواعيد النهائية

للضمان. تنشأ المخاطر نتيجة لذلك الأعطال البشرية أو الفنية. الهدف من السيطرة على المخاطر التشغيلية بالنسبة لمؤسسة الائتمان هو تحسين وقت رد الفعل في مواجهة أحداث استثنائية ولكنها تولد خسائر كبيرة.

3 مجالات الخطر

مجالات المخاطر الرئيسية التي يجب أن تجذب انتباه المدقق هي:

– التزامات القرض وإجراءات المنح تمكن من إنشاء ضمان الملاءمة بين المساعدة الممنوحة والوسائل والمساحة المالية للمؤسسة وأهدافها (العملاء المستهدفون والسوق وما إلى ذلك). هؤلاء ويجب أن تتوافق الإجراءات مع اللوائح الاحترازية. دور الرقابة الداخلي هو التأكد من أن مستوى المخاطرة متوافق مع سياسة المخاطر التي تحددها المؤسسة؛

– إجراءات تحديد الديون المتعثرة وتخفيض تصنيفها في الديون المشكوك في تحصيلها. وعلى وجه الخصوص، يجب تمكين أنظمة الإدارة التخفيض التلقائي لتواريخ الاستحقاق غير المدفوعة التي تزيد عن ثلاثة أشهر (6 أشهر للقروض العقارية و9 أشهر للمساعدة المجتمعية المحلية) وتوفير منهجي للمصالح ذات الصلة.

إن الاعتراف الشامل بمخاطر الطرف المقابل يسمح بإجراء تقييم بالمستوى اللازم من الأحكام. ويستند هذا الاعتراف على المؤسسة

نظام تصنيف داخلي (تسجيل النقاط)، وإجراءات المراجعة الدورية تحديث الملفات، والتحليل المنتظم لحالات الشذوذ (تحديد الهوية

السداد السريع للديون غير المسددة أو التجاوزات المحتملة، ومخاطر العدوى). يتم إجراء تقييم المخاطر عمومًا بناءً على التحليل الفردي لملفات الديون مما يجعل من الممكن تحديد الحد الأدنى لمستويات المخصصات.

عندما يكون هذا الفحص الفردي غير ممكن، بسبب العدد الكبير من الملفات أو انخفاض حجم الوحدة (الائتمان الاستهلاكي)، فمن الممكن استخدام الأساليب الإحصائية المبنية على البيانات التاريخية خارجية

محاضرات في التدقيق البنكي

(تصنيفات وكالات التصنيف) أو داخلية (لا سيما معدلات الاسترداد حسب نوع السوق أو العملاء أو المنتج)، المستمدة من تجربة المؤسسة في قطاع معين من السوق.

توصي نسبة ماك دونو بإدارة قياس مخاطر الائتمان بطريقة ما متحرك. والهدف من الإصلاح هو تحقيق إدارة أفضل للمخاطر الائتمان من خلال دمج المخاطر التشغيلية. سوف يأخذ المنظّمون بعين الاعتبار يأخذ بعين الاعتبار النماذج الداخلية للمؤسسات المصرفية وسيتم استخدامها وكالات التصنيف. وهكذا ستتطور الاقتباسات الداخلية نحو أنظمة تسمح بإدارة مفصلة وفردية لمخاطر الائتمان ومتكاملة في نموذج داخلي تعترف به الجهات الرقابية.

منهجية التدقيق

الفحص التحليلي الأولي لتنظيم المهن والمنتجات المراد من خلال الرقابة الإدارية يسمح بفهم أفضل للنشاط والتدريب

نتائج المجموعة التي تم تدقيقها. تنقسم هذه المرحلة من العمل إلى التحليل

• العرض التجاري والتسعير

يتضمن تحليل العرض التجاري فهم مجموعة من المنتجات التي يتم تسويقها واستراتيجيات تطوير العملاء الرئيسية تهدف والتسعير المعتمد. ويتعلق هذا التحليل بخطة التنمية الجوانب الفنية لهذه المنتجات وكذلك طريقة توزيعها وإدارتها. وبالتالي، يمكن التمييز بين المنتجات أو الأنشطة التي تثير الاهتمام، المنتجات أو الأنشطة المولدة للعمولة، لحسابها تنتج تأثيرات الحجم وتأثيرات المعدل في تكوين الهوامش، للحصول عليها رؤية أولى للتنظيم وهيكله نظم الإدارة تمت مراجعة النشاط قبل العمل التفصيلي الذي سيتم تنفيذه لاحقًا على هذه الجوانب والتجمعات المنفذة لإنتاج

النتائج: يتم إنتاج نتائج الإدارة وتحليلها من خلال التمييز بينها

مجموعات متجانسة حسب شرائح العملاء (الأفراد/المختصون/الشركات بشكل عام)، وخطوط الأعمال (القروض العقارية/قروض التصدير/...) المناطق الجغرافية

• نطاق أصحاب المصلحة

استثمار آخر قبل تحليل النتائج هو تحديد الهوية شاملة للعلاقات التعاقدية الداخلية (المجموعة) أو الخارجية (غير الجماعية).

التي أنشأها البنك لتطوير أنشطته الائتمانية. هذه العلاقات التعاقدية تتعلق بشكل أساسي بأساليب الإدارة والمكافآت مقدمو الأعمال أو شبكة الوكالات أو الشركاء الخارجيين أو الداخليين التي تم تفويضها بمراحل معينة لإدارة الائتمان (العمولات مدفوع).

• قواعد البناء الداخلية للرقابة الإدارية

إن تحديد النتائج حسب المهن أو الأسواق يتطلب في النهاية التعريف فرضيات البناء الداخلي الخاصة بالرقابة الإدارية يجب أن تكون عملية التدقيق قادرة تمامًا على توضيح ما يلي في البداية: هذه تتعلق الافتراضات بشكل أساسي بمعدلات التحويل الداخلي حسب السوق/ الأعمال، أو حتى أكثر من ذلك، إلى قواعد توزيع تكاليف الدعم العامة من المقر الرئيسي وقواعد تخصيص الأموال الخاصة والموارد طويلة الأجل حسب السوق/ وظيفة.

5 تقييم نظام الرقابة الداخلية

يعد فحص الرقابة الداخلية مرحلة رئيسية في هذا النهج تدقيق المؤسسات المصرفية. تسمح هذه المرحلة للمستمعين بالتدخل

على جميع إجراءات المنشأة وبالتالي تحديد مجالاتها المخاطر المحتملة.

يتم التركيز على تقييم الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالنشاط الائتماني التحليل:

- إجراءات الالتزام؛

- إدارة الأصول العاملة؛

- نظام مراقبة المخاطر؛

- نظام مراقبة الحساب؛

- مراجعة المخاطر القطرية.

محاضرات في التدقيق البنكي

ومن الناحية العملية، يمكن إجراء تحليل إجراءات الائتمان في ثلاث خطوات:

- فحص الإجراء الذي تحدده المؤسسة باستخدام أدلة الإجراءات، مقابلات مع المديرين الرئيسيين للإدارات المعنية، رسم خرائط للتطبيقات والتقارير الداخلية الموجودة مسبقًا (التفتيش، الرقابة الداخلية) أو الخارجية (السلطات الإشرافية)؛

- تحديد نقاط القوة أو الضعف في الإجراءات الموضحة (مراقبة الامتثال أهداف التدقيق)؛

- التحقق من نقاط القوة في الإجراء من خلال اختبارات المطابقة بشكل رئيسي على مجموعة مختارة من ملفات الائتمان.

5.1 تحليل إجراءات الالتزام

يتضمن فحص إجراءات الالتزام مراجعة النقاط التالية:

- الامتثال لسياسة العرض (الامتثال لجدول الأسعار وشروط تنفيذ لوائح محددة تنطبق على الائتمان)؛

- وجود أنظمة التسجيل ونظام التفويض؛

- وجود نظام للحدود ومراقبة التراخيص؛

- جودة إضفاء الطابع الرسمي على قرارات وملفات المنح (تحليل الملفات في لجنة الائتمان، وجود أوراق القرار موقعة حسب الأصول من قبل المديرين المختصين)؛

- التحكم في الملفات المادية (اكتمال الوثائق المطلوب تقديمها). يجب أن تجعل من الممكن ضمان الملاءمة الصحيحة بين المعرفة

قواعد التشغيل للإجراءات وتطبيقها اليومي موظفي البنك

5.2 إجراءات إدارة الأصول العاملة

تتعلق نقاط الرقابة الداخلية الرئيسية في هذه المرحلة بشكل أساسي بما يلي:

- مراقبة سداد المواعيد المستحقة وتجهيز التذكيرات الأولى غير مدفوعة الأجر؛

محاضرات في التدقيق البنكي

- تحديث المعلومات المتعلقة بحياة الملف، ولا سيما ضمانات؛

- إدارة الأحداث التي تؤثر على الوضع الائتماني (إعادة المفاوضات، الوقف الاختياري، السداد المبكر...).

ويجب أن تؤدي مراجعة هذا الإجراء إلى قيام المدقق بالتأكد من عدم وجوده من المحتمل أن يتم تصنيف الملفات الصحية على أنها مشكوك فيها

5.3 نظام مراقبة المخاطر

يتم توزيع عرض الائتمان بشكل متزايد على أساس جديد قنوات التوزيع (الإنترنت، الهاتف، الخ). هذه التقنيات الجديدة تؤدي

مؤسسات الائتمان لتجهيز نفسها بشكل متزايد مع أنظمة جديدة فعالة ومتكاملة.

وفي هذا السياق، يجب أن تتيح مراجعة المخاطر بشكل خاص ما يلي:

• التأكد من مستوى جودة المواد المستخدمة وقابليتها للتطور مع مرور الوقت لمواجهة الزيادة المحتملة في العمليات؛

• فهم المستويات الأمنية المختلفة لهذه المواد لمنع خطر الفشل (وجود نظام النسخ الاحتياطي) والهجمات الخارجية عليها الأنظمة (الفيروسات، وما إلى ذلك)؛

• تقييم تنظيم المهام في سياق تكون فيه الفرق متنقلة وساعات العمل المرنة بشكل متزايد؛

• التعرف على الممارسات التجارية ومستوى أمن العمليات. الأهداف الرئيسية لمراجعة نظام مراقبة المخاطر هي التأكد من قدرة المؤسسة المصرفية على الجرد الشامل أصولها الخاطرة، وتكوين رأي حول مستوى السيطرة المتاحة المنشأة على الأحكام التي تشكلها.

إن تدقيق نظام مراقبة المخاطر يجعل من الممكن تقييم جودة جرد الأصول الخاطرة والذي يعتمد إلى حد كبير على:

محاضرات في التدقيق البنكي

- تحليل طرق مراقبة المخاطر الصحية: تحليل التجاوزات الحدود المسموح بها، وتنفيذ مراقبة ملفات "الأعمال". خاص"، الخ. ;

- وجود إجراء تصنيف داخلي: مؤسسات الائتمان مطلوب منهم بناء نظام التصنيف الخاص بهم مما يؤدي إلى تعيين أو تصنيف كل طرف مقابل على أساس مستوى المخاطر الخاص به. هذا النظام تتكون بشكل عام من سلسلة محدودة من الملاحظات التي يتم تجميع الملفات حسبها مجموعات متجانسة

- وجود تنظيم قطاعي في المجالات الحساسة : مراجعة المخاطر في بعض المجالات الحساسة تقليدياً من حيث المخاطر ويمكن للطرف المقابل الاعتماد، إذا لزم الأمر، على عمل الإدارات المختصة التي قد تكون المنشآت قد نفذتها في هذه القطاعات (على سبيل المثال للقطاع العقاري)؛

- تحليل إجراءات إلغاء تصنيف مستحقات الأداء إلى مستحقات معلقة المستحقات المشكوك فيها، ثم المستحقات المشكوك فيها في التسوية المشكوك فيها: الطبيعة الآلية و/أو تخفيضات رسمية من فئة إدارة إلى أخرى نقطة حساسة في تنظيم مراقبة المخاطر في الجهة؛ هذه التخفيضات ويجب أن تكون أيضاً جزءاً من الإطار التنظيمي المصرفي؛ الكيفيات ويجب أن تضمن عمليات رفع السرية الامتثال لمبدأ العدوى(امتداد الطابع المشكوك فيه إلى جميع التزامات المجموعة اعتبارها، بمجرد تحديد أن أحد هذه الالتزامات مشكوك فيه)؛

- مراجعة هياكل مراقبة مخاطر الائتمان: وجود وحدات مراقبة مخاطر الائتمان وينبغي للرصد على المستويين المحلي والوطني أن يتيح الفهم الصحيح طبيعة المخاطر. ويجب أن يعتمد هذا التقييم أيضاً على الخدمات الهيئات المستعرضة مثل هيئات التفتيش والرقابة الداخلية.

كما أن تدقيق نظام مراقبة المخاطر يجعل من الممكن تقييم الأساليب ممارسات التزويد التي تطبقها المؤسسات الخاضعة للتدقيق.

غالباً ما تكون طرق التزويد محددة يتم تحديدها وفقاً لحجم الملفات أو خاصة بكل شريحة كبيرة قاعدة العملاء: المخصصات الإحصائية للالتزامات الصغيرة (أسواق فرادى)؛ أحكام فردية للملفات الهامة (سوق شركات).

يتضمن تقييم إجراءات توفير الإحصاءات ما يلي:

محاضرات في التدقيق البنكي

- تحليل أساليب تشغيل أنظمة التصنيف الداخلي فيها يجب أن تكون مرتبطة بطبيعة المعلومات المستخدمة في عملية التصنيف،

قدرة المديرين على تعديل التصنيفات، واستخدام القواعد الخارجية، طرق المراقبة والمراجعة؛

- مراجعة طرق حساب احتمالات التخلف على أساسها الاقتباسات: ستتعلق بالأسس المستخدمة مثل القواعد الإحصائية

النتائج الداخلية الناتجة عن تحليل الفترة والسكان الملاحظين، أو خارجية، بسبب عدم وجود بيانات داخلية كافية. في هذه الحالة يمكن للبنك استخدام البيانات المقدمة في هذا المجال من قبل وكالات البحث الرئيسية ؛

- تقييم حساب احتمالات الخسارة في حالة التخلف عن السداد والتي تأخذ يأخذ في الاعتبار بشكل عام خصائص المقرض (التصنيف، البلد، الحجم وقطاع النشاط وما إلى ذلك)، والائتمان (وجود الضمانات، وتقاسم المخاطر، وأولوية السداد حسب طبيعة القرض أو الضمان). سياسة الإنعاش، أو العوامل الخارجية (الدورات الاقتصادية)؛

- التحكم في مستوى التعرض وقت حدوث الخلل وهو بشكل عام محسوبة من أسس داخلية؛

- التحقق من النظر الصحيح لهذه المعايير المختلفة لحساب المخصص الإحصائي. التحقق من صحة المعلومات الاحتفاظ بها، و يتم الاعتراف بالحكم أو التحديث في وقت السيطرة على الحسابات. لضمان التطبيق الصحيح لمبادئ توفير الإحصاءات أو محددة بشكل فردي، يمكن للمؤسسات تطوير الأساليب تغطية المخاطر الشاملة حسب فئات المحفظة الرئيسية (القطاعات السوق/خطوط الأعمال والقطاعات، وما إلى ذلك).

5.4 التحكم في الحسابات

وبالنظر إلى الكميات المعنية بشكل عام، فإن الضوابط المحتملة على تعتمد العمليات الائتمانية بشكل أساسي على:

1. تقييم أداء نظام المعلومات والذي يتضمن بشكل أساسي حول :

محاضرات في التدقيق البنكي

- فحص طرق توفير أدوات الإدارة والمحاسبة.

- تحليل الآثار غير المباشرة للإدارة في مجال المحاسبة؛

- مراجعة الضوابط التي يقدمها نظام الكمبيوتر نفسه.

2. مراجعة الإجراءات الداخلية لتبرير ومراقبة الحسابات. من خلال منظمة حسب مستويات الضوابط التي يمكن أن تكون دائمة

أو الدوريات. تنقسم الضوابط الدائمة إلى مستويين:

• المستوى 1: الفحوصات اليومية التي يقوم بها طاقم العمليات أو تسلسلهم الهرمي مباشر.

• المستوى 2: موظفون من خارج العملية يقومون بالتبرير بشكل دوري الأرصدة المحاسبية (المكتب الخلفي، المكتب الأوسط) والتحقق من صحة الإجراءات تتم مراقبتها جيدًا لاكتشاف الأخطاء أو الحالات الشاذة.

تنقسم الفحوصات الدورية إلى مستويين:

• المستوى 3: إدارة نظام الرقابة عن طريق المحاسبة المركزية.

• المستوى الرابع: التفتيش العام، وهو تابع للإدارة ويهدف إلى أن يكون مستقلاً المهنة أو الوظائف أو المناطق ويمكن التحقق من كل شيء، بما في ذلك الضوابط الدائمة.

فيما يتعلق بالأنشطة الائتمانية، إجراءات تسوية المبالغ القائمة (في رأس المال وإعادة الخصم) والمخصصات بين سلاسل الإدارة والأرصدة المحاسبية تشكل منطقة التحكم الأكثر حساسية.

يمكن التوفيق بين بيانات الإدارة والبيانات المحاسبية تتخذ عدة أشكال. وهذا ينطوي على ضمان:

- التوفيق الصحيح بين أسس الإدارة والأسس المحاسبية بشأن الاعتمادات القائمة وإعادة الخصم والنتائج والحسابات المتنوعة (يرفض...);

- التوفيق بين جميع سلاسل الإدارة والسلاسل المحاسبية؛

- الإطار بين المحاسبة المساعدة والمحاسبة العامة؛

- تحليل الحالات الشاذة؛

تمر مراقبة الحساب بأربع مراحل أساسية: مراجعة المخاطر على المبالغ المستحقة، والرقابة الفعالة على الحسابات، والمراجعة التحليلية النهائية و استخدام المراجعة بمساعدة الحاسوب.

• مراجعة المخاطر القائمة

يجب أن تتيح مراقبة النشاط الائتماني التحقق من صحة التسجيل محاسبة المبالغ التي تمت مراجعتها ، لا سيما فيما يتعلق بتحديد المبالغ المستحقة المعاد هيكلتها، ورفع السرية عنها المستحقات المشكوك في تحصيلها في المستحقات المشكوك في تحصيلها، قواعد المخصصات المخاطر المؤكدة والمعلومات المالية التي سيتم تقديمها حول مخاطر الائتمان

يجب أن يغطي المخصص بالقيمة الحالية جميع الخسائر المتوقعة للمدفوعات المشكوك فيها أو المشكوك فيها. وبالإضافة إلى ذلك، سعر الخصم المستخدمة يجب أن تتوافق مع المعدل الفعلي الأصلي.

مراجعة الملفات الائتمانية الرئيسية المشكوك في تحصيلها والاعتمادات المشكوك في تحصيلها المشكوك في تحصيلها يتكون من اتخاذ قرار بشأن تقييم مستوى المخصصات الجاري.

إن اختيار المتفوقين الرئيسيين يجب أن يستجيب للتغطية المثلى الاعتمادات التي تم التحقق منها. ويمكن تقسيم معايير الاختيار المستخدمة على النحو التالي:

- اختيار الاعتمادات الرئيسية في المبلغ الإجمالي;

- اختيار الملفات الرئيسية ذات المخاطر الصافية العالية (صافي المخاطر ويفهم على أنه الفرق بين مبلغ الاعتماد والأحكام بالفعل

- اختيار الاعتمادات الرئيسية على أساس تاريخ الديون غير المسددة;

- اختيار الملفات التي تم اختيارها عشوائياً.

بناءً على الاختيار الذي تم، سيتعين على المدقق أن يقرر مستوى توفير كامل الرصيد المستحق للعميل من:

محاضرات في التدقيق البنكي

- تحليل الوضع المالي للعميل (البيانات المالية، وعروض الأسعار، وما إلى ذلك)؛
- تحليل الوضع القانوني للملف (المراسلات المتبادلة، الاستدعاءات، قرارات المحكمة...) ؛
- مستوى الضمانات والأوراق المالية التي يحتفظ بها البنك (بيانات الرهن العقاري، التعهدات والضمانات وغيرها).
- يتم إجراء هذا الفحص خلال المقابلات مع مديري الأعمال المسؤولين الملفات والخدمات القانونية ومن خلال استخدام ملفات المنشأة.
- يتم بشكل عام إنشاء ملفات الائتمان لكل ملف، وتقديم ملف طبيعة المعاملة، والمبالغ المعنية، وأي إجراءات قانونية فيها دورة تقييم الضمانات والاستنتاجات فيما يتعلق بتغطية المخاطر.
- تعتمد المراجعة الائتمانية السليمة على نفس النهج العملي الذي تتبعه مراجعة الائتمان الاعتمادات المشكوك فيها (إنشاء ملفات الائتمان). معايير الاختيار المحتفظ بها هي متنوعة:
- اختيار الملفات بناء على التصنيف الداخلي للمؤسسة؛
- اختيار الملفات حسب قطاع النشاط، كميات كبيرة، أو بشكل عشوائي.
- تظل مراقبة الملفات السليمة طريقة تدقيق لتقييم المخاطر العملاء
- بالنسبة للاعتمادات المرتبطة بالالتزامات الدولية، يجب على البنوك أن تشكل النماذج الداخلية لتقييم المخاطر القطرية والأحكام ذات الصلة.
- تظل هذه الأحكام خاضعة للتنظيم من قبل إدارة الضرائب، التي تنشر سنويا من المعدلات القصوى لمخصصات مخاطر الدولة القابلة للخصم. من في عام 1999، لم تعد اللجنة المصرفية تقدم توصيات بشأن أسعار الفائدة المصرفية. الحد الأدنى من المخصصات التي سيتم تشكيلها على الأطراف المقابلة اعتمادًا على بلدهم. تقييم النماذج الداخلية لتحديد مخصصات المخاطر تنقسم إلى ثلاث مراحل رئيسية:
- مراجعة إجراءات تحديد المبالغ القائمة التي تدخل في إطار النظام

محاضرات في التدقيق البنكي

مخصصات المخاطر القطرية. ويجب أن تضمن هذه الإجراءات ذلك اكتمال التعدادات في جميع الإدارات أو الجهات أو الجهات؛

- قواعد تحديد الدولة "الأكثر حساسية" التي سيتم الإحتفاظ بها بين الدول مكان الإقامة وبلد المنشأ لكل طرف مقابل؛

- مراجعة طرق احتساب المخصصات: بشكل عام تحددها البنوك قوائم معدلات الاستهلاك حسب البلد ومعدلات الاستهلاك حسب

طبيعة الالتزامات يتم تحديثها بشكل دوري؛ الالتزامات موجودة تأثير مرجح بطبيعته، ولا سيما وفقاً ل ضماناتها و/أو المواعيد النهائية.

يجب على المؤسسات وضع قواعد دقيقة لمعالجة المبالغ المستحقة مشكوك فيه فيما يتعلق بمسألة مخاطر الدولة: لا ينطبق الإجراء

بشكل عام فقط للمبالغ المستحقة السليمة، ويتم مخصص للمستحقات المشكوك في تحصيلها بطريقة محددة على أساس كل حالة على حدة؛ يمكن أن تكون مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها تزداد في حالة أن حساب مخصص مخاطر الدولة ينتج عنه مبلغ

أعلى من المخصص الفردي لإهلاك الديون المشكوك في تحصيلها.

• المراجعة التحليلية النهائية

ويجب أن يسمح للمدقق بفهم التطورات التي تمت ملاحظتها على الجاري. يعتمد هذا التحليل بشكل أساسي على العمل الذي تقوم به المراقبة

إدارة. ومن المثير للاهتمام وضع البيانات في منظورها الصحيح من خلال مقارنة البيانات:

- من شهر إلى آخر؛

- مقارنة بالميزانية؛

- فيما يتعلق بالسنة المالية السابقة؛

- مقارنة بالمنافسة؛

- من حيث الاقتصاد الكلي.

تتيح المراجعة التحليلية النهائية أيضًا معرفة أهمها ومقارنتها مؤشرات الإنتاج (التنفيذ، معدل السداد، السداد المتوقع) وكذلك التحليل من حيث معدل الهامش والدعم بين استخدامات وموارد فئات الائتمان الرئيسية.

•• استخدام RAO (المراجعات بمساعدة الكمبيوتر)

تعتبر أداة تحليل يستخدمها المراجعون بشكل متزايد لإجراء التحليلات العالمية أو إجراء الاختبارات عن طريق الاستثناء. اعتمادًا على الأسس المستردة (المبالغ المستحقة، والأسعار، والهوامش، وتصنيف الائتمان، المواعيد النهائية، وما إلى ذلك) ومعايير الفرز التي تم الاحتفاظ بها، فمن الممكن تطويرها التحليل في المصطلحات:

- أسعار الفائدة ومعدلات الهامش (تحديد المعدلات السلبية، منخفضة جدًا أو مرتفع بشكل غير طبيعي)؛

- مواعيد نهائية غير منتظمة؛

- غياب البيانات (اسم الطرف المقابل، والتصنيف، وما إلى ذلك)؛

- التقسيم الطبقي للمبالغ المستحقة (حسب الطبيعة والمعدل والاستحقاق وما إلى ذلك).

6 أدوات العمل

لتسهيل عمله، يستخدم المدقق الاستبيانات ويطور البرنامج العمل الذي يغطي اختبارات التحقق ويتضمن الإجراءات تهدف إلى التحقق من التشريع. ويجب أيضًا أن تأخذ في الاعتبار الأحداث بعد إقفال الحسابات وحتى تاريخ الجمعية العامة العادية.

6.1 استبيان الرقابة الداخلية

1. تغطية المخاطر

1.1 هل هناك أي حدود

- من خلال الحد الأقصى من المخاطر على العميل؟

- حسب مجموعة العملاء أو قطاع السوق؟

- حسب قطاع النشاط؟

- حسب المنطقة الجغرافية؟

1.2 ما هو معدل تجديد هذه الحدود؟

2. السياسة العامة

2.1 هل السياسة الائتمانية للمؤسسة محددة بوضوح؟

2.2 هل تضع الإدارة أهدافاً عامة من حيث:

- الحدود؛

- ترخيص الائتمان؛

- التجديد؛

- ضمانات؛

- الربحية.

- ذات طبيعة ائتمانية.

2.3 هل يتم توصيل هذه الأهداف إلى المسؤولين عن ملفات الائتمان؟

3. تفويض الصلاحيات

3.1 هل هناك أي تفويضات ممنوحة من قبل الإدارة فيما يتعلق بالتفويض الاعتمادات؟

3.2 هل تم إدراج قائمة الأشخاص المصرح لهم من قبل الإدارة بمنح الاعتمادات؟

هل تم تحويلها إلى المصالح المعنية؟

3.3 هل تم تحديد حدود التفويض على مستويات متعددة:

- لكل عميل؛

- حسب طبيعة المنافسة؛

- حسب البلد؛

- حسب الضمانات التي تم الحصول عليها.

3.4 هل يشير الترخيص الائتماني بوضوح إلى ما يلي:

- الناس الذين يأذنون الائتمان؟

- طبيعة المسابقات؟

- الكميات؟

- الضمانات وانتهاء صلاحيتها؟

- تاريخ الصلاحية؟

- الشروط (الأسعار، العملات، الخ)؟

3.5 نظام التفويض لتفويض الاستثناءات للشروط العامة هل تم تعريفها بوضوح؟

4. ملفات الائتمان

4.1 هل تتضمن السجلات ما يلي:

- وصف دقيق للتمويل؛

- موضوعه، طبيعته، مقداره، شروطه؛

- طلبات التجاوزات؛

- معلومات عن العميل ومستخرج K-bis وهويته؛

- توزيع رأس المال، قطاع النشاط؛
 - تفاصيل الاعتمادات الممنوحة من قبل البنوك الأخرى؛
 - تاريخ الحساب؛
 - الأرقام الأخيرة: الحسابات السنوية المعتمدة الأخيرة، والحسابات المتوقعة
 - التصنيف: بنك فرنسا، منظمة تصنيف معروفة؛
 - التفاصيل والمستندات الداعمة للضمانات: وصف الأصول وتقييمها؛ صياغات السجلات المساحية والرهن العقاري للعملاء و/أو ضاماناتهم؛ آخرون ؛
 - التحليل المالي وفق منهجية موحدة على المستوى الاقتصادي، المنظورات الاجتماعية والمالية والتجارية والنسب والتحليل التنافسي؛
 - جودة المساهمين والمديرين.
- 4.2 هل يتم حفظ أصول العقود والضمانات في خزانة؟
5. مراقبة المخاطر
- 5.1 هل ينص الإجراء على مراقبة التجاوزات؟
- 5.2 هل تمت الموافقة على هذه التجاوزات مسبقاً من قبل الشخص صانع القرار؟
- 5.3 هل هناك أداة لرصد التجاوزات؟
- 5.4 هل تتيح مراقبة الالتزامات الحصول على وضع موحد من خلال العميل (داخل الميزانية العمومية - خارج الميزانية العمومية) في أي وقت؟
- 5.5 ما مدى تكرار إجراء هذه المراقبة؟
- 5.6 هل يمكن لمديري الحالات مراجعة الحسابات في أي وقت فتحها باسم الشركة وتحليل تطور هذه الحسابات فيما يتعلق بها

الحدود الموضوعة مسبقاً؟

5.7 هل يتم منح تصاريح التجاوز ضمن حدود معينة؟

5.8 ما هي المعايير؟ (الموارد المالية الكافية، جودة العمل، التجاوزات منضبط...)

5.9 هل هناك لجان لرصد التجاوزات؟ هذه اللجان أو غيرها هل يضمنون الالتزام العام للمؤسسة؟

5.10 من هم المشاركون، وسائل الإعلام المستخدمة، وتيرة الرصد؟

5.11 هل هذا الدعم شامل من حيث الالتزامات؟ التعاقدات وهل يتم توزيعها حسب نوع الديون القائمة

(سليمة، معاد هيكلتها، مشكوك في تحصيلها، مشكوك في تحصيلها)، مساومة...؟

5.12 كيف تكتشف المؤسسة الحالات المثيرة للقلق؟

5.13 هل تتيح تقارير المراقبة التعرف على الاعتمادات التي لها تاريخ صلاحية انتهت صلاحية تاريخ

تجديد الضمانات وما إلى ذلك.

5.14 هل هذه البيانات قابلة للمقارنة بالمحاسبة؟

6. الفصل بين الواجبات

6.1 هل يتم تنفيذ عملية تحرير الاعتمادات بواسطة شخص (أو خدمة) مختلفة من الذي يأذن الائتمان؟

6.2 قبل الإفراج عن الأموال، يتحقق من وجود ملف ونفذت الضمانات؟

6.3 هل يوجد قسم للتدقيق الداخلي؟

6.4 إذا كانت الإجابة بنعم، هل تقوم هذه الخدمة بمراقبة الالتزام بالإجراءات المختلفة وفحصها هل لديها

ملفات ائتمانية من حيث المضمون والشكل؟

7. التقاضي

7.1 ما هي السياسة العامة للمؤسسة فيما يتعلق بما يلي:

- تحويل الديون إلى ديون مشكوك في تحصيلها؛

- إحالة الديون المشكوك في تحصيلها إلى القضاء؛

- الأحكام العامة؛

- أحكام محددة.

7.2 هل هناك إدارة مسؤولة عن متابعة ملفات التقاضي؟

7.3 هل هناك نقل فعلي للملفات إلى هذه الخدمة؟

7.4 وصف إجراءات التقاضي والتوصل إلى مدى فعاليتها.

6.2 برنامج العمل

الفصل السابع: تدقيق دورة الودائع

1 تقديم الدورة

يتم تعريف ودائع العملاء على النحو التالي: "(...) أموال الشخص تحصيلها من طرف ثالث، على وجه الخصوص في شكل ودائع، مع الحق في التصرف فيها لحسابها الخاص، ولكن يعود لها إعادتها..."

تقع ودائع العملاء ضمن إطار قانوني منظم للغاية.

1. يتم تعريف احتكار تلقي الأموال من الجمهور - من الذي يحظر على أي شركة بخلاف مؤسسة الائتمان تلقي الأموال من الجمهور عند الطلب أو خلال فترة عامين. هذا الحظر لا يتعلق الأمر بمؤسسات. -، ولا الشركات التي يحكمها رمز التأمين، ولا شركات إعادة التأمين، ولا شركات الاستثمار، ولا المنظمات جمع مشاركة أصحاب العمل في جهد البناء للعمليات المنصوص عليها بمجلة البناء والإسكان، ولا صناديق الديون المشتركة ولا مشاريع الاستثمار الجماعي في الأوراق المالية.

2. تستفيد ودائع العملاء من الضمان في حالة فشلها مؤسسة الائتمان. تلتزم مؤسسات الائتمان المعتمدة في فرنسا بذلك صندوق ضمان الودائع يهدف إلى تعويض المودعين في حالة حدوث ذلك عدم توفر ودائعهم. يقتصر سقف التعويض على لكل مودع.

محاضرات في التدقيق البنكي

3. اليقظة فيما يتعلق بغسل الأموال والتعاون معها السلطات الإشرافية

4. يمكن أن يكون العملاء "ماليين" (UCITS) وصناديق الديون المشتركة و المؤسسات المالية بخلاف المؤسسات الائتمانية) أو "غير المالية" (رجال الأعمال الأفراد، الأفراد، شركات التأمين، الإدارات عام و شخصي).

5. يمكن أن تأتي ودائع العملاء بعدة أشكال:

- الحسابات الائتمانية العادية (الودائع تحت الطلب). وهي خاضعة للإعلان مع الإدارة الضريبية لأي فتح وإغلاق الحسابات. هؤلاء

يجوز سحب الحسابات في أي وقت دون سابق إنذار. أنها تسمح لك بالاستفادة الخدمات النقدية والخدمات المصرفية الأخرى؛

- حسابات التوفير ذات النظام الخاص (حسابات التوفير العادية، حسابات التوفير A، حسابات التوفير الزرقاء، حسابات التوفير الشعبية، CEL و PEL). أنها تسمح للعميل بالوصول إليها مدخراتهم على الرغم من حصولهم على أجر؛

- الحسابات لأجل: يتم تجميد الودائع لفترة يتم التفاوض عليها بحرية بين المودع والمنشأة. يتم دفع الفائدة على شكل متأخرات. هؤلاء

تخضع الحسابات لخصم إلزامي لضريبة الدخل. الدخل والمساهمات الاجتماعية الأخرى.

معدل الفائدة الاسمي السنوي لحسابات التوفير الخاصة بالنظام ثابت عن طريق التنظيم. لكن المؤسسات الائتمانية تتمتع بالحرية في مكافأة الآخرين الأموال المستلمة بالمعدل الذي يختارونه. تتعلق الخصومات الأكثر شيوعاً برسوم صيانة الحساب و عمولات لفتح أو إغلاق الحسابات.

2 المخاطر المرتبطة بعمليات الإيداع يمكننا التمييز بين المخاطر المالية ومخاطر الطرف المقابل والمخاطر، المخاطر التشغيلية وغيرها.

2.1 المخاطر المالية

تشمل المخاطر المالية ما يلي:

- مخاطر السيولة التي تتوافق مع قدرة المؤسسة الائتمانية للرد على عمليات السحب الكبيرة من ودائع العملاء؛

- مخاطر سعر الصرف، والتي تنشأ عندما لا يتم إرجاع الودائع إلى نفس العملة؛

- مخاطر أسعار الفائدة، والتي يمكن أن تجد مصدرها في غياب الدعم بين الودائع والاستخدامات، في المدة أو في نوع السعر.

2.2 مخاطر الطرف المقابل

تتعلق مخاطر الطرف المقابل بمعاملات التحصيل/التسوية (حالة ائتمانات العملاء). وهي مرتبطة بتدهور الوضع المقترض أو قيمة الضمانات التي حصلت عليها المنشأة مما يؤدي إلى عدم سداد الدين جزئياً أو كلياً (وبالاستيعاب عند التأسيس ويسمى كضمان للالتزامات المقدمة). يمكن لهذه المخاطر يمكن تكثيفها بسبب حالة أسواق أو قطاعات معينة من النشاط ولكن وكذلك من خلال سياسة منح وتوزيع المبالغ المستحقة التي تعتمد عليها المنشأة.

يمكن تقسيم مخاطر الطرف المقابل إلى:

- خطر التخلف عن السداد: استحالة قيام العميل بسداد أرصده موعداً التسليم ؛
- مخاطر التعرض المرتبطة بخصائص الائتمان الممنوح وعلى وجه الخصوص ملف السداد الخاص به. ويفترض التقييم المسبق لهذه المخاطر تقدير التاريخ الذي سيحدث فيه فشل العميل.
- مخاطر عدم الاسترداد والتي يجب تقييمها مع مراعاة الضمانات مُقْتَنَى. يعد تقييم الضمانات جزءاً أساسياً من قياس المخاطر..

2.3 المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية أو الإدارية هي من عدة أنواع:

- الفشل في نظم المعلومات.

- أخطاء التسجيل؛

محاضرات في التدقيق البنكي

- التقليل من قيمة المنتجات (الفائدة المدينة أو الائتمان)؛

- الاستخدام الاحتمالي للودائع؛

- الإبلاغ عن الأخطاء إلى الإدارة الضريبية.

تشمل المخاطر الأخرى ما يلي:

- الحسابات الخاملة: وهي الحسابات التي لم يتم نقلها لفترة طويلة

فترة. قد تكون هذه الحسابات عرضة للتلاعب الاحتمالي

- حسابات الموظفين: يستفيد الموظفون من ظروف مواتية في فيما يتعلق بأسعار الفائدة على القروض وشروط السحب على المكشوف. هذه الحسابات

قد تخضع لحسابات العبور للاختلاس. انتباه ويجب إيلاء اهتمام خاص لتحليل حسابات الارتباط، الانتظار أو التسوية؛

. - حسابات العبور والقيم غير المحتسبة: هذه الحسابات مفتوحة لمعاملات محددة لا تؤدي إلى كشف حساب؛

- الحسابات المحلية: الأموال المودعة من قبل غير العملاء المقيمين عدم إرسال العناصر أو إشعارات الخصم المباشر أو حسابات العملاء البيانات لأسباب تتعلق بالسرية.

لا تتم مراقبة هذه الحسابات إلا قليلاً، لكن يجب أن تكون موضع اهتمام خاص. وهذا أحد المهام المنوطة بالتفتيش العام

3 أسلوب التدقيق

تدخل حواجز الرقابة الداخلية فيما يتعلق بودائع العملاء في الاعتبار طوال تسلسل عمليات الإيداع. لذلك، مراجعة السيطرة يجب أن تمارس الداخلية في مراحل مختلفة من الإجراء.

3.1 تقييم الرقابة الداخلية

يمكن أن يعتمد تقييم إجراءات فتح الحساب على المراقبة بالالتزام بالنقاط التالية:

محاضرات في التدقيق البنكي

- وجود معايير الاختيار عند الافتتاح؛

- وجود إجراء كتابي لفتح الحسابات يشمل على وجه الخصوص:

نظام التفويضات من قبل المدير المختص، فصل وظائف تميز الأشخاص المخولين بتسجيل الحركات على حساب الأشخاص المخولين بفتح الحسابات، وإنشاء ملف على العميل المستقبلي، وبالتالي تمكين إدخال أنظمة التصنيف فيه داخلي (الهوية، الدخل أو القدرة، الموطن، وما إلى ذلك) وفي حالة الشركات،

مراقبة صلاحية صلاحيات مسؤولي الشركات؛

- وجود إجراء لتحديث المعلومات الدائمة (العناوين، شروط الأجر، وما إلى ذلك).

يمكن إجراء تحليل الإجراءات التي تحكم عمر حسابات الودائع على النقاط التالية:

- وجود تفويض من العميل لكل حركة على الحساب؛

- الالتزام بالأحكام التنظيمية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ؛

- توفير للعملاء وسائل السيطرة على حساباتهم وفقاً لذلك

مثال على إرسال البريد عن طريق خدمة مستقلة (كشوفات الحساب على وجه الخصوص) أو وجود إجراء لمعالجة الشكاوى.

الحسابات الخطرة مثل حسابات العبور والموظفين والحسابات المتنوعة (خاصة "المبالغ الأخرى المستحقة") يجب أن تخضع لإجراءات محددة

- المراقبة من قبل المصالح المعنية (إدارة شؤون الموظفين على وجه الخصوص)؛

- مراقبة التحركات من قبل شخص مرخص له (حسابات العبور).

المعاملات على حسابات التوفير الخاصة بالنظام والودائع لأجل هي تتم معالجتها عمومًا في إطار الأنظمة الآلية التي ستكون مناسبة لها للتحكم :

- الامتثال للخطط المحاسبية؛

محاضرات في التدقيق البنكي

- مراقبة الحالات الشاذة (تجاوز السقف، الحسابات المدينة)؛

- التطبيق الصحيح للقواعد الضريبية؛

- عملية حساب الدخل والتفويضات من حيث تحديد المكافأة.

غالبًا ما تؤدي المعاملات على القسائم النقدية وقسائم التوفير إلى التلاعب النقدية، وعلى هذا النحو، يجب أن تخضع لفحوصات متكررة من قبل الخدمات تفتيش. يمكن للمدققين التحقق من النقاط التالية:

- وجود إجراء ينظم الاشتراك وسداد القسائم (التفويضات، والتفويضات، وتحديد معدلات الأجور، وما إلى ذلك)؛

- شروط تخزين دفاتر القسائم وإجراء عمليات الجرد المنتظمة.

.

3.2 التحكم في الحساب

يعتمد نهج تدقيق الحساب إلى حد كبير على التقييم الذي تم إجراؤه من قبل المدقق على الرقابة الداخلية، مع الأخذ في الاعتبار أهمية الأحجام و عدد الحسابات المراد معالجتها.

وكجزء من النهج الأول، يجب أن يصبح المدقق على دراية بتصنيف المنتجات الموزعة، وتسعير العملاء، والموارد الموضوعية العمل (البشري والمادي) ومع التنظيم العام للكيان الخاضع للرقابة (أدوات التحكم، أنظمة تكنولوجيا المعلومات)

يجب أن تركز المراجعة التحليلية المتكررة على التحليلات الهيكلية والربحية. (حسب فئة المنتج) والتكلفة (سعر الفائدة الظاهري)

سيتم تمكين نقاط القوة التي تم تحديدها أثناء عمل مراجعة الرقابة الداخلية لتخفيف أو تعميق العمل الختامي على حسابات معينة. ومع ذلك يجب على المدقق أن يقوم عند كل إقفال بما يلي:

- مراقبة التسويات بين سلاسل الإدارة وسلاسلها المحاسبين.

- تحليل الحسابات المعلقة؛

– مراقبة التسويات بين قواعد إعادة خصم الإيرادات في الإدارة وفي المحاسبة العامة؛ التأكيد المباشر على عينة من العملاء

الفصل الثامن: تدقيق دورة عمليات السوق

1 تقديم الدورة

منذ بداية الثمانينات، زاد "التمويل" بشكل كبير وتأثيرها على الاقتصاد. وأدت هذه الظاهرة إلى عدم استقرار المعدل الفائدة بعد إلغاء القيود التنظيمية وأسعار العملات بعد إلغاء أسعار الصرف الثابتة.

أهمية المخططات المالية والبحث في النهج المالي من الشركات يعكس زيادة مشاركة قادة الأعمال في إدارة هذه المخاطر. وقد أدى التطور المتزايد للمنتجات المالية وسائل السياسة المالية التي تم الترويج لها حديثاً.

وقد اتبع المشاركون في الأسواق المالية هذا الأمر، بل وشجعوه في بعض الحالات صفقة جديدة للرد على عملائهم وإدارة المخاطر المالية الخاصة بهم.

ولا تمر هذه التطورات دون أن تشكل مشاكل خطيرة للمستمتع احترام الصورة الأمنية وحماية التراث.

وفي إطار ممارسة هذه الأنشطة، يتدخل البنك في الأسواق الأدوات المالية حيث تقوم بتنفيذ المعاملات على الأدوات المالية الآجلة

وكذلك معاملات الأوراق المالية.

1.1 استراتيجيات التدخل

تسمح عمليات التحوط للوكلاء الاقتصاديين بحماية أنفسهم ضد المخاطر المالية الناتجة عن المعاملات التي يقومون بها مع عملائهم. نميز :

– التحوط الكلي، والذي يهدف إلى فهم مخاطر أسعار الفائدة عالمياً الناشئة عن استخدامات وموارد المؤسسة الائتمانية (أصول ALM و إدارة الالتزامات أو إدارة الأصول والخصوم)؛

– التحوط الجزئي، الذي يسعى إلى تقليل المخاطر التي يتعرض لها العنصر للميزانية العمومية أو خارج الميزانية العمومية للمؤسسة، المحددة منذ البداية أو المرتبطة بالصفحة المستقبلية.

تتكون عمليات التداول من شراء الأوراق المالية أو الأدوات المالية لفترة محددة في سوق سائلة.:

– صناعة السوق: يتكون هذا النشاط من تقديم نطاق مستمر السعر على منتج معين سواء لأصحاب المصلحة الخارجيين أو للآخرين

أقسام البنك

– المراجعة: تتمثل عمليات المراجعة في الاستفادة من التشوهات والتي يمكن أن تحدث بين سوقين مترابطين بشكل وثيق؛

– اتخاذ المواقف الاتجاهية: يتكون من اتخاذ المواقف حسب الطلب للإدارة العامة على عامل خطر محدد للاستفادة من التقلبات

الأسواق المرتبطة بعامل الخطر هذا؛

– تجميع المنتجات المهيكلة: يتكون هذا النشاط من تقديم المنتجات للعملاء منتج فريد من نوعه، وهو غير قابل للتفاوض في السوق المنظمة والذبيتوافق مع سلة المنتجات الموجودة في الأسواق؛

– صناعة المنتجات المعقدة في السوق: يتكون هذا النشاط من العرض عملاء المنتجات الاختيارية، مع ملف تعريف المكاسب بما في ذلك طرق التقييم معقدة للغاية وقد تتطلب حسابات لحها البيانات الرقمية المعقدة.

1.2 معاملات الأوراق المالية

معاملات الأوراق المالية هي في الأساس عمليات شراء وبيع للأوراق المالية تتوافق مع الاستراتيجيات التي تم وصفها للتو:

محاضرات في التدقيق البنكي

أنواع مختلفة من العمليات (التداول، الاستثمارات طويلة الأجل، المشاركة، الخ). العناوين تستجيب ككل لمعايير مختلفة: سوق المنشأ، وفئة المصدر،

طبيعة الدخل (ثابت أو متغير) وعقد النوايا. هذا هو الأخير وهو تمييز حاسم بالنسبة للمراجعة، لأنه هو الذي يحتفظ به قانون المحاسبة. يتم عرض الفئات المختلفة للأوراق المالية في الجزء الثاني من كتاب المحاسبة المصرفية .

العملية الأكثر كلاسيكية هي الاكتتاب في الأوراق المالية الصادرة في السوق الأولية. مباشرة من مختلف المصدرين، أو شراء/بيع الأوراق المالية في السوق الثانوية. تقوم مؤسسات الائتمان أيضاً ببعض الأمور عدد من العمليات الأخرى مثل:

- التحويلات المؤقتة : يتم تحليل هذه العمليات اقتصادياً عمليات الخزينة المضمونة بالأوراق المالية؛ ومن الناحية القانونية، يمكن تنفيذ هذه العمليات وفق ثلاثة أطر تعاقدية.

أ- لا يجوز أن تتجاوز معاملة القرض سنة واحدة ويؤدي إلى نقل ملكية القرض ضمانات. ويجب ألا تخضع هذه الأوراق المالية لفصل الكوبونات أو توزيعات الأرباح أو الإطفاء خلال مدة القرض. المحاسبة،

يجب ألا تظهر الأوراق المالية بعد الآن في أصول المؤسسة المحولة، والتي تسجل دين يمثل القيمة الدفترية في حساب فرعي للحساب

إبداعي. يتم خصم المخصصات التي تم تكوينها سابقاً من الدين وتعديله إذا لزم الأمر .

ب. الريبو هو عملية يتم من خلالها نقل المؤسسة بالكامل

ملكية الأوراق المالية بثمن متفق عليه مع مؤسسة أخرى. الناقل و يتعهد المحال إليه بإنهاء المعاملة على التوالي وبشكل لا رجعة فيه

في التاريخ والسعر المحددين أصلاً. يتم تحليلها على أنها اقتراض نقدي مقابل أوراق مالية: يحتفظ الناقل بالأوراق المالية كأصول و

يسجل الدين كالتزام (الأوراق المالية المقدمة بموجب الريبو).

اتفاقية إعادة الشراء هي بيع مع خيار إعادة الشراء. ويترتب على خيار المحيل إلغاء آثار البيع. في هذه الحالة هو ويدفع تعويض القرار الذي يشكل مكافأة الشلل أموال. إذا لم يكن هناك احتمال كبير للاسترداد، يتم تسجيل المعاملة مثل البيع التام. وإلا فإن الأطراف تتصرف كما لو كان سيتم ممارسة خيار الاسترداد: تظل الأوراق المالية بمثابة أصول.

- اتفاقيات النقل: تتوافق عمليات النقل مع مشتريات الأوراق المالية، يتم تنفيذها لفترة محدودة وتكون مصحوبة باتفاقية إعادة البيع لطرف ثالث.

الطبيعة الدقيقة للالتزام بإعادة شراء واستئناف الأوراق المالية من قبل يعتمد الطرف المقابل على طريقة المحاسبة للأوراق المالية المحتفظ بها. في حالة وجود من التزام الشراء الحقيقي، يتم تسجيل الأوراق المالية كأصول في الميزانية العمومية.

- التوريق: وتتكون هذه العمليات من التحويل، من خلال من طرف ثالث، غالبًا ما يكون المقصود من مجموعات المطالبات في الصكوك القابلة للتداول ليتم بيعها للمستثمرين. إنشاء صناديق الديون المشتركة (FCC)

يتم استيعابها لتخصيص مثالي للمستحقات. في حالة الاستحواذ على الأسهم وبشكل محدد، يجب فحص مخاطر الفشل عند كل إغلاق محاسبي وتوفيرها إذا لزم الأمر. الحق في تخصيص كل أو جزء من مكافأة التصفية من أسهم لجنة الاتصالات الفيدرالية يتم تسجيلها كأصل وقد تخضع مخصص المخاطر والرسوم، الذي تم تقييمه عند الإغلاق.

2 التنظيم الوظيفي لعمليات السوق

إن الحاجة إلى وجود نظام فعال للرقابة الداخلية هي التزام مصنوعة من قبل جميع الهيئات المهنية والتنظيمية. نوعية هذا يعتمد النظام بشكل كبير على دور الإدارة ومشاركتها العامة، فضلا عن الموارد البشرية والتقنية التي تخصصها للبدء، تسجيل ومراقبة العمليات. التنظيم الداخلي للعمليات يشمل السوق بشكل عام:

- مكتب أمامي؛

- مكتب وسط؛

- مكتب خلفي؛

- خدمة محاسبية .

يمكن في بعض الحالات تطبيق وظائف على هذا التقسيم الوظيفي مستعرضة (التدقيق الداخلي، الإدارة القانونية، الأخلاقيات، البحوث، وما إلى ذلك).

2.1 المكتب الأمامي

في إطار الإستراتيجية المتبعة والحدود التي تحددها الإدارة العامة و/أو من قبل لجنة مخاطر عمليات السوق، المكتب الأمامي (أو غرفة التداول) تشرع في التفاوض على العمليات. بشكل عام، يتم تنظيم غرف التداول بواسطة مكاتب متخصصة حسب السوق، حسب الأداة أو حسب نوع العملاء.

- المشغلون أو التجار؛

- مدير غرفة التداول ومهمته تنسيق العمل المشغلين، لمراقبة الوضع العام والمواقف الفردية المشغلين والسماح بالمعاملات "غير القياسية"؛

- أمين صندوق مسؤول عن دعم العمليات التجارية التي تقوم بها المجموعة أقسام البنك

- مركز تحليل يعمل كمستشار؛

- قسم المبيعات مسؤول عن السياسة التجارية تجاه العملاء. اعتمادًا على الأنواع المختلفة للمؤسسة، يمكن للوظائف متعددة الوظائف

كما يتم ربطها مباشرة بمدير الغرفة.

وهي مرتبطة:

- أنظمة المعلومات المستخدمة من قبل المكتب الأمامي؛

- البحث في نماذج التقييم؛

- لتقييم المخاطر .

المؤسسات الائتمانية التي تتدخل في إطار النشاط التجاري مطلوب منهم تحديد نتيجة يومية وتقييم مخاطر السوق وفقا لنفس التردد.

2.2 المكتب الخلفي

المكتب الخلفي مسؤول عن المعالجة الإدارية للعمليات التي يبدأها مكتب الإستقبال. وهو الضامن للتسجيل الصحيح للعمليات (إرسال

التأكيدات والتسويات مع التأكيدات المستلمة) وصحتها التسوية (التسوية بين المحاسبة المادية والمحاسبة النقدية، التقارب مع المؤسسات المحافظة).

اعتمادًا على نوع المنظمة المختارة، قد يتعين على المكتب الخلفي أيضًا القيام بذلك رعاية بعض الوظائف المحاسبية:

- تكوين المخططات المحاسبية لأنظمة المكاتب الخلفية؛

- توفير معايير السوق اللازمة لتقييم الأدوات.

تنظيم المكاتب الخلفية، التي بنيت حتى وقت قريب عن طريق الخطوط من المنتجات (منظمة المنتج الواحد)، يتطور نحو تنظيم أكثر عرضية من خلال خطوط الأعمال، ولا سيما للاستجابة للصعوبات التي يفرضها المنتجات المهيكلة، والتي تتطور بشكل كبير جدًا.

2.3 المكتب الأوسط

وتتمثل مهمة المكتب الأوسط في التحقق من صحة النتائج والسيطرة على المخاطر مأخوذة (السوق، الطرف المقابل، السيولة والدفع والتسليم). اعتمادا على حجم المؤسسة، ويمكن علاجها داخل وحدة مستقلة. لتحقيق مهمته، يتحكم المكتب الأوسط في نماذج ومعايير التقييم الأدوات المالية وتحليل النتائج التي يتم إرسالها إلى هيئات الإدارة اتجاه. وأخيرا، يشرع في التوفيق بين النتائج التي وضعها المكتب الأمامي ومن خلال المحاسبة.

2.4 قسم المحاسبة

يقوم قسم المحاسبة بشكل عام بدور تحديد المبادئ المحاسبة والتحكم في تطبيقها الصحيح. ونظرا للتداخل القوي بين البيانات التنظيمية والبيانات المحاسبية، تدير هذه الخدمة بشكل عام إنتاج التقارير التنظيمية. وقد لاحظنا مدى وسرعة التقلبات في أسعار الأدوات السنوات الأخيرة يمكن أن يكون لها عواقب كبيرة على التراث و

نتائج المؤسسات الائتمانية المكشوفة طوعا أو كرها لهذه المخاطر.

تتميز مخاطر السوق بوجود خسارة محتملة مرتبطة بها إلى تباين أسعار الأدوات.

3.1 مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف

تغطي مخاطر أسعار الفائدة الخسارة المحتملة المرتبطة بالتغيرات غير المواتية في معدل. هذا الخطر يعتمد على موقف المشغل. التعرض لمخاطر أسعار الفائدة كلاهما دالة على أهمية جزء الميزانية العمومية الذي يوجد له المآزق فيما يتعلق بأسعار الفائدة، ومدة استمرار هذا المآزق، وأهمية الفجوة بين الأسعار الملحوظة في السوق والأسعار الفوائد المرتبطة بالأصول والالتزامات. موقف المشغل يتوافق مع الرصيد الناتج عن الفرق بين مقدار أصولها (الاستثمارات) و التزاماتها (القروض).

– إذا كان الرصيد موجب (المستثمر) نقول أن مركزه طويل.

– إذا كان الرصيد سلبيا (المقترض) نقول أن مركزه قصير.

وفي حالة خفض سعر الفائدة، نتوقع النتائج التالية:

تغطي مخاطر صرف العملات الأجنبية نفس المفهوم ولكنها تنطبق على سعر العملة. نقل توصيات لجنة بازل المطبقة على مخاطر

السوق، أعطت اللجنة المصرفية للمؤسسات الفرصة لتقييمها مخاطرها على الاحتياجات الاستهلاكية الرأسمالية وفق نموذج داخلي، بشرط أن يكون قد تم التحقق من صحته من قبلها. التوصيات الصادرة من قبل لجنة بازل بشأن نظام مراقبة مخاطر أسعار الفائدة

ويمكن ملاحظة اختلافات منهجية منقولة وهامة بين المنشآت.

3.2 مخاطر الطرف المقابل

المعاملات التي يتم التفاوض عليها في السوق خارج البورصة تولد مخاطر الطرف المقابل. وهذا يتوافق مع الخسارة ذات الصلة التي قد تنجم عن عدم امتثال الطرف المقابل (الشريك المتعاقد) بالتزاماته. ونظرا لتزايد استخدام اتفاقيات المعاوضة و نداءات الهامش، ومع ذلك فإن هذا الخطر يميل إلى الانخفاض.

3.3 مخاطر أخرى

وتتوافق مخاطر السيولة مع المخاطر المتعلقة بالموارد المتاحة للمؤسسة ولا تسمح لها بالوفاء بالتزاماتها. وتتوافق المخاطر التشغيلية مع مخاطر فشل الضوابط والإجراءات المتعلقة بالتوثيق والمعالجة الإدارية والتسوية والتسجيل محاسب المعاملات. تنشأ هذه المخاطر نتيجة الأعطال البشرية أو الفنية.

تغطي المخاطر القانونية المخاطر المرتبطة بها:

- الغموض القانوني لبعض العقود؛
- الافتقار إلى الشكليات في بعض عمليات السوق، على أساس الاستخدام؛
- مراقبة الالتزامات التعاقدية من حيث المعلومات الواردة من الطرف المقابل؛
- المخاطر المرتبطة بعدم وجود الأهلية القانونية للطرف المقابل.

3.4 المخاطر المتعلقة بالمحاسبة

تمثل عمليات السوق مخاطر مرتبطة بواقع العمليات اكتمالها وكذلك تقييمها الصحيح. يتم تضخيم هذه بواسطة تأثير الرافعة المالية القوية التي تخضع لها هذه العمليات. قد تكون هناك صعوبات مرتبطة بتطبيق اللوائح المحاسبية أصول متنوعة. ويرتبط الكثير منها بشكل خاص بالحاجة التعرف على نية الإدارة منذ بداية العمليات لاستنتاج وبخلاف التصنيف المحاسبي، قد تنشأ المخاطر التالية:

1. التمييز بين ما يسمى بأسواق الأدوات المالية خارج البورصة و أسواق الأدوات المالية غير المنظمة ولكن مع ذلك قابلة للاستيعاب

محاضرات في التدقيق البنكي

في بعض الأحيان يكون الوصول إلى سوق منظمة أمرًا صعبًا. أسواق الأدوات المالية يتم تقسيم المشتقات إلى فئتين: الأسواق المنظمة والأسواق غير منظم.

تخضع الأسواق المنظمة للقانون النقدي والمالي وهيئة الأسواق المالية (AMF). ليتم الاعتراف بها كسوق

يجب أن يضمن سوق الأدوات المالية، الخاضع للتنظيم، الأداء السليم لمفاوضات منتظمة

يجب أن يتم وضع قواعد هذا السوق من قبل مؤسسة السوق (شركة تجارية نشاطها الرئيسي هو ضمان عمل السوق

الأدوات المالية المنظمة لكي نعتبر أن السوق منظم، يجب أن تتوفر فيه ثلاثة شروط التالي:

أ - وجود غرفة مقاصة تنظم سيولة السوق ويضمن إتمام العمليات بنجاح. كل مفاوض لديه واحد فقط الطرف المقابل: غرفة المقاصة.

ب - دفع مبلغ التأمين من قبل كل مشغل. في حالة الفشل للمفاوض، سيتم استخدام مبلغ التأمين هذا للتعويض عن خسائره.

ج- التعديل اليومي للصفقات المفتوحة من خلال تسوية الفروق. في حالة التخلف عن السداد، يتم تصفية المركز؛ وديعة التأمين تمتص الخسائر.

الأسواق غير المنظمة (خارج البورصة) لا تخضع لأية قيود، وإلا فإن ذلك من إرادة الأطراف.

يمكن استيعاب بعض الأسواق غير المنظمة في الأسواق نظمت:

- عندما يتعلق الأمر بأسواق الخيارات التي يتم ضمان سيولتها بشكل خاص إدراج الأداة الأساسية في سوق منظمة؛

- عندما يمكن اعتبار السيولة مضمونة، ولا سيما من خلال وجود مؤسسات الائتمان أو الحفاظ على شركات الأوراق المالية

السوق الذي يضمن عروض أسعار دائمة لأسعار البيع والشراء بما في ذلك النطاقات تتوافق مع ممارسات السوق.

2. تتعرض عمليات التحوط الكلية لخطر إعادة التصنيف إلى عمليات أخرى الفئة، وبالتالي تعديل المعالجة المحاسبية المطبقة. ومن الناحية التنظيمية، عمليات التحوط الكلي هي عمليات تهدف إلى التحوط وتقليل مخاطر أسعار الفائدة الإجمالية.

وللقيام بذلك يجب أن تستوفي المنشأة الشروط التالية:

- قياس مخاطر أسعار الفائدة بشكل عام؛

- أن تكون قادرًا على تبرير ما تسمح به العقود المسجلة بشكل عام والحد بشكل فعال من مخاطر أسعار الفائدة الإجمالية؛

- اتخاذ قرار محدد بشأن إدارة مخاطر أسعار الفائدة الشاملة.

3. استخدام العقود الداخلية غير المتماثلة للمحفظة الإدارية المتخصصة محدودة. العمليات التي تدخل في إطار الإدارة المتخصصة (التداول) يتطلب استيفاء عدد معين من الشروط:

- القدرة على الحفاظ على وجود دائم في السوق بشكل مستدام يجب إثبات السوق؛

- يجب أن تكون الكميات كبيرة؛

- يجب إدارة المحفظة باستمرار بطريقة عالمية؛

- يجب أن تكون المواقف مركزية وأن يتم حساب النتائج يوميًا؛

- الحدود الداخلية لمخاطر أسعار الفائدة المتكبدة على هذه المحفظة يجب أن يكون قد تم تأسيسه مسبقًا.

تنص لائحة CRB رقم 90-15 على طريقتين لتسجيل العقود داخليًا، كان المنطق المتبع في كلتا الحالتين هو تجنب تسجيل النتائج على النفس:

- وفقا للمبدأ العام يجب تسجيل العقود الداخلية كتب محددة ويتم تقييمها وفقا للطرق المعمول بها فئة المحفظة التي ينتمون إليها. ويجب أن يكونوا كذلك تم تقييمها وتسجيلها بشكل متناظر في الودعتين:

- وفقاً للمبدأ الانتقاصي، لا يجوز للمنشآت عزل العقود الداخلية وتقييم كل عقد وفقاً للقواعد المعمول بها، عندما تتيح الإجراءات المتخذة ضماناً كافياً اليقين بعدم وجود نتيجة هامة على النفس، والقضاء عليها خلاف ذلك.

وكل نتيجة أحدثها العقد تعتبر نتيجة ذاتية. داخلي لا يتم إلغاء منصبه في محفظة الإدارة المتخصصة بعقد خارجي واحد أو أكثر. تم تطوير عمليات المبادلة بشكل خاص للكثيرين المنشآت، فمن المهم أن يقوم المدقق بفحص تقييمها المحاسب.

ويجب إجراء هذا الفحص على مستوى المقايضة المتعلقة بالتحوط من تلك المتعلقة بالمعاملة؛ ويجب أن يشير مرفق الحسابات المنشورة إلى ذلك

- تقسيم المقايضة حسب الفئات التي تحددها اللائحة المحاسب.

• فيما يتعلق بمقايضات التحوط

بالنسبة للمقايضات ذات غرض التحوط (جزئي أو كلي)، سيقوم المدقق بالتحقق فعالية التغطية. في الواقع، يمكن لمقايضات التحوط أن تفعل ذلك تقديم خسائر رأسمالية غير محققة (قيم سوقية سلبية) لم يتم تكوين مخصص لها، مما لا يشكل مشكلة عندما تكون التغطية فعالة. على الجانب الآخر، إذا ثبت أن التحوط غير فعال، فيجب تخفيض المقايضة (في مقايضة المراكز المفتوحة المعزولة أو مقايضة المعاملات) وخسارة رأس المال غير المحققة يجب الاعتراف بها في قائمة الدخل. يمكن للمؤسسة إخفاء الخسائر الرأسمالية غير المحققة التي قدمتها مقايضات المراكز المفتوحة المعزولة أو مقايضات المعاملات (لهاتين الفئتين، تتضمن المعايير المحاسبية الاعتراف بخسائر رأس المال غير المحققة في النتيجة) عن طريق تحويلها إلى فئات مقايضات التحوط على وجه الخصوص نحو مقايضات التحوط الكلي. ويتم تجنب هذا الخطر من حيث المبدأ عن طريق الالتزام

- تحويل العقود بالقيمة السوقية في تاريخ التحويل. المرفق يجب أن تحدد الحسابات المنشورة مقدار العقود المنقولة من فئة واحدة إلى

أخرى أثناء الدورة.

• فيما يتعلق بمقايضة المعاملات

محاضرات في التدقيق البنكي

يتم تقييم مقايضات المراكز المفتوحة المعزولة من خلال تطبيق مبدأ الحذر، لا تشكل أي مشاكل معينة (ومع ذلك، سيتحقق المدقق من ذلك).

المجموعات المتجانسة المتكونة موثوقة). مقايضات المعاملات، يجري المقومة بسعر السوق، وعلى المدقق التحقق من توافر الشروط المطلوبة راضٍ وأن طرق تقييم القيم السوقية موثوقة.

• فيما يتعلق بـ "المقايضات الداخلية"

العقد الداخلي (سعر الفائدة أو العملة) هو مبادلة مبرمة بين اثنين وحدات من نفس المنشأة (وبالتالي ليس لها واقع قانوني):

– الوحدة (الوحدات) المسؤولة عن إدارة العقود التابعة للفئات وضع مفتوح معزول، تحوط دقيق أو تحوط كبير (هذه الوحدات هي

مبادلة خدمات "المستخدم")؛

– والوحدة المسؤولة عن إدارة العقود التي تنتمي إلى فئة المعاملات "الوحدة المتخصصة"

• استخدام العقود الداخلية يسمح للتفضيل بأن يسود داخلياً: تقوم خدمة المستخدم بالاتصال بغرفة التداول الخاصة بالمنشأة بدلاً من الاتصال بغرفة التداول الخاصة بمؤسسة أخرى. ومع ذلك المحاسبة من المرجح أن تؤدي هذه العقود الداخلية إلى الاعتراف

نتيجة على نفسه قانونيا واقتصاديا، هذه النتيجة غير موجودة ، فالمبادلة الداخلية ليس لها وجود قانوني وحقيقي). بالتالي،

الإجراءات ضرورية لتجنب مثل هذه النتيجة النتائج على نفسه.

سيتمتعين على المدقق التحقق من موثوقيتها وبالتالي عدم وجود نتيجة على نفسه.

4 مجالات الخطر

على الرغم من أن اللوائح المحاسبية يتم تنظيمها حسب المنتج المصرفي، إلا أنها ويميز لكل واحد منهم معاملة مختلفة حسب نية

إدارة. لبناء نهج التدقيق، فمن الضروري أن تكون قادرا على القيام به همزة الوصل بين المكتب الخلفي الذي يدير الجوانب الإدارية، والجانب التشغيلي الذي يحمل نية الإدارة. اعتمادا على أهداف الرقابة المتبعة، النهج وبالتالي سيتم توجيه الاحتفاظ بها إما نحو فحص أنظمة المكاتب الخلفية أو نحو ذلك فهم الأنشطة.

النهج المتبع في أنظمة جمع ومعالجة المعلومات المحاسبية يمكن تنفيذها على مستوى العالم. ويمكن أن يتم ذلك أيضًا عن طريق الوظيفة.

يمكن استكمال هذه الأساليب:

- عن طريق تنفيذ التأكيدات المباشرة؛
 - من خلال فحص مراقبة مخاطر الطرف المقابل؛
 - من خلال التحكم في تشكيل النتائج الداخلية؛
 - من خلال دراسة إجراءات إطلاق المنتجات الجديدة ومراقبتها.
- يتكون النهج العالمي من التمييز بين الأنظمة التالية، والتي لديها طرق تسجيل وتأكيد العمليات الخاصة بهم:

- عناوين ؛
 - القروض و الاقتراضات؛
 - الأدوات المشتقة المتداولة في السوق خارج البورصة؛
 - الأدوات المشتقة المتداولة في سوق منظمة.
- على وجه الخصوص، من المناسب دراسة درجة تكامل الأنظمة لأنه كلما زاد ذلك يتم دمج النظام، وأقل المخاطر.

في نظام متكامل للغاية، يدخل مشغل المكتب الأمامي في نظام المكتب الأمامي العملية التي تقاوس عليها للتو. يتم نقل هذه العملية تلقائيا ودون تأخير في نظام المكتب الخلفي ذو الوضع الخاص. يقوم

نظام المكتب الخلفي تلقائيًا بإنشاء طلب تأكيد يتم نقلها إلى نظام التسوية التلقائية للتأكدات الصادرة واستقبلت في نوع سريع. تعمل التسوية الصحيحة على تحديث حالة التحقق من الصحة العملية ويقوم تلقائيًا بإنشاء الإدخالات المحاسبية عبر مترجم محاسبي من نوع "قواعد اللعبة". مشغل المكتب الخلفي ثم يقوم بمعالجة المعاملات التي لم تتم تسويتها.

5 أسلوب التدقيق

5.1 تقييم الرقابة الداخلية

يتم تقييم الرقابة الداخلية بشكل منفصل لكل وظيفة تشغيلية التسجيل ومستويات مختلفة من السيطرة.

1. تقييم الرقابة الداخلية داخل المكتب الأمامي: فحص الرقابة الداخلية داخل المكتب الأمامي يجب أن تمكن من تقييم:

- إجراءات إنشاء تذاكر التشغيل، ونقلها الصحيح إلى المكتب الخلفي، دون تأخير (ختم الوقت)؛
- إجراء تسجيل الطلبات الهاتفية على شريط مغناطيسي بمبادرة من المكتب الأمامي؛
- إجراءات مراقبة النتائج في الوقت الحقيقي؛ سيكون هناك فحص خاص مخصصة للضوابط التي ينفذها مديرو المخاطر الملحقون بالمكتب الأمامي ومعايير التقييم وطرق التقييم؛
- الامتثال لإجراءات التفويض (وجود خطابات التفويض)؛
- التوافق مع حدود التعرض لمخاطر السوق الخاصة بالإجراءات منح ومراقبة الحدود السلوكية الممنوحة لكل مشغل.

2. يجب أن يتيح فحص الوظيفة المحاسبية تقييم ما يلي:

- وظيفة التقييم المحاسبي المنوطة به وتكييفه معها نوايا الإدارة لكل نشاط. تغطي هذه الوظيفة على وجه الخصوص العقيدة المطبقة على العمليات الهيكلية والعمليات المعقدة؛ ويغطي أيضًا تفسير اللوائح التي يرغب في الاحتفاظ بها المخاطر المحاسبية؛

- التحكم في تكوين المخططات المحاسبية المدخلة في المترجمين الفوريين المحاسبين (أدوات تكنولوجيا المعلومات)؛

- دوره الإشرافي الوظيفي في الإشراف على أعمال المكاتب الخلفية.

3. الوظيفة القانونية: في سياق الأنشطة التجارية، يتم إيلاء اهتمام خاص وسيتم تطبيق الإجراءات الموضوعية للسيطرة على المخاطر المرتبطة بها فشل الطرف المقابل. الالتزام باتفاقيات السوق والاتفاقيات المتعلقة بعمليات التداول سيتم أيضًا مراجعة التعويضات ونداءات الهامش، وكذلك تلك الخاصة بالعقود القياسية على الأدوات المالية.

بالنسبة للمنتجات الجديدة أو المعقدة، سنضمن ذلك على وجه الخصوص قامت الإدارة القانونية بمراجعة العقود القانونية بشكل منهجي.

5.2 التحكم في الحساب

بغض النظر عن جودة المكتب الخلفي في إجراءات تأكيده العمليات، سيتعين على المدقق استخدام تقنيات "التعميم".

كجزء من مرحلة الرقابة النهائية على الحساب.

• التعميمات

التعميم هو إجراء يتكون من مطالبة الأطراف الثالثة التي تحافظ على العلاقات التجارية أو المالية أو القانونية مع الشركة، معلومات عن أرصدة حساباتهم أو عن المعاملات التي تتم بها. التعميم للبنك يتكون من سؤال الشركات ذات الصلة مع إنشاء ما يثبت أرصدة الديون والذمم التي لديهم من هذه الشركات يعد إعداد هذا الإجراء مرهقًا للغاية، كما أن جودة الاستجابات ليست كذلك لا ترقى دائمًا إلى مستوى التوقعات. استغلال التعميم يعتمد

عن كئيب على قدرة أنظمة المكاتب الخلفية على التتبع الشامل والصحيح جميع الخصائص المالية للعقود. وللتغلب على هذه القيود، يجب على المدقق أن يولي اهتمامًا خاصًا للإجراءات تأكيد التقييم في إطار اتفاقيات الاستدعاء هامش. بالإضافة إلى مراقبة المخزون الشاملة من قبل الأطراف المقابلة، هذا الإجراء

محاضرات في التدقيق البنكي

يسمح للمدقق بتكوين رأي مبدئي حول طرق التقييم المحتجزة. ومع ذلك، فإن نطاق هذه الاتفاقيات متباين للغاية داخل المؤسسات. ولا تغطي عمومًا سوى جزء صغير نسبيًا من المخزونات.

• التحكم في النتائج الداخلية

المعايير التي تحددها اللوائح والتي تحد من استخدام العقود الداخلية غير متماثلة، لا تأخذ في الاعتبار طريقة التحوط من مخاطر أ

محفظة إدارية متخصصة تكون إدارتها عالمية. لذلك الوحيد يكمن الرابط الذي يمكن إقامته بين العقود الخارجية والعقود الداخلية في

وجود حدود منخفضة بما فيه الكفاية فيما يتعلق بالقيمة المطلقة التي تتعرض لعوامل الخطر الناتجة عن العقود الخارجية. لتقييم

قوة الرقابة الداخلية في هذا المجال، سيتأكد المدقق مما يلي:

- تتيح إجراءات المكتب الخلفي أن يكون التسجيل متبادلاً تماماً من هذه العمليات؛ وسيتم إيلاء اهتمام خاص للعقود الداخلية خاضعة للإنهاء:

- يتم التفاوض على العقود الداخلية بأسعار السوق؛ تطبيق هذا المبدأ يتطلب توضيحاً في سياق عمليات التجميع والتي نادراً ما يتوافق السعر المتفاوض عليه مع مجموع أسعارها كل مكون من مكونات الجمعية؛ ولذلك فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو العلاقة الهامش المقابل (يؤخذ في الاعتبار النتائج الفورية أو ينتشر على مدى فترة عمر التجميع)، اعتماداً على ما إذا كان قد تم تعيينه لوحدة الإدارة المتخصصة أم

• فحص الأنشطة الجديدة

تعتبر الأساليب الوظيفية عامة نسبياً ولا تغطي دائماً خصوصيات كل منتج أو نشاط، لائحة رقم -بتاريخ وقد نصت الرقابة الداخلية على إجراء مراجعة قبل إطلاق أي جديد يتم تنفيذ المنتج أو النشاط ويخضع للمراجعة الدورية.

نفذت المؤسسات إجراء "المنتجات الجديدة" والذي يجب أن تجعل من الممكن تحديد الأنشطة أو المنتجات الجديدة وفحص:

- صحة العقود القانونية؛

- إجراءات تسجيل وتأكيد المعاملات؛

- مراقبة التدفقات المرتبطة بالنشاط الجديد (شرط الفهرسة، التنشيط/التعطيل)؛

- المعالجة المحاسبية والضريبية للعمليات؛

- المعاملة التنظيمية؛

- طرق التقييم سواء في المكتب الأمامي أو في المكتب الأوسط أو في محاسبة ؛

- مراقبة مخاطر السوق، وأسعار الفائدة، ومخاطر الطرف المقابل، ومخاطر السيولة، التبادل والتسوية/التسليم.

لا يمكن تقييم نقاط التحكم الأربع الأخيرة لهذا الإجراء

لا يمكن تنفيذها إلا من خلال فهم المنتج الجديد كنشاط. المستمع سوف نقوم بفحص نية الإدارة والأدوات المستخدمة للتحوط من المخاطر المالية المتعلقة بالمنتجات الجديدة، واتساق طرق التقييم أدوات التحوط. وهكذا فإننا ننتقل من نهج المنتج إلى نهج آخر

النهج القائم على النشاط.

5.3 النهج القائم على النشاط

الى. فحص نظام الرقابة على أنشطة التحوط الكلي وتخضع القواعد التنظيمية المصرفية لاستخدام مقايضات التحوط الكلي المصادقة من قبل اللجنة المصرفية على الرقابة الداخلية للمؤسسة المعنية. ولذلك يجب على المستمع أن يولي اهتماما خاصا لهذا الأمر. إن فحص نظام مراقبة مخاطر أسعار الفائدة ليس هو الموضوع لائحة الرقابة الداخلية فقط توصيات عامة جدا.

يجوز للمدقق استخدام مبادئ الإدارة الأكثر دقة المنشورة من قبل لجنة بازل والتي تدور حول ثلاثة محاور:

- تقييم الرقابة الداخلية؛

محاضرات في التدقيق البنكي

- تقييم منهجية قياس مخاطر أسعار الفائدة.

- تقييم نظام قياس مخاطر أسعار الفائدة.

وسيركز تقييم الرقابة الداخلية بشكل خاص على النقاط التالية:

- دور وإشراك الهيئات التنفيذية والتداولية في تقييم استراتيجيات إدارة المخاطر وقياس المخاطر المتكبدة؛

- إشراك الأجهزة التنفيذية في تقييم فعالية الإدارة المخاطر فيما يتعلق بالأنشطة المنفذة وفي تحديد الموارد

ضرورية لتقييمها ومراقبتها؛

- تعيين المسؤولين عن إدارة مخاطر أسعار الفائدة والذين يتمتعون بالاستقلالية الكافية الوظائف التشغيلية

لتحمل مخاطر أسعار الفائدة؛

- مع الأخذ في الاعتبار مخاطر أسعار الفائدة كجزء من الإجراء " منتجات جديدة " ؛

- وجود وظائف القياس والمراقبة والرقابة المسؤولة عنها يقدم تقاريره إلى السلطة التنفيذية ويتمتع

بالاستقلالية الكافية عن عمليات صنع القرار المواقف؛ ويجب أن تتيح هذه الوظائف على وجه الخصوص

تمييز النتيجة

ربط الاقتصادية بالأنشطة التشغيلية بالنتيجة الاقتصادية للمركز؛

- وجود نظام لوضع الحدود التشغيلية المتكيفة مع منهجية قياس مخاطر أسعار الفائدة؛

- وجود عملية مراجعة مستقلة للنظام (المراجعة الداخلية، المراجعة المساهمين، ومدقي الحسابات،

واللجنة المصرفية، وما إلى ذلك).

ب. دراسة استراتيجيات التحوط الجزئي. وسيقوم المدقق بفحص على وجه الخصوص:

- التجسيد الصحيح من قبل مشغلي المكاتب الأمامية، منذ البدء العمليات، الارتباط بين معاملة التحوط

والبند المتحوط (الارتباط

معكوس بين الصكين)؛

محاضرات في التدقيق البنكي

- تسجيل الروابط الموجودة بين الأجهزة في أنظمة المكتب الخلفي التحوط والبند المتحوط (ارتباط عكسي بين الصكين)؛

- مستوى مهارة مشغلي المكاتب الخلفية أو المكاتب الوسطى، اعتماداً على الحالات، لتقييم مدى كفاية التحوطات للعنصر المغطى؛

- السيطرة على التماثل في المعالجة. وكجزء من المراجعة النهائية للحسابات، يفضل المدقق أن يركز اهتمامه بشأن معالجة معاملات التسوية المبكرة لمعاملات التحوط الجزئي أو إعادة تصنيفها وفقاً للأصول المحاسبية المعمول بها.

أساليب محددة للأنشطة التجارية

يتم تقييم المواقف الاتجاهية بالتكلفة التاريخية والقيمة السوقية. وتقدر قيمة المناصب الإدارية المتخصصة في القيمة السوقية.

ولذلك يجب على المدقق التحقق من التمييز بين هذين النوعين من النشاط بشكل صحيح،

ولا سيما من خلال جودة الرقابة الداخلية. لتقييم نتائج الأنشطة التداول، ينبغي تقييم القيمة السوقية لكل أداة.

يتم التحكم في معايير التقييم على مرحلتين: وهي مناسبة أولاً لتوحيد مصدر معايير التقييم

بناء مصفوفة المنتج/النظام/المصدر لمعاملات التقييم، طريقة للتأكد من أن مصادر الطاقة لمعلمة التقييم متطابقة بغض النظر عن المنتج الذي تم التفاوض عليه. لكي تتمكن من تقييم القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية، ستكون المعلمات التالية تم فحصها بشكل خاص:

- منحنيات أسعار الفائدة؛

- سعر الصرف؛

- منحنيات التقلب.

- منحنيات انتشار المصدر.

ومن الضروري بعد ذلك تحديد أفضل مصدر للطاقة لكل معلّمة. الخارجية والوقت الذي يجب أن تعقد فيه (يمكن تنفيذها المتوسّطات ، وما إلى ذلك). للإعدادات على وجه الخصوص من الصعب مراقبتها، وينبغي إيلاء دراسة متأنية للغاية للمعاملات

ضمنيا في المعاملات الأخيرة. بناء مطابقات النتائج بين تلك التي وضعها المكتب الأمامي وتلك التي أنشأها المكتب الخلفي هي التزام تنظيمي أساسي لغرض التأكد من عدم وجود قيمتين داخل المنشأة بشكل كبير مختلفة لنفس الواقع الاقتصادي. لتلبية هذا التوقع، وعلى وجه الخصوص، فمن الضروري التأكد من وجود وحدة منفصلة للمكتب الخلفي والمكتب الأمامي هو المسؤول عن التحقق من صحة النتيجة وبناء ذلك التقارب: سنكون حذرين من المنظمات التي تكون الوحدة المسؤولة عن إنشائها ويشارك هذا التقارب أيضًا في بناء أحدهما نتائج. وبعد التسوية، من المناسب أيضًا أن تقوم خدمات المحاسبة، يتفق المكتب الخلفي والمكتب الأمامي على طبيعة الاختلافات المتبقية.

6 أدوات العمل يجب على المدقق إعداد برنامج عمل لتقييم:

- تذاكر الدخول للعملية: المحتوى الصحيح للتذاكر الصادرة وترقيمها المسبق وسيتم فحص مراقبتهم التسلسلية في المكتب الخلفي بشكل خاص؛

- إصدار طلبات التأكيد وتسوية التأكيدات تم استلامها: سيتم فحص التصنيفات المختلفة للتأكيدات من أجل التأكد من أنه في أي وقت يمكن للمؤسسة تحديد الطلبات الخاصة بذلك التأكيدات الصادرة والمستلمة في انتظار التسوية؛

- قدرة النظام على متابعة التدفقات الناتجة عن العملية (الفهرسة، المراقبة تمارين الخيارات، تفعيل أو إلغاء تنشيط الحواجز، وما إلى ذلك)؛

- إجراءات التوفيق بين مراكز الأوراق المالية والأدوات المشتقة المتداولة في سوق منظمة مع مؤسسات محافظة ومقاصة؛

- مراقبة إعادة الخصم: يتم تقييم أنشطة إدارة النقد وفي الاودونات المستحقة"، طرق احتساب الفوائد المستحقة التي لم تستحق بعد

سيتم فحصها. استخدام تقنيات المراجعة بمساعدة الحاسوب يسهل العمل.

- تماثل معالجة العمليات التي تشكل موضوع العملية نفسها العالمية أو من نفس التجمع. المراجعة التحليلية لأنشطة التحوط مشروط بإنشاء المحاسبة التحليلية مما يسمح لها بفصل النتيجة المرتبطة بنشاط منح القروض للمؤسسة العملاء من جهة - النشاط المرتبط بإعادة تمويل هذه القروض من جهة أخرى. وينبغي لبرنامج العمل أن يركز على الجوانب الخاصة بالأنظمة المعلومات :

- معالجة المعاملات المسجلة بين تاريخ إغلاق الحسابات و تاريخ إقفال الحسابات المتعلقة بالسنة المالية التي تم فحصها؛

- معالجة المعاملات التي تم رفضها من قبل النظام المحاسب

الفصل التاسع: تدقيق دورة العمليات المالية

وتشمل العمليات المالية الأخرى التي يقوم بها البنك بشكل رئيسي تلك التي يتم إجراؤها نيابة عن العملاء والتي يتم إضافتها إليها

عدد معين من العمليات التي يقوم بها لحسابه الخاص.

1 تقديم الدورة

سمح قانون MAF الصادر في 2 يوليو 1996 بشأن خدمات الاستثمار بما يلي:

- تجانس وضعية أصحاب المصلحة وفقا لمقاربة المهنة؛

- إصلاح وتوسيع صلاحيات السلطات الإشرافية المصرفية حسب طبيعة الخدمات المقدمة.

الفئات الست لخدمات الاستثمار في الأدوات المالية هي:

- استقبال ونقل الطلبات نيابة عن أطراف ثالثة؛

- تنفيذ الأوامر نيابة عن أطراف ثالثة؛

- التداول على الحساب الخاص؛

- إدارة المحافظ نيابة عن أطراف ثالثة؛

- احكام قبضتهم؛

- تحديد مستوى.

الأنشطة المتعلقة بخدمات الاستثمار هي:

- رعاية أو إدارة الأدوات المالية؛

- منح اعتمادات أو قروض لمستثمر لتمكينه من القيام بما يلي:

معاملة تنطوي على أداة مالية؛

- نصائح لإدارة الثروات؛

- تقديم المشورة التجارية (هيكل رأس المال، والاستراتيجية، وعمليات الدمج، و الفداءات)؛

- الخدمات المتعلقة بالاكتتاب؛

- خدمات الصرف الأجنبي عندما تكون مرتبطة بتقديم الخدمات

استثمار؛

- تأجير الخزائن.

للعقود الآجلة وعقود الخيارات، عندما تكون مرتبطة بالتنفيذ من هذه العقود.

1.1 عمليات الحساب الخاص

يشمل مقدمو خدمات الاستثمار المؤسسات المالية الائتمان المعتمد لتقديم خدمات الاستثمار والشركات

شركة استثمارية مهنتها المعتادة والرئيسية هي تقديم الخدمات الاستثمار والمؤسسات المادة 1-518.L

من القانون النقدي والمالي (الخزانة، وبنك فرنسا، ومؤسسات الإصدار وصندوق الودائع والودائع).

الالتزامات التي يقصد بها تعزيز أمن المودعين والموجودات المودعة في شكل أوراق مالية لدى مؤسسات

"صاحب حساب الحفظ".

« تم تعريفها من قبل هيئة الأسواق المالية.

محاضرات في التدقيق البنكي

يتم تنظيم الأنشطة بشكل عام حول الأقسام التالية:

- قسم الإدارة (العملاء من المؤسسات، العملاء من القطاع الخاص) المسؤول عن الوظائف التجارية واستقبال ونقل الطلبات من العملاء؛
 - مكتب أمامي مسؤول عن تنفيذ الأوامر في السوق؛
 - مكتب خلفي يضمن المراقبة الإدارية؛
 - خدمة الرقابة الداخلية التي توفر وظائف الرقابة.
- وتمارس وظائف الإيداع وإدارة أنشطة UCITS في ضمن كيانات متميزة.

1.2 المعاملات نيابة عن العملاء

تشكل المعاملات المالية التي تتم مع العملاء تقديم الخدمات ولكنها مستقلة من حيث المبدأ عن أي منافسة أو الالتزام المقدم أو المستلم. وبالتالي فهي لا تؤدي إلا إلى تحصيل العمولات مكافأة خدمة وليس مخاطرة. وبالتالي فهي بلا تأثير في الميزانية العمومية.

يمكن أن يكون لهذه الأنشطة تأثير كبير على قائمة الدخل و غالباً ما تقتض وجود فرق متخصصة مستقلة.

أنها تشكل محورا هاما للتنمية بالنسبة لمعظم المؤسسات.

1. ضمان إصدار أو اقتراض النقابات لوضع الأوراق المالية الجديدة . وهي مكونة من عدة مؤسسات مالية، تتجمع معاً لمدير رئيسي، وفي بعض الأحيان يضمن للمصدرين وضع هذه الأوراق المالية للعامة. يتلقى القائد عمولة مقابل العمل ترتيب القرض وتشكيل الاتحاد. نميز :

- نقابات التنسيب (تقديم أفضل الجهود) والتي تعمل فقط كوسطاء ولا تضمن أي نتائج فيما يتعلق بوضع البرنامج. هذا يتم مكافأة العمل من خلال لجنة التوظيف.

محاضرات في التدقيق البنكي

– نقابات الضمان (الاكتتاب) التي تتعهد بتغطية الإصدار بأكمله وفيه ضمان النتيجة الناجحة من خلال أن يصبحوا أنفسهم مشتركين في الأوراق المالية وضعت في الجمهور. ثم تأخذ كل مؤسسة حصة ثابتة من العرض الذي يحاول استبداله. يتم دفع هذا العمل عن طريق العمولة.

الضمان وهامش التراجع المقابل للفرق بين سعر الإصدار وسعر الاكتتاب الأولي.

2. تشمل أنشطة المساعدة والمشورة والهندسة المالية ما يلي:

– المساعدة والمشورة للأفراد والشركات في إدارة التدفق النقدي والضرائب وتقاسم الأرباح والمشاركة؛

– عمليات الهندسة المالية، مثل عمليات الاندماج والاستحواذ، إدارة الميزانية العمومية، عمليات سوق الأوراق المالية (OPA، OPE، OPV، دعم الأسعار، إلخ).

وتشمل الخدمات المالية الأخرى: استئجار الخزائن، خدمات التليماتية واسترجاع المعلومات.

2 المخاطر المرتبطة بالعمليات المالية الأخرى

2.1 المخاطر التشغيلية

يتعلق الخطر الرئيسي بسوء تنفيذ أوامر العملاء (الإهمال، التأخير أو الأخطاء) والتي قد تحمل مسؤولية المؤسسة.

عند تقديم الطلبات، يجب أن تكون المؤسسة قادرة على تجنب:

– عدم المطابقة بين الطلبات المقدمة والاتفاقية الموقعة من قبل العميل والشركة أنظمة. تحقيقاً لهذه الغاية، تأكيد كتابي منهجي للأوامر و تساعد التسجيلات الهاتفية على الحد من النزاعات مع العملاء؛

– عدم وجود تغطية للعملاء. تحمي المؤسسة نفسها من هذا الخطر عن طريق التحقق من الأوراق المالية للعملاء والمخصصات النقدية بشكل يومي؛

– عدم الالتزام بتفويض الإدارة ونقص المعلومات من الإدارة الضريبة أو العميل من قبل صاحب الحساب.

قد يؤدي عدم الالتزام بالقواعد الأخلاقية إلى إنشاء المؤسسة عن طريق الإنذارات أو العقوبات المالية أو حتى الانسحاب المؤقت من النشاط. وسيكون هذا هو الحال، على سبيل المثال، إذا لم يقيم البنك بالتمييز بين المعاملات التي تقوم بها لحسابها الخاص وتلك التي تقوم بها لحسابها الخاص من العملاء. قد تكون مؤسسة الائتمان مسؤولة أيضًا في حالة الإدارة نيابة عن أطراف ثالثة (لا سيما الأداء الضعيف فيما يتعلق للمنافسين).

2.2 المخاطر المرتبطة بالرسالات

في الحالة الخاصة التي تتم فيها المعاملة المالية نيابة عن العملاء يتكون من وضع القرض الصادر عن العميل والمخاطر وتختلف بشكل خاص تبعاً لتقلبات الأسواق أثناء إطلاقها القضائية وسياسة التحوط التي اعتمدها المؤسسة ولكن أيضا في اعتمادًا على التعقيد الفني لهذه العمليات ذات الحجم الكبير في كثير من الأحيان. المخاطر الرئيسية هي:

- فقدان الهامش: انخفاض سعر السوق يمكن أن يجعل الإصدار أقل جاذبة وإجبار المؤسسة على تقليل هامش التراجع،

- "عدم إيداع" الأوراق المالية: تبقى الأوراق المالية غير المكتتب بها في جانب الأصول في الميزانية العمومية، في سياق الحجز الثابت (خطر "الالتصاق")،

- المخاطر التجارية والقانونية (المطالبات المحتملة في حالة الخسائر)،

- مخالفة قواعد الأخلاق وحسن سيرة المهنة.

2.3 المخاطر المتعلقة بالخدمات الاستشارية

يجب على المدقق أن يأخذ في الاعتبار مخاطر التدقيق التالية:

- المبالغة في تقييم العمولات أو عدم الدفع؛

- سوء تقييم مواعيد الإنجاز مع مراعاة عمل اللجان؛

- خسائر رأس المال غير المحققة التي لا تؤخذ في الاعتبار على الأوراق المالية المكتتب بها في إطار قبضة قوية.

لتقييم الرقابة الداخلية، من المستحسن إجراء فحص متتابع الضوابط التي تنفذها المنشأة على العمليات:

- مرتبطة بمعالجة معاملات الأوراق المالية؛

- مرتبطة بالعمليات المالية؛

- وظيفة مدير الأوراق المالية؛

- وظيفة ودائع OPCVM

3.1 معالجة معاملات الأوراق المالية (OST)

تشمل معاملات الأوراق المالية مدفوعات القسيمة والاسترداد السندات، زيادة رأس المال، إعادة استثمار الأرباح إلى أسهم، وتحويلات السندات إلى أسهم، و OPES، و OPAs، التبادلات، الخ.

ستغطي رقابة المراجع ما يلي:

- وجود إجراء لجمع وتمركز إجراءات الشركات (إشعار يورونكست). يجب أن يعالج هذا الإجراء بشكل خاص القضايا التالية: المعلومات للعملاء، بيانات تسوية التسليم (يوروكليير) حسب طبيعة تشغيل وتحصيل الإعفاءات الضريبية؛

- وجود طابع زمني للأوامر (تحديد الاستلام والتنفيذ أو نقل الأوامر)؛

- وجود فصل صحيح بين الوظائف والمهام (إنجاز المعاملة واستلام الدفع والمحاسبة)؛

- التحقق من الصلاحية بهدف التأكد من تنفيذ الأوامر المرسلة على النحو الواجب مصرح به: هكذا تفعل طاولات التفاوض في المكتب الأمامي عادةً موضوع التسجيلات، مما يجعل من الممكن التحكم في بدء الأوامر؛

- تكوين الغطاء (من قبل العميل) وفقا للأحكام المنصوص عليها من خلال لوائح السوق المقابلة والامتثال لهذه التغطية؛

محاضرات في التدقيق البنكي

- إرسال التأكيدات للعملاء وبيانات المعاملات الدورية والمراقبة المطالبات من أجل التخفيف من المخاطر المرتبطة بالتقاضي؛

- وجود فصل بين أصول العملاء والأصول الخاصة بهم و حفظ صحيح للحسابات النقدية والمواد (غياب السحب على

كتلة، وجود اتفاقية حساب الأوراق المالية لكل عميل)؛

- مراقبة العمليات بهدف مكافحة غسل الأموال؛

- وجود تسويات بين الأنواع/المواد: التحقق من التوافق بين أصول العملاء والأصول التي تحتفظ بها مختلف الودائع،

التوفيق بين حسابات nostri والوكلاء (الوسطاء) ومراقبة الحساب من الانتظار والتشويق.

3.2 معالجة المعاملات المالية

يبدو أن تبرير الحسابات من خلال التحقق من الرقابة الداخلية قليل مناسبة للمعاملات الأخرى غير معاملات الأوراق المالية.

إذا كان هذا النشاط مهمًا للمؤسسة، فقد يركز التحليل على:

- إجراءات الترخيص والتفويض؛

- الفصل بين الوظائف (الخدمة / الدفع / محاسبة العمولات والدفع)؛

- وجود عقود مكتوبة (خدمات المساعدة والمشورة)؛

- الامتثال للمقاييس الداخلية (إجراءات الترخيص بأسعار خاصة) و الحدود لكل طرف مقابل؛

- إجراءات التداول المضادة من الداخل؛

- مراقبة مخاطر السوق، خاصة في إطار الالتزامات.

3.3 وظيفة مدير الاوراق المالية

محاضرات في التدقيق البنكي

سيولي المدقق اهتمامًا خاصًا لما يلي:

- الفصل الصارم بين الوظائف الإدارية ووظائف المكتب الخلفي؛
- امتثال المديرين للاتفاقيات الموقعة مع العملاء: هذه توضح الاتفاقيات نوع المنتجات والإدارة التي سيتم استخدامها وشروطها النقل وكذلك الخدمات المساعدة المخطط لها؛
- الالتزام بقواعد العدالة: يجب على المنشأة ألا تضر بمصالح موظفيها العملاء فيما يتعلق ببعضهم البعض وبشكل خاص بعملياتهم الخاصة أو تلك الخاصة بـ OPCVM التي تديرها؛
- مراقبة مخاطر الفشل؛
- اتساق تحليلات الأداء/الربحية.

3.4 وظيفة وديع OPCVM

- تغطي هذه الوظيفة ثلاثة أنشطة رئيسية يجب أن تخضع للضوابط والإجراءات المناسبة:
- الحفاظ على الأصول: حراسة الأصول، ومعالجة الأوامر المتعلقة بها مواعيد نقل المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية في الحجز (الأصول الضرائب، الإعفاءات الضريبية)؛
 - مراقبة انتظام قرارات OPCVM: يجب أن تكون هذه الضوابط تتعلق بالاشتراكات والاسترداد، وصافي قيم الأصول ونسبها؛
 - إدارة المسؤولية، ولا سيما الحفاظ على حساب جهة إصدار OPCVM (رقم الأسهم المتداولة ودفح الأرباح). مراقب حسابات المنشأة الذي يتولى وظيفة الوديعة من OPCVM تقارير استنتاجاتها في إطار الشهادة.

4 مراقبة الحساب

محاضرات في التدقيق البنكي

لأن هذه هي في الأساس معاملات نيابة عن العملاء الذين لا يقدمون لا يشترط تسجيلها في الميزانية العمومية، فالرقابة محدودة وتتعلق بشكل رئيسي بالاعتراف بالدخل من النشاط. وفي حالة عدم الدقة في النصوص المصرفية في هذا الموضوع، لا بد من ذلك

تحديد الخيارات المحاسبية المطبقة على تسجيل العمولات تقديم الخدمات، بالاعتماد على المبادئ المحاسبية العامة المعمول بها

من حيث الدخل والمصروفات التشغيلية (الربح المحقق / المنتج المكتسب) وإجراء التحليل القانوني لبنود عقد الخدمة.

4.1 معاملات الأوراق المالية (OST)

ويعتمد التحكم في هذه الدورة إلى حد كبير على الثقة التي تم الحصول عليها في العملية إجراءات الرقابة الداخلية، نظرا لأهمية التدفقات الناتجة ونتائجها السريعة. الضوابط التي سيتم تنفيذها في التاريخ سوف يتعلق إغلاق الحسابات بشكل رئيسي بما يلي:

- التسويات المادية مع الودائع والتسويات النقدية حسابات الوكيل وحسابات nostri؛

- تحليل وتصفية الحسابات المعلقة؛

- فحص الأحكام المتعلقة بالمخاطر بموجب ضمانات الأداء والضمانات المحاكم أو النزاعات.

4.2 العمليات المالية

وينبغي للمراجعة التحليلية أن تمكن من تسليط الضوء على الاتجاهات والتغيرات في النشاط ونتائجه وبالتالي يمكن توجيه الضوابط، بناءً على عناصر الميزانية ومن خلال المقابلات مع المديرين الرئيسيين (تطور العمولات حسب الفئة حسب حجمها ومقدارها وحسب نوع العملاء، فحص ربحية العمليات حسب نوع الخدمة).

يجب أن تركز عمليات تدقيق الحسابات عند الإغلاق بشكل أساسي على ما يلي:

– عينة من الملفات المراد تحليلها (الواقع، أساس الخدمة، الحساب اللجان، وما إلى ذلك)؛ الامتثال لقواعد الفجوة في العملات (الخدمات التي تقدم الخدمة من أجلها يتم استهلاك المرتجعات طوال مدة العقد).

الفصل العاشر تدقيق دورة حقوق الملكية ورأس المال المماثل

1 تقديم الدورة

ويشير مفهوم "الإنصاف" إلى المفاهيم المحاسبية والقانونية من الأصول والمساهمات بدلا من فكرة حقوق الملكية المرتبطة بها معايير الحيطة والرقابة والمراقبة من قبل اللجنة الخدمات المصرفية.

إن أي معاملة تتعلق بحقوق الملكية ورأس المال المماثل لها في الواقع آثار مباشرة في مؤسسات الائتمان إلى حد الأموال الخاصة

تتأثر الحيطة. باستثناء بعض الأحكام المنظمة وصندوق المخاطر المصرفية

(، العمليات على حقوق ملكية المؤسسات لا تختلف المؤسسات المصرفية عن المؤسسات التجارية. يمثل FRBG المبالغ التي يقررها المديرون المسؤولون لتخصيص تغطية المخاطر العامة، عندما تكون هناك أسباب الحيطة فرضها في ضوء المخاطر الكامنة في العمليات المصرفية. هذه الأموال لا يجب ألا يغطي بأي حال من الأحوال المخاطر المحتملة والتي كانت موجودة محددة بوضوح. ومع ذلك، تم تخصيص بعض عناصر هذا الصندوق في الأصل من خلال إعادة تصنيف مخصصات أخرى، وعلى وجه الخصوص مخصص المخاطر البلدان ذات الطابع العام المثبت. يجب على المؤسسات التواصل مع الأمانة العامة للهيئة المصرفية المعايير أو الأساليب التي يتم بموجبها يتم تحديد المبالغ المعنية.

على الرغم من أنه يتم توفيره من خلال الخصم من بيان الدخل، إلا أن FRBG يمكن مقارنته بالاحتياطي. تشمل الديون الثانوية الأموال الناتجة عن إصدار الأوراق المالية أو القروض الثانوية التي لا يمكن سدادها في حالة التصفية إلا بعد سداد الدائنين الآخرين.

– الأوراق المالية الثانوية ذات المدة غير المحددة (مؤشرات TSDI العادية أو "المعاد تجميعها") هي جزء من الأموال الخاصة التكميلية أو الإضافية للغاية لحساب النسب التنظيمية. إدراجهم في الأسهم

محاضرات في التدقيق البنكي

تختلف الأدوات التنظيمية بنسبة 100% إذا تم اعتبارها أدوات الهجينة بنسبة 50% إذا كانت ديوناً ثانوية بسيطة؛

- القروض أو الأوراق المالية غير قابلة للسداد قبل تاريخ الاستحقاق الحد الأدنى. يعتمد الدخل المقدم لحامل البطاقة على أداء المُصدر؛

- القروض الثانوية هي السلف الممنوحة من قبل المساهمين الذين لا تخضع لأي موعد نهائي للسداد؛

- الأموال المراد رسملتها تشمل السندات القابلة للاسترداد في الأسهم

- يمكن أن تكون الأوراق المالية فائقة التبعية (التي أنشأها قانون الضمان المالي). المدرجة في الأموال الخاصة بشرط أن تكون معايير الأهلية الحاضر (ولا سيما التبعية الفائقة).

2 مجالات الخطر

وبصرف النظر عن الالتزام بالامتثال للوائح الاحترازية المتعلقة حقوق الملكية، فإن المخاطر الرئيسية لا تقتصر على القطاع المصرفي:

عدم كفاية رأس المال السهمي، وانتهاك المساواة بين المساهمين، وما إلى ذلك. المخاطر الرئيسية للتدقيق هي:

- سوء تأهيل بعض العناصر (على سبيل المثال FRBG المجهزة بتغطية مخاطر محددة)؛

- الترجمة المحاسبية الضعيفة لبعض الترتيبات الهجينة (على سبيل المثال TSDI "المعاد تجميعها")؛

- عدم كفاية المخصصات في حالة وجود صعوبات في تقييم بعض المخاطر (الضرائب، والتقاضي، والمعاشات التقاعدية، وما إلى ذلك).

3 أسلوب التدقيق

وكما هو الحال في الشركات التجارية، فإن رأس المال السهمي لا يصلح إلا قليلاً يعتمد المنهج على الرقابة الداخلية نظراً لطبيعتها غير المتكررة.

لا تحتوي ضوابط الحساب على خصوصيات قطاعية. ومع ذلك، يجب على المدققين:

محاضرات في التدقيق البنكي

– التأكد من أن عرض FRBG يتوافق مع اللوائح المحاسبية وتم احترام هذه الشكلية.

– التحقق من التقييم الصحيح لمخصصات المخاطر والرسوم على الأدوات المالية (عمليات المضاربة المعزولة التي تظهر خسائر كامنة) أو على التزامات التقاعد التكميلية (جزء من الالتزامات لا التي تغطيها شبكة "المنزل" أو صناديق التقاعد الجماعية).

المراجع :

أكرم حداد ، مشهور هذلول ، النقود والمصارف : مدخل تحليلي ونظري ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، عمان 2008 .

عبد الوهاب يوسف أحمد ، التمويل وإدارة المؤسسات المالية ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008

علي عبد الله شاهين محاسبة العمليات المصرفية في المصارف التجارية و الاسلامية دار وائل للنشر
2013

DovOgien, Comptabilité et audit bancaire : Normes françaises et IFRS, 5e Edition, Dunod, 2016

Jean-Pierre Bouchart and all, L'audit de la fraude dans le secteur bancaire et financier, Cahier de la recherche : Les ouvrages de l'IFACI, 2010.

Antoine Sardi, Audit et contrôle interne bancaires, AFGES (EDITIONS), 2002.

خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012.